جامعـــــة المديـــــــة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

الموضوع

دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين مستوى أداء مؤسسات التعليم العالي

-دراسة حالة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة المدية-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير

تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية

من إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ:

مريم لكحل محمود أ. د/ مكيـــد علي

لجنة المناقشة

الأستاذ: خليد علي.....رئيسا

الأستاذ: مكيد علي.....مقررا

الأستاذ: بوفاسة سليمان.....عضوا ممتحنا

الأستاذ: علوطي لمين.....عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2015/2014

كلمـــة شكـــــر

في بادئ الأمر أحمد الله تعالى الذي وفقني
و أعانني على إنجاز هذا العمل المتواضع.
أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الأساتذة الذين أشرفوا
على تدريسي و أناروا درب حياتي.
و أخص بالذكر الأستاذ المشرف " **مكيد علي**" الذي
أفادني بتوجيهاته القيمة و نصائحه و لم يبخـــل
بتقـــديم أدنى جهد لمساعدتي.
أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة مسبقـــا
على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.
و أقدم تشكراتي إلى كل من قدم لي يد المســـاعدة
من قريب أو من بعيد سواء من الأســـاتذة
أو الزميلات،
وكل عمال مكتبـــة كلية العلوم الاقتصاديـــة،
التجاريـــة و علوم التسييـــر
بجامعـــــة المديـــــة.

إهداء

إلى من ربياني صغيرا.

إلى كل من علمني ، وأخذ بيدي ، وأنار لي طريق العلم والمعرفة.

إلى كل من شجعني في رحلتي إلى التميز والنجاح.

إلى كل من ساندني ، ووقف بجانبي.

إلى كل من قال لي : لا ، فكان سببا في تحفيزي.

إلى كل من كان النجاح طريقه ، والتفوق هدفه ، والتميز سبيله.

إليكم جميعا الشكر والتقدير والاحترام

مستخلص

إن عصر المعلومات والتسارع المعرفي قد خلف للمجتمعات ومختلف المؤسسات حاجات ومتطلبات جديدة، وفرض عليها أن تغير من سياساتها تماشيا مع متطلبات هذا العصر، وبات منتظرا من الجامعات هي الأخرى أن تعدل وتغير من مضامين رسالتها، أهدافها ومن سياستها وأساليبها التعليمية والبحثية، وهو ما يعني أن تغير من محتوى برامجها التعليمية، التي يجب أن تتضمن بالدرجة الأولى تطوير استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وشبكات المعلومات العلمية، كما يتطلب من الأستاذ الجامعي تطوير أداءه بما يمكنه من التحكم في هذه التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات، باعتباره أحد محاور الارتكاز في التعليم والتكوين بالجامعة، بوضع خطة تدريب على مهارات استخدام هذه التكنولوجيات الحديثة، لضمان الاستفادة القصوى مما تتيحه هذه التكنولوجيات من إمكانات متعددة المتمثلة في سرعة الحصول على المعلومة، قلة تكلفتها وسهولة التواصل من خلال تقريب وتوفير مراكز مصادر المعلومات، فتحكم المؤسسات الجامعية في هذه التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات ينعكس إيجابا على مردود الأداء العلمي والبحثي للأستاذ الجامعي وكذا جودة مخرجات الجامعة.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

كلمة شكر

إهداء

مستخلص

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

مقدمة عامة.....أ

الفصل الأول: الإطار العام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تمهيد.....2

المبحث الأول: ماهية تكنولوجيا المعلومات.....3

المطلب الأول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات.....3

المطلب الثاني: مكونات تكنولوجيا المعلومات.....6

المبحث الثاني: تكنولوجيا الاتصالات.....16

المطلب الأول: ماهية الاتصالات.....17

المطلب الثاني: شبكات الاتصال.....25

المطلب الثالث: ماهية الانترنيت..... 29

المبحث الثالث: مجتمع المعلومات والمعرفة.....**33**

المطلب الأول: مفهوم مجتمع المعلومات..... 34

المطلب الثاني: مجتمع المعرفة.....37

المطلب الثالث: الفرق بين مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة.....41

خلاصة الفصل.....43

الفصل الثاني: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم العالي والبحث العلمي

تمهيد.....45

المبحث الأول: الجامعة والتعليم العالي.....**46**

المطلب الأول: رسالة الجامعة ووظائفها.....46

المطلب الثاني: وظيفة التعليم العالي.....51
المطلب الثالث: وضعية الجامعة والتعليم العالي في الجزائر.....55
المبحث الثاني: توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العالي.....61
المطلب الأول: تأثير تكنولوجيا المعلومات في العملية التعليمية الجامعية.....62
المطلب الثاني: استخدام الحاسوب والانترنت في التعليم العالي والبحث العلمي.....69
المطلب الثالث: متطلبات وصعوبات توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العالي.....76
المبحث الثالث: تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء الطالب والأستاذ الجامعي.....81
المطلب الأول: تقييم أداء الطالب الجامعي.....81
المطلب الثاني: تقييم أداء الأستاذ الجامعي.....83
المطلب الثالث: دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير الأداء الجامعي.....92
المطلب الرابع: أدوات وأساليب التعليم الفعالة في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال.....94
خلاصة الفصل.....97
الفصل الثالث: واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة المدية
تمهيد.....99
المبحث الأول: نبذة عن جامعة المدية وكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.....100
المطلب الأول: تقديم جامعة المدية.....*100*
المطلب الثاني: تقديم كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير *111*
المبحث الثاني: دراسة تحليلية عن الكلية.....117
المطلب الأول: فروع التكوين في الكلية.....117
المطلب الثاني: تطور عدد الطلبة وهيئة التدريس في الكلية.....119
المطلب الثالث: مكتبة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.....129
المطلب الرابع: مخابر البحث العلمي في الكلية.....133
المبحث الثالث: بيان وتحليل نتائج الدراسة الميدانية.....130
المطلب الأول: : الإطار المنهجي للدراسة.....135

المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة.....139
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة الميدانية.....159
خلاصة الفصل.....163
خاتمة عامة.....**165**
قائمة المراجع
الملاحق

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المكونات المادية للحاسوب	11
02	أنواع البرمجيات	16
03	مكونات نظام الاتصالات عن بعد	23
04	البنية الخطية لشبكة حاسوب	27
05	البنية النجمية لشبكة حاسوب	28
06	البنية الحلقية لشبكة الحاسوب	28
07	مهام الجامعات في العالم	90
08	الهيكل التنظيمي لجامعة الدكتور يحي فارس بالمدية	102
09	الهيكل التنظيمي لكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير	110
10	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	135
11	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	136
12	توزيع عينة الدراسة حسب الرتبة	136

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أهم الفروقات بين الانترانت والانترنت	30
02	أبعاد مجتمع المعلومات	36
03	العملية التعليمية من خلال النظام الجامعي	63
04	مقارنة التعلم الإلكتروني بالتعليم التقليدي	69
05	تخصصات نظام ل- م- د	115
06	تطور عدد طلبة قسم علوم التسيير	117
07	تطور عدد طلبة قسم العلوم التجارية	118
08	تطور عدد طلبة قسم العلوم الاقتصادية	120
09	تطور عدد طلبة قسم إعلام آلي للتسيير	121
10	تطور عدد طلبة قسم نظام ل –م- د-	122
11	تطور عدد طلبة قسم نظام ل –م- د- ماستر	123
12	تطور عدد الطلبة بالدراسات العليا	124
13	تطور عدد الأساتذة الدائمين والمؤقتين في الكلية	125
14	توزيع مخابر الإعلام الآلي	126
15	الإمكانيات الوثائقية للمكتبة	130
16	فئات مقياس ليكرت الخماسي	133
17	معاملات ثبات الاستبانة	134
18	تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة	135
19	رأي مفردات عينة الدراسة حول توفر مقومات الأداء التعليمي في جامعة المدية	137
20	رأي مفردات عينة الدراسة حول واقع البحث العلمي الجامعي الوطني	143
21	رأي مفردات عينة الدراسة حول مستوى التطور التكنولوجي الرقمي للجامعة	150
22	رأي مفردات عينة الدراسة حول تأثير استخدام التكنولوجيا الرقمية الحديثة في تحسين أداء الأستاذ الجامعي	152

23	معامل ارتباط الإمكانيات التكنولوجية الرقمية المتوفرة بتطوير نشاط البحث العلمي	155
24	معامل ارتباط الإمكانيات التكنولوجية الرقمية المتوفرة بأداء الجامعة	156

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	تخصصات نظام ل م د ليسانس
02	تطور عدد أساتذة الكلية من السنة الجامعية 1999/1998 إلى 2010/2009
03	نموذج الاستبيان
04	الجداول الأصلية المستخرجة من برنامج spss بعد تفريغ البيانات

مقدمة عامة

مقدمة عامة

يشهد العالم في عصرنا الحالي تقدما علميا وتقنيا هائلا أدى إلى تحقيق تطور كبير في مجال التكنولوجيا بكل أنواعها، فإذا كنا في وقت سابق نتحدث عن صناعة السيارات وشتى أنواع الآلات أصبحنا اليوم نتحدث عن صناعة المعرفة حيث تطورت وسائل نقل، تحليل، حفظ واسترجاع المعرفة، وظهرت ثورة الاتصالات والمعلومات التي أحدثت تغييرا واسعا في العديد من المفاهيم وأنماط العمل والعلاقات، الأمر الذي أدى إلى تعاظم الفجوة التقنية بين الدول المتقدمة والدول النامية، هذه الأخيرة أصبحت تواجه تحد حقيقي يفرض عليها ضرورة مواكبة التطور التكنولوجي الحاصل والاستفادة من مزاياه.

إن مواجهة تحديات الحاضر وامتلاك أسباب صناعة المستقبل ليست مواجهة سياسية أو اقتصادية فحسب، بل هي مواجهة شمولية متعددة الأبعاد تحتل فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات موقعا محوريا بفضل التطورات المتسارعة التي حدثت في هذا المجال.

وقد انعكست هذه التطورات على قطاع التعليم حيث تعتبر تكنولوجيا المعلومات، ممثلة أساسا في الحاسوب وشبكة المعلومات وما يلحق بهما من وسائط متعددة، من أنجع الوسائل لتوفير البيئة التعليمية الثرية، خاصة في المؤسسات الجامعية أين تقع على عاتق الطلبة مسؤولية البحث عن المعلومات وصياغتها بغية تنمية قدراتهم العلمية ومهارات التفكير لديهم ، أما بالنسبة للمدرسين فتمكنهم هذه التقنيات من اكتساب خبرات تعليمية وترقية مستواهم العلمي وتحسين أدائهم التعليمي.

إن الاعتماد أكثر فأكثر على تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتبني الأعمال الالكترونية في الوسط الجامعي لا يهدف فقط إلى توفير تكوين نوعي للطلبة وشروط عمل ملائمة وفعالة للأساتذة والباحثين، بل يهدف خاصة إلى ربح الوقت والجهد وتخفيض تكلفة تكوين الطالب الجامعي، مما يعني تحسين كفاءة وفعالية مؤسسات التكوين الجامعي في القيام بوظائفها وتعزيز قدراتها التنافسية على المستوى المحلي والعالمي.

في الوقت الذي تبنت فيه مختلف مؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة تقنيات التعليم الالكتروني، بدءا من الاطلاع على المراجع ومحتوياتها في المكتبات الالكترونية، تقديم الدروس والبحوث وإنجاز الأعمال التطبيقية بواسطة الأجهزة الالكترونية، استعمال برامج التصفح على شبكة الانترنت والانترانت، عقد الندوات العلمية و إلقاء المحاضرات عن بعد وغيرها من الخدمات، لا زالت جامعات البلدان النامية ومنها العربية تعتمد على الوسائط والتقنيات التقليدية في التعليم والبحث، والتي يتوجب إعادة النظر فيها لتواكب المتطلبات الحديثة لسوق العمل في جميع الميادين والاختصاصات، وذلك بتطوير وعصرنة عملية التعليم والتعلم بغية اللحاق بركب الدول المتقدمة.

من هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية على النحو الآتي :

ما مدى تأثير استخدام التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصال على مستوى أداء مؤسسات التكوين الجامعي ؟

وتتمخض عن هذه الإشكالية جملة من **التساؤلات الفرعية** أبرزها :

1 -ما أهمية استخدام تقنيات المعلومات في العملية التعليمية الجامعية ؟

2 -كيف يؤثر التطور التكنولوجي الحاصل في الوسائل التعليمية على أداء الأستاذ الجامعي ؟

3 -ماهي متطلبات عصرنة وتطوير التكوين في قطاع التعليم العالي في ظل التحولات التكنولوجية الرقمية الراهنة ؟

4 -ما هو واقع عصرنة نظم التعليم ورقمنة نشاطاته في الجامعة الجزائرية محل التطبيق؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات ، قمنا **بصياغة الفرضيات** الآتية :

1- تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصال الركيزة الأساسية في تطوير العديد من النشاطات الانسانية.

2- تنحصر أهمية استخدام الوسائل والتقنيات الالكترونية بالنسبة للجامعة في تفعيل دورها في معالجة مشاكل المجتمع، تخفيض تكلفة التكوين، تثمين المنتوج الجامعي وتعزيز دوره الاجتماعي وتحسين العائد على الاستثمار في المكون البشري الجامعي.

3- يساهم الانفتاح على الوسائل الالكترونية للتعليم في تخفيف أعباء هيئة التدريس، تحسين مستوى أدائها وتعزيز فرص التواصل مع الطلبة.

4- تتطلب عملية تطوير قطاع التعليم العالي ضرورة إعادة النظر في المناهج التعليمية، تثمين دور رأس المال الفكري والبشري في قيادة عملية التطوير في المجتمع ومواكبة التطورات الحاصلة في مجال تقنيات المعلومات و الاتصالات.

5- تؤدي الوسائط الالكترونية دورا هاما في تثمين المنتوج الجامعي في جامعة المدية.

أهمية الدراسة :

يعتبر موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أكثر الموضوعات الراهنة أهمية ، فعصرنا الحاضر هو عصر المعرفة المتسم بالتقنية الحديثة للمعلومات والاتصالات، مما يفرض على أي فرد ضرورة إحداث التغيير والإبداع لمواكبة تطورات سوق العمل التي تحتاج إلى كفاءات عالية تمتاز بالقدرة على المنافسة و التأقلم السريع مع متغيرات العصر، لذا فإن إعادة النظر وبشكل مستمر في المناهج التعليمية لتتماشى مع الثورة المعلوماتية أصبح أمرا حتميا.

أهداف الدراسة : يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي :

1 -التعرف على ماهية تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأهميتها بالنسبة للمؤسسات التعليمية الجامعية.

2 -معرفة واقع التعليم الجامعي في بلادنا ومستوى أدائه.

3 -التعرف على متطلبات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجامعات والصعوبات التي تعترضها.

دوافع اختيار الموضوع:

ـ تتمثل الأسباب الذاتية في اهتمامي الشخصي بموضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصال والرغبة في اكتشاف مدى توافر متطلبات التطوير التكنولوجي للمناهج التعليمية في الجامعة الجزائرية.

– أما الأسباب الموضوعية فتكمن في أهمية دراسة هذا الموضوع في عصرنا الحالي نظرا للتطور الاقتصادي الكبير الحاصل في العالم والتحول إلى ما يسمى اقتصاد المعرفة، حيث أصبح سوق العمل بحاجة ماسة إلى مهارات و كفاءات ومؤهلات جديدة تفرض ضرورة وجود اختصاصات حديثة لخريجي الجامعات، ولن يتأتى هذا إلا بخضوع المناهج التعليمية في الجامعات إلى تغيير جذري لمواجهة المتطلبات الحديثة والتقنيات المتاحة بغية التوصل إلى صياغة الاستراتيجيات الملائمة لتجاوز الفجوة التكنولوجية التي تفصل جامعات بلادنا عن البلدان المتقدمة.

صعوبات الدراسة:

من بين أهم الصعوبات التي واجهتني في عملية البحث أذكر ما يلي:

* رغم وفرة المراجع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وكذا موضوع التعليم العالي والبحث العلمي، إلا أننا وجدنا صعوبة في إيجاد المراجع التي تتناول استخدام التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات في التعليم العالي والبحث العلمي، أي التي لها علاقة مباشرة بموضوع البحث.

* صعوبة الحصول على بعض المعطيات والإحصائيات.

* عدم التجاوب في ملء استبيان الدراسة والتأخر في إعادته.

الدراسات السابقة:

الدراسات التي تمكنا من الاطلاع عليها في إطار بحثنا هذا تتمثل فيما يلي:

-**تكنولوجيا المعلومات وأثرها على الشغل،** مذكرة ماجستير في التسيير، إعداد الطالبة: جميلة بدريسي، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، سنة 1994.

تطرقت الطالبة في هذه المذكرة إلى أثار استخدام التكنولوجيا بصفة عامة، وتكنولوجيا المعلومات بصفة خاصة على مشكل البطالة في بعض البلدان النامية، وكيف أن التقدم التقني يعمل على فرض خصائص جديدة للعمل الأمر الذي يؤدي إلى خلق مشكل البطالة.

-**تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها على تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة** ، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال من إعداد الطالب: لمين علوطي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2003 – 2004.

قام الطالب في هذا العمل بالتطرق إلى التطبيقات المتنوعة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عالم الأعمال، وكيف أن معظم الأنشطة أصبحت تؤدى على شبكة الانترنت حيث تساهم هذه التطبيقات في زيادة فعالية وكفاءة الأداء.

-**أثر تكنولوجيا المعلومات على الموارد البشرية في المؤسسة** :دراسة حالة مؤسسة مديرية الصيانة لسوناطراك بالأغواط، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال ،إعداد الطالب مراد رايس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر،2004-2005، وقد عالج الطالب من خلال هذه المذكرة إشكالية أثر تكنولوجيا المعلومات على الموارد البشرية في المؤسسة ، بحيث قام في الفصل الأول بتحليل مفهوم وأدوات عصر المعلومات، ثم تطرق في الفصل الثاني إلى مرتكزات الأعمال في عصر تكنولوجيا المعلومات ومتطلباته من الموارد البشرية،وانتهى في الفصل الثالث إلى دراسة حالة مديرية الصيانة لمؤسسة سونا طراك، وتوصلت الدراسة إلى أنه تؤدي تكنولوجيا المعلومات إلى تحسين إدارة الموارد البشرية في المؤسسة.

– **شبكات الاتصال كآلية لتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية** ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، من إعداد الطالب بوزكري الجيلالي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المدية، سنة 2008 حيث ركز الطالب في هذه المذكرة على أهمية شبكات الاتصال في تغيير نمط الأعمال التقليدية وبالتالي تحسين مستوى أداء المؤسسات الاقتصادية، وضرورة تبني المؤسسات لهذه الأداة من أجل ترشيد اتخاذ القرارات.

– **تأثيرات تكنولوجيا المعلومات على وكالات الأنباء، دراسة حالة وكالة الأنباء الجزائرية** ، مذكرة ماجستير في الإعلام والاتصال، من إعداد الطالب دلفة شاكر، كلية العلوم السياسية والإعلام بجامعة الجزائر،2007.

تطرقت هذه الدراسة إلى التطور الكبير في مجال الإعلام والاتصال وانعكاسات شبكة الانترنت على الصحافة بصفة عامة وعلى وكالات الأنباء بصفة خاصة، كما أبرزت مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات على وكالة الأنباء الجزائرية.

– **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ظل العولمة الاقتصادية، دراسة مقارنة بين الجزائر والعالم العربي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، من إعداد حسان بوعبد الله، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر،2009.

تناول الطالب في هذه المذكرة علاقة التكنولوجيا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا التغيرات الجذرية التي حدثت في أسواق التكنولوجيا من تطور تكنولوجي في عملية الإنتاج والخدمات،إضافة إلى التوجه نحو تركيز توليد التكنولوجيا لدى القليل من الدول والشركات عن طريق الاندماج وحماية حقوق الملكية الفكرية.

– **تطبيق إدارة الجودة الشاملة لتحسين أداء مؤسسات التعليم العالي، دراسة حالة المركز الجامعي بالمدية – سابقا–**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، من إعداد الطالب مداح لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المدية، 2008. حيث تطرق الطالب إلى أساسيات إدارة الجودة الشاملة،

متطلبات و معوقات تطبيقها، وكذا كون مدخل إدارة الجودة الشاملة مدخلا أساسيا في تميز أداء المؤسسات بصفة عامة ومؤسسات التعليم العالي بصفة خاصة، كما درس إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسة التعليم العالي الجزائرية محل الدراسة.

منهج وأدوات الدراسة:

من أجل دراسة إشكالية موضوع البحث، تحليل أبعاده، واختبار فرضياته، تم الاعتماد في الفصلين الأول والثاني (الجزء النظري) على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع المعلومات، دراستها وتحليلها بغية استيعاب الإطار النظري للموضوع، فهم عناصره وتحليل أبعاده، كما تم الاعتماد في الفصل الثالث (الجزء التطبيقي) على منهج دراسة الحالة من أجل إسقاط الدراسة النظرية على المؤسسة محل الدراسة.

أما فيما يتعلق بأدوات الدراسة ومصادر البيانات فتتمثل فيما يلي:

الدراسة النظرية: (المسح المكتبي): و الغرض منه الوقوف على ما تناولته المراجع الأكاديمية، الملتقيات، المقالات والدراسات السابقة بالإضافة إلى مواقع الانترنيت ذات العلاقة بموضوع الدراسة وذلك بغية توضيح المفاهيم الأساسية.

الدراسة الميدانية: استكمالا لاختبار الفرضيات استخدمنا الاستبيان، وذلك بغية الإحاطة ببعض الجوانب الرئيسية في الموضوع والملحق رقم (03) يبين نموذج الاستبيان، و قد تم استخدام أسلوب الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة البيانات.

مصطلحات الدراسة:

-**مجتمع المعلومات:** هو المجتمع وليد الفيض الكثيف من المعلومات وتطبيق المعلوماتية التي تسري داخل المجتمع لدعم أنشطته، وتفسير ظواهره وحل مشكلاته، وتصويب أدائه.

-**تكنولوجيا المعلومات:** حسب تعريف اليونسكو، هي تطبيق التكنولوجيات الإلكترونية ومنها الحاسب الآلي والأقمار الصناعية وغيرها من التكنولوجيات المتقدمة لإنتاج المعلومات التناظرية والرقمية وتخزينها واسترجاعها، وتوزيعها، ونقلها من مكان إلى آخر.

- **التعليم العالي:** حسب تعريف اليونسكو، هو كل أنواع الدراسات والتكوين أو التكوين الموجه للبحث، التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية، أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة.

هيكل البحث:

لتغطية موضوع الدراسة قمنا بتقسيم هذا البحث إلى جانب نظري و آخر ميداني، و قمنا بتقسيم الجانب النظري إلى فصلين نبرز فيهما الجوانب المختلفة للموضوع محل الدراسة.

فيما يخص **الفصل الأول** بعنوان " الإطار العام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات"، يحتوي على ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى مجتمع المعلومات والمعرفة من حيث مفهومهما والفرق بينهما، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه ماهية تكنولوجيا المعلومات من حيث مفهومها ومكوناتها، كما ركزنا في المبحث الثالث على تكنولوجيا الاتصالات بالتطرق إلى ماهيتها، شبكات الاتصال وشبكة الانترنت .

والفصل الثاني بعنوان " **استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم العالي والبحث العلمي**" فيحتوي على ثلاث مباحث، تعرضنا في المبحث الأول إلى الجامعة والتعليم العالي من خلال رسالة الجامعة ووظائفها، وظيفة التعليم العالي ووضعية الجامعة والتعليم العالي في الجزائر، أما المبحث الثاني فتناول **توظيف** تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العالي وذلك بالتطرق إلى تأثير تكنولوجيا المعلومات في العملية التعليمية الجامعية، استخدام الحاسوب والانترنت في التعليم العالي والبحث العلمي بالإضاف ة إلى متطلبات وصعوبات توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العالي، وقد ركزنا في المبحث الثالث على تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء الطالب والأستاذ الجامعي حيث تناولنا فيه: تقييم أداء الطالب الجامعي وأداء الأستاذ الجامعي، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير الأداء الجامعي إضافة إلى أدوات وأساليب التعليم الفعالة في ظل تقنية المعلومات.

أما الفصل الثالث والأخير فقد حاولنا إسقاط ما جاء في الجانب النظري على إحدى كليات جامعة المدية، وهي كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، واشتمل الفصل على ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول تقديما عاما عن الجامعة والكلية، أما المبحث الثاني فخصصناه لدراسة تحليلية للكلية، فيما تطرقنا في المبحث الثالث والأخير إلى نتائج الدراسة الميدانية.

وفي نهاية البحث تم تلخيص أهم ما جاء في المذكرة في خاتمة تضمنت النتائج المتوصل إليها، نتائج اختبار الفرضيات، وكذا تقديم التوصيات واقتراح الآفاق المستقبلية للدراسة.

الفصل الأول:

الإطار العام لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات

تمهيد

تلعب المعلومات دورا مهما في جميع نواحي النشاط الانساني، فهي المادة الخام للبحوث العلمية وأساس اتخاذ القرارات الصائبة سواء في المؤسسة أو في الدول، كما أنها عنصر جوهري في علاقة الانسان بمجتمعه، وعلاقة المجتمعات ببعضها البعض في السياسة والاقتصاد وغيرها من الميادين الأخرى، حيث أن المجتمعات المتطورة وحتى النامية أصبحت تعتمد اعتمادا كبيرا على المعلومات كمورد استثماري، وكمصدر هام للدخل القومي.

لقد أصبح المجتمع الحديث يوصف بأنه مجتمع المعلومات وذلك نتيجة حدوث تغيرات جذرية في أساليب الحياة المعاصرة، حيث تتدفق المعلومات بسرعة فائقة و بسهولة إذ أصبح بالإمكان الحصول عليها من مصادر متنوعة و بتكاليف أقل من ذي قبل.

نحن نعيش اليوم في عالم متغير والشيء الوحيد الثابت فيه هو عنصر التغير والذي صار يتميز بكونه عالم تكنولوجيا المعلومات المتقدمة، حيث شهد ثورات معلوماتية ورقمية هائلة وتطورات متلاحقة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، حتى أضحى كوكبنا وكأنه قرية صغيرة من حيث مدى سرعة وصول المعلومات من المرسل إلى المستقبل، الأمر الذي أدى إلى تحقيق إنجازات هائلة في عدة مجالات كالتصنيع، التعليم، التجارة وغيرها من مجالات الحياة.

من هذا المنطلق سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية تكنولوجيا المعلومات.

المبحث الثاني: تكنولوجيا الاتصالات.

المبحث الثالث: مجتمع المعلومات والمعرفة.

المبحث الأول: ماهية تكنولوجيا المعلومات

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم تكنولوجيا المعلومات، وأهميتها والميزات التي توفرها،إضافة إلى التعرض لمكوناتها ومجالات تطبيقها.

المطلب الأول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات

سنورد في هذا المطلب تعريف و خصائص تكنولوجيا المعلومات

الفرع الأول: تعريف تكنولوجيا المعلومات

قبل تعريف تكنولوجيا المعلومات يتطلب الأمر كشف النقاب عن ماهية التكنولوجيا بشكل عام، فالتكنولوجيا (Technologie) تعد اليوم من أكثر المصطلحات استخداما وشيوعا سواء بين الأوساط العلمية أو حتى الشعبية، لقد ازداد يوما بعد آخر استخدام هذا المصطلح بين الناس، وهذا دليل على قوة الجذب والتغيير الذي لعبته التكنولوجيا في حياة المجتمعات الإنسانية. ومن هذا المنطلق تعددت تعريفات التكنولوجيا، إلا أنها لا تختلف كثيرا عن بعضها.

هناك تعريفات عديدة للتكنولوجيا منها:

- يمكن تعريفها بأنها:"أن كلمة تشير بصفة عامة إلى الوسائل والأجهزة التي يستخدمها الإنسان في توجيه شؤون الحياة، وهي الاستخدام المفيد لمختلف مجالات المعرفة".[1]
- كما تعرف بأنها:" الأجهزة والمعدات، وما تنتجه من مواد لخدمة الإنسان، أو هي مساق ثقافي رئيسي مهم لحياة الناس، كالفلسفة، والدين والتنظيم الاجتماعي، والنظم السياسية، وبالمعنى الواسع جميع هذه الأشياء هي نواحي تكنولوجية"، وتعرف أيضا بأنها: " التطبيق العملي للاكتشافات العلمية والاختراعات وخاصة في مجال الصناعة التي يتمخض عنها البحث العلمي. أو هي مجموعة المعارف والخبرات والمهارات المتاحة والمتراكمة، والمستنبطة المعنية بالآلات، الأدوات، السبل، الوسائل، النظم المرتبطة بالإنتاج والخدمات الموجهة من أجل خدمة أغراض محددة للإنسان والمجتمع".[2]

و يمكن أن نعطي للتكنولوجيا تعريفا أكثر وضوحا و دقة وشمولية، بأنها عبارة عن عملية تحويل الفكرة العلمية (تحويل المعارف العلمية) من حالة نظرية- معرفية- إلى حالة عملية، أي تحويلها إلى أداة (آلة، معدات

[1] حسن عماد مكاوي، محمود سليمان علم الدين، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مركز جامعة القاهرة، برنامج بكالوريوس الإعلام، القاهرة،2000، ص 63.

[2] جعفر الجاسم، تكنولوجيا المعلومات، دار أسامة للنشر، عمان ، الأردن، 2005، ص 48-49.

وأجهزة، أدوات ووسائل) يستخدمها الإنسان في أداء عمل ما أو وظيفة ما، بحيث تصبح تلك الآلات والمعدات قادرة على أن تقدم خدمة للفرد والمجتمع والدولة على حد سواء على صعيد الواقع العملي.

أما تكنولوجيا المعلومات Information Technology: فقد تعددت تعريفاتها بسبب سرعة تطورها من جهة، والمهام التي تقوم بأدائها من جهة أخرى، ودخولها في مفاصل الحياة من جهة ثالثة.

ويمكن ذكر بعض من هذه التعريفات على النحو التالي:

- إن مفهوم تكنولوجيا المعلومات يتضمن بالضرورة كل أنماط التوليفة المستخدمة على نطاق واسع في أنشطة معالجة وتخزين البيانات واسترجاع وعرض المعلومات بأشكالها (نصوص، أرقام، صور، أفلام، ووسائط رقمية متعددة) ومجالات تطبيقاتها المختلفة.[1]

- " تكنولوجية المعلومات تشير إلى الوسائل المستعملة لإنتاج، معالجة، تخزين، استرجاع، وإرسال المعلومة، سواء كانت في شكل كلامي (صوتي) أو كتابي أو صورة ".[2]

- ويعرف **روجر كارتر** Roger Carter تكنولوجيا المعلومات بأنها:" الأنظمة والأدوات المستخدمة لنقل، تخزين، تحليل، وتوصيل المعلومات في كل أشكالها، وتطبيقها لكل جوانب حياتنا، شاملة المكتب، المصنع والمترل".[3]

ويميز **روجر كارتر** بين ثلاثة جوانب رئيسية لتكنولوجيا المعلومات:

الجانب الأول: تكنولوجيا تسجيل البيانات و تخزينها Recording&Storing Data.

الجانب الثاني: تكنولوجيا تحليل البيانات Analyzing Data.

الجانب الثالث: تكنولوجيا توصيل البيانات (الاتصال) Communicting Data.

- المقصود بتكنولوجيا المعلومات هو الاندماج بين ثلاثي الأطراف (الالكترونيات الدقيقة ،الحواسيب ووسائط الاتصالات الحديثة التي تشمل جميع الأجهزة والنظم والبرمجيات المتعلقة بتداول المعلومات آليا).[4]

---

[1] سعد غالب ياسين، أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص20.

[2] Michel Paquin, **Gestion des technologies de l'information**, (Les éditions Agence d'arc, sans place, CANADA, 1990), P 17.

[3] محمد الصيرفي، إدارة تكنولوجيا المعلومات IT، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2009، ص20.

[4] جمال داود سليمان، اقتصاد المعرفة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص54.

- تكنولوجيا المعلومات تعد نتاجا مناسبا للتلاحم والتكامل بين كل من تكنولوجيا الحاسبات الآلية و تكنولوجيا الاتصال.[1]

- ووفق تعريف اليونسكو فإن تكنولوجيا المعلومات هي "مجالات المعرفة العلمية، التقنية، الهندسية والأساليب الإدارية المستخدمة في تناول ومعالجة المعلومات وتطبيقها أي إنها تفاعل الحاسبات والأجهزة مع الإنسان ومشاركتها الاجتماعية والاقتصادية والتفاعلية".[2]

- وتعرف تكنولوجيا المعلومات أيضا بأنها "البحث عن أفضل الوسائل لتسهيل الحصول على المعلومات وتبادلها وجعلها متاحة لطالبيها بسرعة وفاعلية، إذ يشتمل مفهوم تقنية المعلومات على فكرة تطبيق التقنية في تناول المعلومات من حيث إنتاجها، حيازتها ،تخزينها، معالجتها، استرجاعها، عرضها وتوزيعها بالطرق الآلية ويتطلب كل ذلك أجهزة ومعدات متفوقة".[3]

الفرع الثاني: خصائص تكنولوجيا المعلومات

لقد تميزت تكنولوجيا المعلومات عن غيرها من التكنولوجيات الأخرى بمجموعة من الخواص وأهم هذه الخواص ما يلي[4]:

1 - **تقليص الوقت:** فالتكنولوجيا تجعل كل الأماكن إلكترونيا متجاورة.

2- **تقليص المكان:** تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بيسر وسهولة.

3 -**اقتسام المهام الفكرية مع الآلة:** نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الباحث والنظام الاستغلال والمعالجة.

4 -**التطور:** بمعنى آخر، أسرع، أرخص... إلخ، وتلك هي وتيرة تطور منتجات تكنولوجيا المعلومات.

5 - **الذكاء الاصطناعي:** أهم ما يميز تكنولوجيا المعلومات هو تقوية إمكانيات الفرد بصفة عامة ومتخذ القرار بصفة خاصة على حل ومعالجة المشكلات الكبيرة والمعقدة والتي يصعب حلها بدون اللجوء إلى مثل هذه التكنولوجيا، نظرا لأنها تسهل وتسرع في إجراء الحسابات المعقدة والطويلة، وحل النماذج ومعالجة كثير من الحالات في آن واحد وغير ذلك من أوجه الاستخدام المختلفة.

---

[1] محمد محمد الهادي، نحو توظيف تكنولوجيا المعلومات لتطوير التعليم في مصر، أبحاث المؤتمر العالمي الثاني لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات، القاهرة ، مصر، 13-15 ديسمبر 1994.

[2] حسن عماد مكاوي، علم الدين محمود سليمان، مرجع سابق، ص36.

[3] أبو بكر محمود الهوش، تقنية المعلومات ومكتبة المستقبل، مكتبة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، 1996، ص98.

[4] عزيزة عبد الرحمن العتيبي، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء الموارد البشرية دراسة ميدانية على الأكاديمية الدولية الأسترالية، على الموقع: www.abahe.co.uk ، تاريخ الاطلاع 2012/08/20 ، ص 21-23 .

6- **تكوين شبكات الاتصال:** تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجيا المعلومات من أجل تشكيل شبكات الاتصال، وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين، وكذا منتجي الآلات، ويسمح بتبادل المعلومات مع بقية النشاطات الأخرى.

7- **التفاعلية:** أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت، فالمشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة.

8- **اللاتزامنية:** وتعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم، فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت.

9- **قابلية التوصيل:** وتعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع، أي بغض النظر عن المؤسسة أو البلد الذي تم فيه الصنع.

10- **قابلية التحرك والحركية:** أي أنه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقلاته، من أي مكان عن طريق وسائل اتصال كثيرة مثل الحاسوب المحمول ، الهاتف النقال... إلخ.

11- **قابلية التحويل:** وهي إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر، كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة أو مقروءة.

12- **اللاجماهرية:** وتعني إمكانية توجيه الرسالة الاتصالية إلى فرد واحد أو جماعة معنية بدل توجيهها بالضرورة إلى جماهير ضخمة، وهذا يعني إمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك كما أنها تسمح بالجمع بين الأنواع المختلفة للاتصالات .سواء من شخص واحد إلى شخص واحد، أو من جهة واحدة إلى مجموعات، أو من الكل إلى الكل أي من مجموعة إلى مجموعة.

13- **الشيوع والانتشار:** وهو قابلية هذه الشبكة للتوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة من العالم بحيث تكتسب قوتها من هذا الانتشار المنهجي لنمطها المرن.

14- **العالمية والكونية:** وهو المحيط الذي تنشط فيه هذه التكنولوجيات، حيث تأخذ المعلومات مسارات مختلفة ومعقدة تنتشر عبر مختلف مناطق العالم، وهي تسمح لرأس المال بأن يتدفق إلكترونيًا خاصة بالنظر إلى سهولة المعاملات التجارية التي يحركها رأس المال المعلوماتي فيسمح لها بتخطي عائق المكان والانتقال عبر الحدود الدولية.

المطلب الثاني: مكونات تكنولوجيا المعلومات

يمثل الحاسوب العنصر المحوري في استخدام وتطبيق تكنولوجيا المعلومات، ناهيك عن الانتشار الكبير لعدة أنواع من الحواسيب، وفيما يلي نقدم تعريفا شاملا للحاسوب:

الفرع الأول: مفهوم الحاسوب و أنواعه

الحاسوب هو مجموعة من الأجهزة والآلات التي تعمل الكترونيا، تقوم بمعالجة مجموعة من البيانات الداخلة وتصنيفها وتحليلها وفقا لمجموعة من التعليمات(Instructions)والأوامر المستلمة في شكل يطلق عليه البرنامج (Program)لغرض الحصول نتائج ومعلومات تفيد في تحقيق أغراض و أهداف معينة.
ويتمتع الحاسوب ببعض الخصائص والميزات في التعامل مع المعلومات من حيث التخزين والاسترجاع، وأهم تلك المميزات:[1]

1- السرعة: إذ بإمكانه تنفيذ آلاف، بل ملايين العمليات الحسابية في الثانية الواحدة.

2- تخزين واستعادة المعلومات: للحاسب الآلي قابلية تخزين كمية هائلة من المعلومات التي يمكن الرجوع إليها واستعادتها في أي وقت.

3-الدقة: يمكن الاعتماد على الحاسبات بشكل كبير والوثوق بالمعلومات المأخوذة منها من حيث الدقة.

4- جهاز أوتوماتيكي: ويعني هذا أنه عندما يضغط المستخدم مفتاح البداية فإن العملية كلها تتم بدون تدخل إنساني.

5- جهاز مبرمج: فالحاسوب آلة لا تفكر ولا تعقل، ولكنها تنفذ خطوات و تعليمات محددة، يقدمها الإنسان في صورة برنامج عمل محدد، إلا أن هذه العمليات المعطاة للحاسوب يمكن تغييرها والتعديل فيها، ويعني هذا إعادة برمجة الحاسوب .

6- جهاز رقمي: تشكل الأرقام جزءا كبيرا من البيانات التي يتم تخزينها ومعالجتها في الحاسوب. ويقوم الحاسوب بمعالجة البيانات التي تتكون من مجاميع من الأرقام بنفس الأسلوب والطريقة.

أنواع الحواسيب:

نستطيع أن نصنف الحواسيب، حسب أحجامها وإمكاناتها وطبيعة استخدامها إلى أنواع عدة، هي:

الحواسيب العملاقة:

وهي الحواسيب الأسرع والأكبر، وتستخدم لتطبيقات واسعة مثل معالجة الملفات والنماذج المعقدة، وإجراء الحسابات الرياضية على مستوى كبير جدا وتطبيقات أخرى، ومن أمثلتها التنبؤات الجوية الخاصة بالعواصف المستخدمة في مركز بستبرغ للحواسيب العملاقة الذي تستخدمه جامعة أوكلاهوما، وأيضا هناك عدد من هذه الحواسيب المستخدمة من طرف كبريات المصانع ومراكز البحوث والشركات متعددة الجنسيات وكذلك أجهزة الدفاع والأمن في مختلف دول العالم، وللحواسيب العملاقة القدرة على معالجة التعليمات

[1] جعفر الجاسم، مرجع سابق، ص ص 66 – 67

بشكل متوازي وقابلية اكتشاف الإخفاقات ومعالجتها[1].

الحواسيب الكبيرة:

يستخدم هذا النوع من الحواسيب في نظم المشاريع الكبيرة، كالرواتب والتطبيقات المالية في المؤسسات الكبيرة، وتحليلات الاستثمار والتنبؤات الجوية وحجوزات الخطوط الجوية، وحواسيب لا تدار بواسطة شخص واحد كما هو الحال في الحواسيب الشخصية، بل إنها تستخدم عادة من قبل أشخاص عدة في وقت متزامن واحد.

الحواسيب المتوسطة:

وهي الحواسيب التي تم تطويرها في السبعينات من القرن الماضي وتكون ذاكرتها التخزينية أقل من الحواسيب الكبيرة، تعتبر اقل تكلفة من سابقتها حيث مكنت العديد من المؤسسات من اقتنائها.

الحواسيب الصغيرة:

تعتبر من أهم فئات الحواسيب بالنسبة لمجال الأعمال، والآن تأتي هذه الحواسيب في العديد من الأشكال والأحجام لخدمة العديد من الأغراض.

فعلى سبيل المثال هناك حاسبات شخصية محمولة باليد، وحاسبات الحقيبة وحاسبات المكتب.وتستخدم الحاسبات الصغيرة للعديد من الأغراض حيث نجد حاسبات المترل والحاسبات الشخصية ومحطات العمل[2].

الفرع الثاني: عناصر تكنولوجيا الحاسوب

تتكون تكنولوجيا المعلومات من جانبين على قدر كبير من التكامل في ما بينهما وهما: الجانب المادي أو المعدات(Hardware) والجانب غير المادي أو البرمجيات (Software).

أولا: المكونات المادية لجهاز الحاسوب

يحتوي أي جهاز حاسوب على المكونات التالية:[3]

1. وحدات الإدخال.
2. المعالج المركزي.
3. الوحدة المركزية.

[1] عامر ابراهيم قنديلجي، إيمان فاضل السامرائي، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2002، ص122.

[2] منال محمد الكردي، جلال إبراهيم العبد، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2003، ص ص 125-126.

[3] معن عبد المجيد إبراهيم، أساسيات علم الحاسوب، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 15.

4 وحدات الإخراج.

1- وحدات الإدخال:

تتكون وحدات الإدخال من تقنيات متنوعة نذكر منها لوحة المفاتيح (keyboard)، الفأرة، شاشة اللمس، تمييز الرموز الضوئية مثل (Bar code)، الإدخال بواسطة القلم (Pen-based input)، الماسحات الرقمية (Digital scanne)، الإدخال الصوتي مثل الميكروفون، الإدخال بلمس الشاشة وعصا التحكم وغيرها.

2- المعالج المركزي:

يعتبر المعالج قلب الحاسوب، لكونه المسيطر على جميع أجهزة الحاسوب من خلال الأوامر الصادرة إليه، ويسمى أحيانا بوحدة المعالجة المركزية (cpu) ، ويتكون هذا المعالج من الأجزاء التالية: [1]

2-1- الذاكرة المركزية:

الذاكرة المركزية تتكون من مجموعة من المسارات الالكترونية أين يتم تخزين البيانات قيد المعالجة، وهناك عدة أنواع من الذاكرة، وفيما يلي سنتعرض لنوعين من الذاكرة هما:

2-1-1- ذاكرة الوصول العشوائي (RAM):

تمثل ذاكرة الوصول العشوائي الجزء الأكبر من ذاكرة الحاسوب، وهي نوع من الذاكرة يتعامل مع الوحدة المركزية بصفة مؤقتة، فمثلا عندما نشغل أي برنامج تحمل الأوامر التي يحتوي عليها هذا البرنامج إلى ذاكرة الوصول العشوائي. [2]

تحتاج ذاكرة (RAM) إلى طاقة كهربائية لكي تتمكن من حفظ أو تخزين المعلومات مؤقتا وعندما يتوقف الحاسوب عن العمل تضيع كل المعلومات التي كانت موجودة فيها.

2-1-2- ذاكرة القراءة فقط (ROM):

تتمثل ذاكرة القراءة فقط في ذلك الجزء من الذاكرة الرئيسية المخصص لتخزين التعليمات الموضوعة مسبقا والخاصة بالبرنامج المسؤول عن تشغيل جهاز الحاسوب بمجرد توصيل التيار الكهربائي إليه، ويستخدم هذا النوع من الذاكرة للقراءة فقط ولا نستطيع الكتابة عليها أو تغيير محتوياتها [3]، وتبقى المعلومات الموجودة في

[1] معن عبد المجيد إبراهيم، مرجع سابق، ص 17.
[2] طارق طه، نظم المعلومات والحاسبات الآلية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص350.
[3] معن عبد المجيد إبراهيم، مرجع سابق، ص 352.

ذاكرة (ROM) بصفة دائمة حتى ولو توقف الجهاز عن العمل، كما تحتوي على أنواع أخرى قابلة لتغيير محتوياتها مثل (EPROM).

2-2- وحدة الحساب والمنطق (ALU):

وحدة الحساب والمنطق هي الوحدة التي تقوم بإجراء العمليات الحسابية المطلوبة مثل الجمع، الطرح، القسمة.....الخ، وكذلك إجراء بعض العمليات المنطقية مثل المساواة، أكبر من، أصغر من...الخ.

2-3- وحدة التحكم (Control unit):

تقوم هذه الوظيفة بالسيطرة على عمل كل الأجزاء المختلفة للحاسوب وكذلك تضمن التنسيق والسير الحسن للمعالج، وتتضمن تبادل المعلومات والتعليمات من وإلى أجهزة الإدخال والإخراج والذاكرة وتنفيذها حسب البرنامج المطلوب.

3- وحدة التخزين الثانوية:

يحتوي الحاسوب على عدة أنواع من أجهزة التخزين الدائم للبيانات مثل الأقراص أو الأسطوانات الممغنطة و الضوئية والتي تعرف بالأسطوانات المدمجة CD، من أهمها ما يلي: [1]

3-1- محرك القرص الصلب (Hard disk drive):

يستخدم هذا الجهاز لقراءة وكتابة البيانات من وعلى القرص الصلب والذي يعتبر مكانا لتخزين كميات كبيرة من البيانات بصفة شبه دائمة.

3-2- محرك القرص المدمج (CD-Rom drive): يستخدم هذا الجهاز لقراءة المعلومات الموجودة على قرص ليزر.

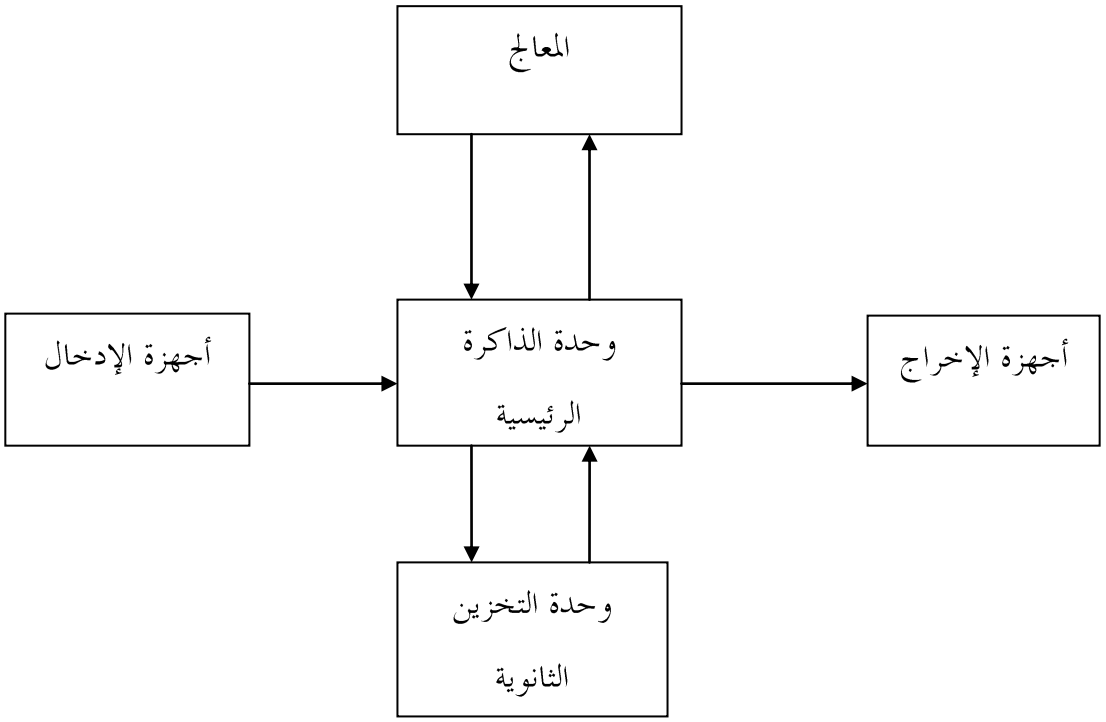
3-3- محرك القرص المرن: هو جهاز يستخدم لقراءة وكتابة المعلومات من وعلى القرص المرن.

4- وحدات الإخراج: تشمل وحدات الإخراج كل وحدات الحاسوب التي تسمح بعرض المخرجات مثل أنبوبة أشعة الكاتود (cathode ray tube) التي تشبه شاشة التلفاز، شاشة العرض المرئية، شاشات العرض المسطحة،الطابعات بمختلف أنواعها، المخرجات الصوتية، الراسمات، أجهزة العرض الرقمية.

والشكل الموالي يوضح أهم المكونات المادية لجهاز الحاسوب:

[1] طارق طه، مرجع سابق، ص 335

الشكل رقم (1): المكونات المادية للحاسوب



المصدر: معن عبد المجيد إبراهيم، مرجع سابق، ص16.

يبين لنا هذا الشكل المبسط مختلف الأجزاء المادية الرئيسية لجهاز الحاسوب والمتمثلة في وحدة الذاكرة المركزية، المعالج، وحدات الإدخال و الإخراج وكذلك وحدة التخزين الثانوية، كما توضح لنا الأسهم شكل العلاقة بين مختلف هذه الأجزاء المادية.

ثانيا: البرمجيات

بعد أن عرضنا الجانب المادي الملموس من تكنولوجيا الحاسوب وهي المعدات، لابد لنا من استعراض الجانب المكمل للمعدات وهو البرمجيات (software) والتي أصبحت الآن أكثر أهمية من المعدات وأغلى ثمنا وأصبحت صناعة عالمية قائمة بذاتها.

1 مفهوم البرمجيات:

يمكن تعريف البرمجيات على أنها مجموعة من النماذج المشكلة من الأوامر والتعليمات المعدة من قبل الإنسان في شكل برامج والتي توجه المكونات المادية للحاسوب لغرض أداء عملية ما أو للعمل بطريقة معينة وفق تعليمات دقيقة خطوة بخطوة للحصول على نتائج مطلوبة بشكل معين. [1]

[1] إيمان فاضل السامرائي، محمد هيثم الزعبي، نظم المعلومات الإدارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص 146.

وبالتالي يمكن القول أن البرمجيات هي مجموعة من الأوامر المتتالية التي يتم تنفيذها على مراحل من طرف الحاسوب بهدف إتمام مهمة معينة.

2- تطور البرمجيات:

لقد مر تطور البرمجيات من خلال أربعة مراحل أساسية وهي:[1]

المرحلة الأولى: تمتد بين السنوات (1950-1960).

حيث تميزت مرحلة السنوات الأولى لظهور البرمجيات بالتوجه نحو نظام المعالجة بالدفعات، والذي يعرف باسم (BATCH SYSTEM)، كذلك فقد اتسمت هذه المرحلة بتوزيع وتسويق محدود للنظم والبرمجيات،

وكذلك برمجيات منجزة وفق طلبات مسبقة لتطبيقات محددة لها.

المرحلة الثانية: تمتد بين السنوات (1960-1975)

تميزت هذه المرحلة بظهور نظم تعدد المستخدمين ونظم الاسترجاع الفوري وبناء قواعد البيانات وظهور منتجات برمجية، بالإضافة إلى تطور نظم البحث الآلي المباشر فقد ظهرت بدايات الجيل الأول من نظم إدارة قواعد البيانات.

المرحلة الثالثة: تمتد بين السنوات (1975-1990)

فقد بدأ التطور في مجال البرمجيات في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وأدى إلى ظهور نظم تراسل وتوزيع البيانات وبرمجياته الخاصة،كذلك تميزت هذه المرحلة بنمو سوق البرمجيات وبدأت مؤسسات وشركات البرمجيات بتسويق المئات وربما الآلاف من البرمجيات مقارنة بآلاف محدودة من البرمجيات التي تم تسويقها في المرحلة السابقة.

المرحلة الرابعة: تمتد من 1990 إلى الوقت الحاضر

لقد تطورت نظم الحواسيب المكتبية ذات القدرات الواسعة، وظهرت النظم الخبيرة ونظم الذكاء الاصطناعي (intelligence artificielle) التي تحولت من مختبراتها إلى مجال التطبيقات العملية، ومواجهة المشاكل الفعلية الموجودة.

[1] سعد غالب ياسين، أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 144.

3- أنواع البرمجيات:

عادة ما يتم تقسيم البرمجيات إلى نوعين أساسيين هما: [1]

3-1- برمجيات التشغيل:

وهي برمجيات تستخدم لغرض إعطاء الأوامر للأجزاء المختلفة من المكونات المادية للعمل وتنفيذ الإجراءات والعمليات الحسابية والمنطقية وللسيطرة على تدفق المعلومات واختزانها وحركتها في الذاكرة الرئيسية عند معالجة وتنفيذ أوامر محددة، وهي البيئة غير المحسوسة أو الملموسة التي تجعل الحاسوب ومكوناته أدوات فعالة لتنفيذ الأوامر وإجراء مختلف التطبيقات، ومن أشهر هذه البرمجيات(MS-DOS) وحاليا(WINDOWS) ، وتنقسم برمجيات التشغيل إلى نوعين:

3-1-1- برمجيات إدارة النظام:

وتتولى هذه البرمجيات مسؤولية إدارة المكونات المادية وغير المادية للحاسوب، إضافة إلى البيانات خلال عملية التشغيل، والتي تنقسم بدورها إلى:

أ- نظم التشغيل:

تعرف نظم التشغيل بأنها برامج إدارة النظام التي تتولى إدارة العمليات التشغيلية لموارد الحاسوب وهي أيضا والتحكم والسيطرة على فعاليات (cpu) تلك النظم المتكاملة التي تتولى عمليات وحدة المعالجة المركزية وأنشطة المدخلات والمخرجات، كذلك طلب برمجيات التطبيقات من وحدات التخزين الثانوية إلى الذاكرة الرئيسية، والقيام بجدولة التشغيل من خلال تحديد أولويات التشغيل لكل برنامج، وأخيرا مراقبة أنشطة نظام الحاسوب. [2]

إضافة إلى ما تقدم تقوم نظم التشغيل بمهام إدارية أهمها إدارة الموارد وهي البيانات والموارد التي يتم إدارتها في وحدات المعالجة المركزية، الإدخال والاسترجاع، كذلك إدارة الملفات حيث يتم خلق وتنظيم ملفات داخل الذاكرة الرئيسية وإرسال رسائل إلى المستخدمين تعلمهم بانتهاء التنفيذ ومن أشهر هذه البرمجيات (MS-DOS) و(WINDOWS) بأنواعها المختلفة و(APPLE MACINTOSH) بأنواعها المختلفة أيضا و (UNIX).

[1] سعد غالب ياسين، مرجع سابق ، ص146.
[2] طارق طه، مرجع سابق، ص 387.

ب– برمجيات مراقبة الاتصالات:

وهي عبارة عن برمجيات مستخدمة لضبط الاتصالات بين الحواسيب أو ما بين الحاسوب الرئيسي أو المركزي والحواسيب الفرعية أو المرتبطة بها سواء داخل المؤسسة أو المستخدمة عبر الشبكات وما بين الحواسيب الخاصة بالمستفيدين (CLIENT) والحواسيب الخادمة (serveur) .

ج– نظم إدارة قواعد البيانات:

وتشمل الأنواع المختلفة من نظم تصميم وبناء قواعد البيانات التي تعد داخل المؤسسة وغالبا ما تكون من الأنواع غير الجاهزة بل تعتمد لتصميم قواعد بيانات ذات خصوصية معينة تتناسب مع أهداف وحاجات ومتطلبات المؤسسة وخدماتها وإجراءاتها.

3–1–2– برمجيات تطوير النظام:

وتستخدم هذه البرمجيات بشكل أساسي لتطوير الإجراءات المتعلقة بنظم المعلومات المستخدمة، ومن أشهرها البرمجيات الخاصة بالترجمة، والترجمة هنا نقصد بها ترجمة التعليمات التي تتضمنها هذه البرمجيات من شكلها القابل للقراءة من قبل الانسان إلى الشكل المقروء آليا، وهناك العديد من لغات البرمجة أشهرها لغة FORTRAN والتي طورت من طرف شركة IBM وهي من أقدم الأنواع ومستخدمة للتطبيقات الهندسية والعلمية، وكذلك لغة COBOL التي استخدمت للأغراض التجارية وهي أيضا من اللغات القديمة، حاليا يتم استخدام لغة BASIC والتي حققت رواجا كبيرا ومنها أيضا لغة BASIC VISUAL والتي تعد تطورا للغة BASIC والتي تعالج الرسوم البيانية، وهناك لغة PROLOG وتعد من اللغات المتطورة التي تستخدم في التعامل مع النظم الخبيرة. [1]

3–2– برمجيات التطبيقات:

تشير برمجيات التطبيقات إلى مجموعة البرامج الجاهزة والمصممة لإنجاز تطبيقات مختلفة يحتاجها مستخدمو النظام، وهي برمجيات تعمل في بيئة برمجيات التشغيل المذكورة أعلاه، وتعرف ببرمجيات التطبيقات SOFTWARE APPLICATION وهذه البرمجيات عبارة عن أوامر وتعليمات لتنفيذ مهام معينة في تخصص معين أو موضوع معين.

وقد أصبحت هذه البرمجيات من أهم أجزاء ومكونات الحاسوب وأكثرها ربحا بالنسبة للعاملين في مجال إنتاجها وتصنيعها وتسويقها من المؤسسات في كل أنحاء العالم.

[1] طارق طه، مرجع سابق، ص 412.

ولقد تطورت هذه البرمجيات بعد تطور الحواسيب وتنوعها وسهولة استخدامها وانتشارها في جميع مستويات المعرفة الانسانية، ومع انتشار وظهور شركات خاصة بإنتاج البرمجيات الجاهزة المعروفة SOFTWARE PACKAGE وهي برمجيات جاهزة بالكامل ومصممة لإنجاز تطبيقات خاصة ومتنوعة أو متخصصة جدا،

وتنقسم برمجيات التطبيق إلى نوعين أساسيين هما:[1]

3-2-1- برمجيات التطبيقات العامة:

وتعد من أوائل أنواع البرمجيات الجاهزة في العالم وكانت ولا تزال مستخدمة ومنتشرة في مختلف أنواع واختصاصات المؤسسات ومن أشهرها برمجيات معالجة النصوص المتعلقة بالطباعة وكتابة النصوص وعرضها وتخزينها على وسائط التخزين الثانوية ومن أمثلتها MICROSOFT WORD وEXCEL.

3-2-2- برمجيات التطبيقات الخاصة أو المتخصصة:

وهذه البرمجيات تقوم مؤسسات خاصة ومتخصصة في موضوعات معينة بتطويرها وتسويقها محليا أو عالميا وقد انتشرت انتشارا كبيرا نتيجة لفوائدها ومميزاتها الكثيرة خاصة ما يتعلق بإمكانيات التطوير والتحديث والتوثيق والالتزام بتدريب المستخدمين وتزويدهم بالمعلومات الخاصة بإجراءات التطبيق و إمكانية حل المشكلات المتعلقة بالتطبيق حال الاتصال بالمجهزين أو المعنيين بالإنتاج والتصميم، وتوجد برمجيات لإدارة الأعمال، التسويق، المحاسبة والإنتاج إضافة إلى التطبيقات في المجالات العلمية والهندسية والثقافية وغيرها، والشكل الموالي يوضح أنواع البرمجيات السابقة:

[1] طارق طه، مرجع سابق، ص416.

الشكل رقم (2): أنواع البرمجيات



المصدر: إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزعبي، مرجع سابق، ص150.

من خلال هذا الشكل تظهر لنا مختلف أنواع البرمجيات، من جهة برمجيات التشغيل بأنواعها الثلاثة وهي: برمجيات إدارة النظام، برمجيات تطوير النظام، برمجيات دعم النظام، ومن جهة ثانية نجد برمجيات التطبيق بنوعيها: برمجيات التطبيقات العامة وبرمجيات التطبيقات الخاصة.

المبحث الثاني: تكنولوجيا الاتصالات

تعتبر الاتصالات أحد أهم المحاور التي ترتكز عليها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي عرفت تقدما كبيرا أفرزه التطور الكبير والمذهل لتكنولوجيا الاتصالات والتي أدت إلى تطور تقنيات الاتصال وظهور وسائل اتصال جديدة، خصوصا مع مفهوم الشبكات المعلوماتية وبالأخص شبكة الانترنيت.

المطلب الأول: ماهية الاتصالات

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الاتصال، أنواعه، الاتصالات عن بعد، وأهمية الاتصال.

الفرع الأول: مفهوم الاتصالات

إن التداول الواسع لكلمة "اتصال" جعلها تحمل معان مختلفة ومتعددة فقد استعملت في مجال الدراسة الأكاديمية أو النشاط التطبيقي الملازم له، أو تتداول كعلم أو فن أو علاقة إنسانية أو وسائل اتصال جماهيرية وغيرها من المعاني التي تحملها كلمة اتصال.

وهذا التعدد في معاني كلمة "اتصال" جعل كل هذه المجالات والطرق ترتكز أصلا على عنصر رئيسي هو "نقل المعلومات" والذي سنعتمد عليه أساسا في تعريفنا للاتصال انطلاقا من موضوع هذا البحث.

وقبل ذلك لابد من توضيح معنى وأصل كلمة " اتصال " لغويا واصطلاحيا.

معنى كلمة اتصال:

الاتصال في اللغة العربية كلمة مشتقة من مصدر "وصل" فهي تحمل نفس المعنى والمدلول لكلمة في اللغة الانجليزية (Communication) وهو الاسم من الفعل To Communicate وتقابل في اللغة العربية الفعل يتصل، يبلغ، يعرف ب، يعطي، يفشي، أو ينقل إلى الآخرين، والاسم في اللغة العربية يعني المعلومات المبلغة، أو الرسالة الشفوية أو تبادل الأفكار والآراء، أو المعلومات عن طريق الكلام أو الإشارات [1].

أما **تعريف الاتصال** اصطلاحا فتوجد عدة تعاريف يمكن إيجازها فيما يلي:

– الاتصال هو " استخدام الكلمات و الحركات و غيرها من الرموز لتبادل المعلومات "[2].

– كما عرف الاتصال على أنه شكل من أشكال التفاعل الذي يحدث من خلال الرموز

وهذه الرموز قد تكون حركة بدنية أو صورة أو شفافية أو حرفية أو منطوقة أو أي رمز آخر يمكن أن يعمل كمحرك لاستجابة سلوكية قد لا يحركها الرمز نفسه في غياب ظروف خاصة للشخص المتلقي[3].

[1] منى محمد إبراهيم، تكنولوجيا الاتصالات المعاصرة :الشخصية والإدارية ونظم المعلومات، القاهرة، ط1 ، ص22

[2] أحمد ماهر، كيف ترفع مهارتك الإدارية في الاتصال، الدار الجامعية، مصر ، 2008 ، ص26

[3] ابتسام دراحي، التطبيقات الاتصالية لتكنولوجيا المعلومات البطاقة الالكترونية الذكية نموذجا، مذكرة ماجستير في علوم الاعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، 2008، ص 28

- الاتصال هو العملية التي يتم من خلالها إرسال رسالة معينة — منبه- من مرسل إلى مستقبل مستهدف وباستخدام أكثر من أسلوب ومن خلال وسائل اتصالية محددة.[1]
- "العملية التي تنقل بها الرسالة من مصدر معين إلى مستقبل واحد أو أكثر بهدف تغيير السلوك"[2]
- يمثل عملية ديناميكية تتضمن مشاركة طرفين أو أكثر تنتقل فيها المعلومة من المرسل إلى المستقبل في شكل رسالة عبر قناة اتصال، قد تكون داخلية بالنسبة للمؤسسة، أو تربطها بمحيطها الخارجي، كما أنه يمكن أن لا تنتقل الرسالة مباشرة من المرسل إلى المستقبل بل قد تمر عبر وسطاء داخل قناة الاتصال.[3]

وفيما يلي نورد تعريفا شاملا للتعاريف السابقة:

" الاتصال هو عملية إنتاج، توفير أو تجميع المعلومات الضرورية ونقلها، تبادلها أو إذاعتها (بثها) بحيث يتمكن الفرد من إحاطة غيره بالأفكار أو الحقائق، الأخبار أو المعلومات الجديدة التي تؤثر في سلوكهم أو توجيههم في اتجاه معين، ويعني الاتصال أيضا، ذلك السلوك أو تلك العملية التي يتم بواسطتها نقل المعلومات، الأفكار أو المشاعر، من شخص ما (المرسل) إلى شخص آخر أو أكثر (المستقبل)، من خلال وسيلة معينة (قناة) وذلك حتى تصبح تلك المعلومات أو المشاعر مشتركة بين الطرفين".

الفرع الثاني : أنواع الاتصال

تتباين وتتعدد تصنيفات الاتصال، إلا أنه من أهم هذه التصنيفات ما يلي:[4]

أولا: التصنيف المعتمد على مدى اتساع المجال الاتصالي

يعد هذا التصنيف من أكثر التصنيفات شيوعا بين الباحثين في مجال الاتصال، وتتمثل الأنواع الرئيسية لهذا التصنيف في:

1. **الاتصال الذاتي:** يحدث على مستوى الفرد، وفي هذه الحالة يكون المرسل والمتلقي شخصا واحدا.

[1] شوقي شادلي، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2008، ص 3.

[2] عبد الغفار حنفي، أساسيات إدارة المنظمات، المكتب العربي الحديث، القاهرة، مصر، 1995، ص 369.

[3] Gille Bessey , Christian Konkuyt, économie d'entreprise, Dalloz, Paris,2004, p123.

[4] لمين علوطي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و تأثيرها على الأداء الاقتصادي للمؤسسة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 15-18.

2. الاتصال الشخصي: ويتم هذا الاتصال بين شخصين أو أكثر وجها لوجه ويمكن أن يكون بين الأفراد والآلة كما يحدث في الاتصال بين الفرد والحاسوب.

3. الاتصال المجتمعي: ويتم هذا النوع من الاتصال بين شخص ومجموعة محددة أو صغيرة أو مألوفة بشكل مباشر. ويكون بالطرق التالية:

- الدروس والمحاضرات- الخطب في المناسبات المختلفة- الندوات والمؤتمرات- اللقاءات الجماعية والاجتماعات والاحتفالات- برامج التدريب وغيرها.

4. الاتصال التنظيمي: ويقصد بالاتصال التنظيمي والإداري تلك الوسائل التي تستخدمها المؤسسة، المديرين أو الأفراد العاملين بالمؤسسة لتوفير معلومات لهم ولباقي الأطراف الأخرى. وتنقسم بدورها إلى:[1]

4-1) اتصالات لنقل المعلومات من أعلى الهرم التنظيمي للمؤسسة إلى العاملين في الهياكل السفلى بشأن العمل، وهي بالطبع اتصالات تتميز بنقل المعلومات المختلفة من أعلى إلى أسفل.

4-2) اتصالات لنقل معلومات من الهياكل الدنيا إلى المستويات الإدارية الأعلى بشأن التقدم في تنفيذ المهام، وهي بالطبع اتصالات من أسفل إلى أعلى.

4-3) اتصالات لبناء شخصية متميزة للمؤسسة ولخلق ولاء العاملين لها.

5- **الاتصال الجماهيري:** وهو ذلك النوع من الاتصال الذي توجه فيه الرسائل إلى جماهير واسعة من المستقبلين، عن طريق استخدام عدة وسائل كالراديو، التلفزيون، شبكة الانترنت، الصحف، السينما، الكتيبات، اللافتات والملصقات وغيرها.

وينقسم الاتصال كذلك إلى الاتصال بالرموز، الاتصال الشفوي والاتصال الكتابي.

ثانيا: التصنيف المعتمد على الوسائط المستعملة في الاتصال:

1) الاتصال السمعي: يعتمد هذا النمط من الاتصال على حاسة السمع في استقبال الرسائل من مسافات بعيدة، أكثر ما يمثل هذا النوع من الاتصال هو الراديو والهاتف ويتميز بالإثارة والتشويق وسرعة الانتشار، وله سلبيات عديدة منها: [2]

- أنه يلزم المستمع بتحديد وقته كونه اتصال زماني (في حالة الراديو خاصة).

- لا يتيح فرصة استقبال رسالتين في وقت واحد.

---

[1] أحمد ماهر، السلوك التنظيمي مدخل بناء المهارات، الدار الجامعية للنشر، مصر، 1999، ص 365.

[2] عبد الغفور يونس، تنظيم وإدارة الأعمال، دار النهضة العربية، لبنان، 1989، ص 380.

- مسافة بث الرسائل المسموعة أحيانا تكون محدودة.

- تكون عرضة للنسيان لأنها تعتمد فقط على ذاكرة الإنسان.

2) **الاتصال المرئي:** ويعتمد هذا الاتصال على حاسة البصر من أشكاله المختلفة: الصور، اللوحات الفنية، الملصقات، الخرائط، والمجسمات والأرقام الصامتة وغيرها....وقد خدمت الصور وسائل الاتصال الأخرى كالكتب، الصحف، المجلات والنشرات الإعلامية غير أن له سلبيات أهمها:[1]

- محدودية المكان والزمان.

- محدودية المستقبلين أحيانا.

- لا يخدم فاقدي البصر إطلاقا.

3) **الاتصال السمعي البصري:** يعد هذا النوع من الاتصال أكثر أنواع الاتصال تأثيرا وفاعلية لدى المستقبلين، حيث يلعب دورا فعالا في توصيل الرسالة واستيعابها.

وقد ظهر هذا الاتصال مع ظهور المواد السمعية البصرية كالتلفزيون والفيديو، ومن مميزاته عن غيره من أنواع الاتصال:

- اعتماده على حاستي السمع والبصر في استقبال الرسائل.

- تعتمد وسائله على مواد مساعدة كالصور والأفلام وغيرها.

- قدرته على نقل المعلومات والأحداث والأخبار والتجارب بالصوت والصورة معا وبشكل يطابق الواقع إلى حد تام أحيانا.

ثالثا: التصنيف المعتمد على درجة الرسمية

يقسم الباحثون الاتصال من حيث رسميته إلى:[2]

1- الاتصال الرسمي:

بالنسبة للاتصال الرسمي فإن إدارة المؤسسة هي التي تحدده وتضع خطوطه، قنواته ومضمونه، أما الاتصال غير الرسمي فيتم تلقائيا ما بين الأفراد والجماعات سواء داخل المؤسسة أو خارجها، وهو ما يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها.

[1] لمين علوطي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و تأثيرها على الأداء الاقتصادي للمؤسسة، مرجع سابق ، ص 16.
[2] سعيد يس عامر، الاتصالات الإدارية والمدخل السلوكي لها، مركز وايد سيرقيس للاستشارات والتطوير الإداري، مصر، 2000، ص 57.

ويتم الاتصال الرسمي عادة في إطار التنظيم، ويسير وفق أساليب وإجراءات وقواعد رسمية محددة ومعروفة، كما أنه غالبا ما يكون موثقا بطرق مكتوبة ورسمية. وعادة تتدفق المعلومات في الاتصال الرسمي بما يتماشى والتنظيم الرسمي من أعلى إلى أسفل، أو من الأسفل إلى أعلى، أو بشكل أفقي.

وتتصف الاتصالات الرسمية عادة بالخصائص التالية:

- قانونية.
- مكتوبة.
- تتعلق بالعمل مباشرة.
- تتم داخل المؤسسة وتتعلق بها.
- ملزمة للأطراف ذات العلاقة.

2- الاتصال غير الرســـمي:

الاتصال غير الرسمي هو اتصال غير مباشر ويأخذ الشكل العنقودي لا يخضع لقواعد وإجراءات أو قوانين إدارية مثبتة، مكتوبة، رسمية ومتفق عليها كما هو الحال في الاتصال الرسمي. ويتم غالبا عبر قنوات خارجية عن القنوات الرسمية للمؤسسة، كما يتم بين مستويات إدارية مختلفة متخطيا خطوط السلطة الرسمية.[1]

ولا يتم الاتصال غير الرسمي داخل المؤسسة فقط، بل يتعداه إلى خارج المؤسسة من خلال الاتصالات الشخصية، اللقاءات، الحفلات، الرحلات والاجتماعات غير الرسمية.ويجب على الإدارة استغلال الاتصال غير الرسمي إيجابيا، وعدم السماح له بالتأثير سلبا على نشاط المؤسسة من خلال التشويش بأشكاله المختلفة كالإشاعات وغيرها.

الفرع الثالث: الاتصالات عن بعد

1- التطور التاريخي للاتصالات عن بعد:

بدأت صناعة الاتصالات عن بعد منذ عام 1837 مع بداية اختراع التلغراف بواسطة " **صمويل موريس**"، وكذلك مع اختراع الهاتف بواسطة " الكسندر غراهام بل" في 1876، ومع تقدم تكنولوجيا الاتصالات اللاسلكية بواسطة "ماركوني" في 1890. وفي ضوء هذا التطور، قامت شركات الهاتف والتلغراف بإنشاء شبكة من الاتصالات عبر دول العالم وبصفة خاصة منذ بداية الخمسينات من القرن العشرين. هذا وعلى الرغم من تطور قواعد البيانات، اللغات، نظم التشغيل، وقوة الأجزاء المادية للحاسب الآلي في الفترة ما بين

[1] هاشم أحمد عطية، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2000، ص 375.

1950-1970، إلا أن توصيل البيانات على نطاق واسع لم يبدأ إلا بحلول السبعينات. وذلك نظرا للتطورات الرئيسية التالية:[1]

أ- تحقيق التكامل على نطاق واسع بين الدوائر المستخدمة في توصيل البيانات مما خفض من تكاليف و حجم أجهزة الاتصال.

ب- ظهور نظم برامج جديدة سهل من توسيع شبكات توصيل البيانات.

ت- التنافس بين الشركات المقدمة لتسهيلات الاتصالات ساهم في تخفيض من تكاليف دوائر البيانات.

ومما دعم الاتجاه نحو التطور في مجال الاتصالات، هو ظهور عدة أحداث رئيسية في تاريخ توصيل البيانات ومن أهمها:

أ - اختراع الترانزستور في 1947.

ب- تطور بروتوكولات الربط بين البيانات من أواخر الستينات و بداية السبعينات.

ت- التطورات المتلاحقة في الحاسوب أثناء السبعينات والثمانينات.

ث- تحول نظام APRA net أو ما يعرف بنظام تبادل البيانات إلى الشكل الحديث للانترنيت أثناء الثمانينات وبداية التسعينات.

2- نظم الاتصالات عن بعد

وهي عبارة عن مجموعة من الأجزاء المادية للحاسب و البرامج المتوافقة مع بعضها والمرتبة بما يسمح من توصيل المعلومات من موقع معين إلى موقع آخر. وبطريقة أخرى، يمكن تعريفها بأنها عبارة عن شبكة من الاتصالات الهاتفية التي تعتمد على استخدام عمليات، معدات، تسهيلات وخدمات بغرض نقل البيانات من أجهزة بموقع معين على أجهزة أخرى في موقع آخر. و هي تعمل على نقل البيانات من خلال وسائط معينة للاتصال.[2]

العناصر الرئيسية للاتصال عن بعد:

تتطلب عملية الاتصال من أي نوع ضرورة وجود:

أ- رسالة Message .

ب -مرسل Sender.

ت -مستقبل Receiver.

[1] نبيل محمد مرسي، **التقنيات الحديثة للمعلومات**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2005، ص 123.

[2] نبيل محمد مرسي، مرجع سابق، ص 124.

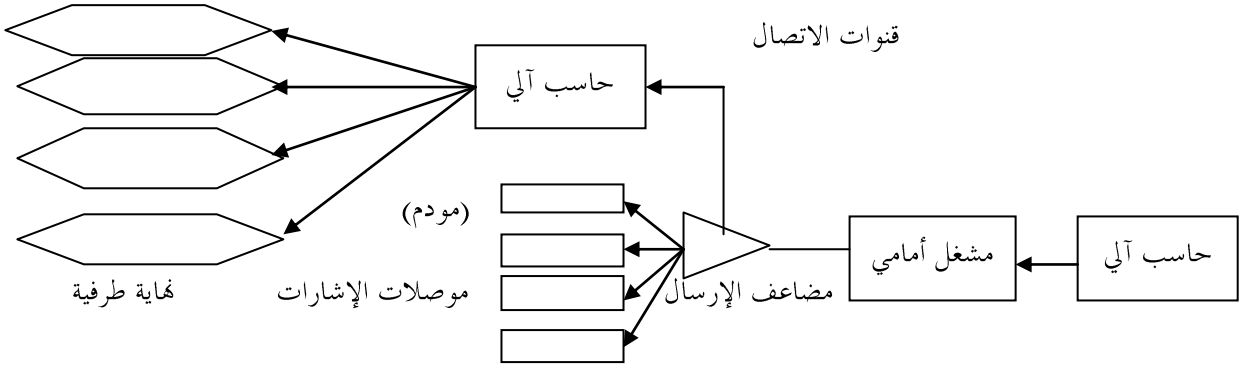
ث وسيلة أو وسيط Medium.

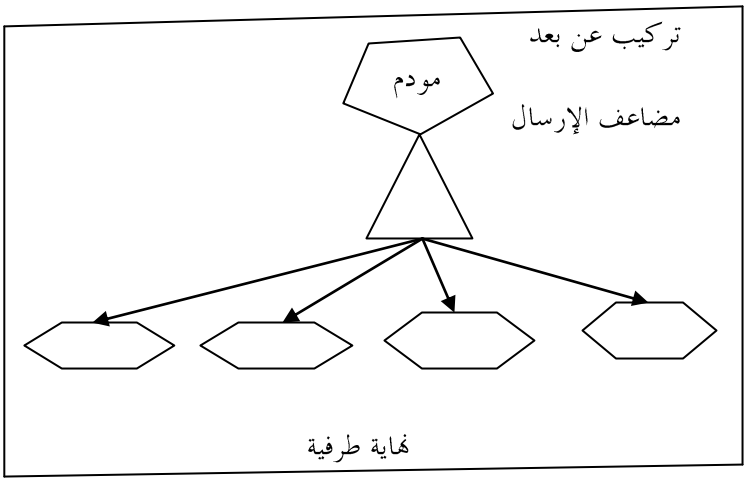
ج فهم الرسالة من جانب المستقبل.

4- مكونات ووظائف الاتصال عن بعد:

يظهر الشكل الموالي المكونات الرئيسية لنظم الاتصالات عن بعد :

الشكل رقم (3): مكونات نظام الاتصالات عن بعد





المصدر: نبيل محمد مرسي، **التقنيات الحديثة للمعلومات**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر،2005، ص126.

يوضح الشكل السابق المكونات الأساسية للاتصال عن بعد وهي:

1 -حاسبات آلية بغرض تشغيل البيانات.

2 -نهايات طرفية أو أي أجهزة مدخلات/ مخرجات تساعد في إرسال أو استقبال البيانات.

3 -منافذ الاتصال أو حلقات الاتصال التي يمكن من خلالها نقل البيانات أو الصوت بين أجهزة الإرسال وأجهزة الاستقبال داخل الشبكة، وتستخدم منافذ الاتصالات عدة وسائط للاتصالات مثل خطوط الهاتف، الكابل و أجهزة نقل البيانات لاسلكيا.

4 -أجهزة أو وحدات تشغيل للاتصالات، والتي تقدم وظائف لدعم نقل واستقبال البيانات.

5 -برامج للاتصالات والتي تعمل على مراقبة أنشطة المدخلات والمخرجات و إدارة الوظائف الأخرى لشبكة الاتصالات.

ومن جانب آخر، تقدم نظم الاتصالات عن بعد عدة وظائف من أهمها:[1]

1 -نقل المعلومات وتحقيق التواصل بين المرسل والمستقبل، تحرير الرسائل عبر المسارات الأكثر كفاءة.

2 -التشغيل الأولي للمعلومات بغرض التأكد من وصول الرسائل المناسبة إلى مستقبليها المناسبين.

3 -أداء مهام مراجعة البيانات.

4 -تحويل الرسائل من سرعة معينة إلى سرعة الاتصالات.

5 -مراقبة تدفق المعلومات.

الفرع الرابع: أهمية الاتصال

ترجع أهمية الاتصال إلى المقدرة على المشاركة و التفاعل مع الآخرين، بالإضافة إلى أن تبادل الآراء والأفكار والمعلومات تزيد من فرص الفرد والمجتمع في البقاء و النجاح و التحكم في الظروف المختلفة المحيطة به. ويمكن النظر إلى أهمية الاتصال من وجهة نظر المرسل ، ومن وجهة نظر المستقبل[2].

1 -من وجهة نظر المرسل:

تتمثل أهمية الاتصال فيما يلي:

1 1 -الإعلام :أي نقل المعلومات والأفكار إلى المستقبل أو جمهور المستقبلين وإعلامهم عما يدور حولهم من أحداث.

[1] نبيل محمد مرسي، مرجع سابق، ص 129.

[2] قادة دليلة، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين أداء الجماعات المحلية في الجزائر- دراسة حالة ولاية بومرداس-، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص التسيير العمومي،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص 78.

1 2 -التعليم :أي تدريب و تطوير أفراد المجتمع عن طريق تزويدهم بالمعلومات والمهارات التي تؤهلهم للقيام بوظيفة معينة وتطوير إمكانياتهم العملية وفق ما تتطلبه ظروفهم الوظيفية.

1 3 -الترفيه :وذلك بالترويح عن النفس وشغل أوقات الفراغ.

1 4 -الإقناع : أي إحداث تحولات في وجهات نظر الآخرين والتأثير في قراراتهم وسلوكاتهم.

2- من وجهة نظر المستقبل:

ينظر إلى أهمية الاتصال من الجوانب التالية:

- فهم ما يحيط به من ظواهر وأحداث.
- تعلم مهارات وخبرات جديدة.
- الراحة والمتعة والتسلية.
- الحصول على المعلومات الجديدة التي تساعده في اتخاذ القرار والتصرف بشكل مقبول اجتماعيا.

المطلب الثاني: شبكات الاتصال

الفرع الأول: مفهوم الشبكة

توجد عدة تعريفات لمفهوم الشبكات نذكر منها:

- الشبكة هي "نظام للعلاقات الترابطية (التواصلية) داخل المؤسسة أو فيما بين المؤسسات".[1]
- هي " مجموعة من أجهزة الحواسيب المتصلة ببعضها البعض ".[2]
- هي" مجموعة حواسيب آلية مرتبطة مع بعضها من خلال وسائط اتصال".[3]

إذن من خلال هذه التعاريف يمكن إعطاء التعريف الشامل لشبكة الاتصال:

شبكة الاتصال هي مجموعة من الحاسبات تشكل نظاما واحدا وترتبط بخطوط اتصال (سلكية أو لاسلكية) بحيث يمكن لمستخدميها المشاركة في الموارد المتاحة (المعدات والبرامج والمعلومات) ونقل وتبادل المعلومات فيما بينهم.[4]

الفرع الثاني: أنواع الشبكات

هناك عدة أنواع من شبكات الحاسوب، وعلى العموم يمكن تصنيفها وفق عدة معايير كما يلي:

---

[1] Jean Brilman , les meilleurs pratiques du management, Editins d'organisation,2ème édition,Paris,France,2000,p 396.

[2] قادة دليلة، مرجع سابق، ص 80.

[3] طارق طه، نظم المعلومات والحاسبات الآلية والانترنت، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 88.

[4] بوزكري جيلالي، شبكات الاتصال كآلية لتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2008، ص 24.

1- حسب المدى الجغرافي الذي تغطيه الشبكة: وفقًا لهذا المعيار يمكن أن نميز عدة أنواع من الشبكات نذكرها فيما يلي: [1]

1 1 -الشبكات المحلية (LAN) :[2]

هذا النوع من الشبكات يعد الأكثر شيوعا من شبكات الحاسوب وهو يغطي مسافات قصيرة، حيث تستخدم الشبكة المحلية لربط طابق بناية، بناية كاملة أو مجموعة من البنايات المتقاربة في مجمع معين.

1 1 -الشبكات الإقليمية (MAN):[3]

ينشأ هذا النوع من الشبكات من ربط عدة شبكات محلية مع بعضها لتغطية مدينة أو منطقة كبيرة لمسافة لا تتعدى 50 كلم، ويكون أساس الربط بين المواقع المختلفة في الشبكات الإقليمية تكنولوجيا الألياف الضوئية مزودة بسرعة نقل بحوالي مائة مليون بايت في الثانية.

1 2 -شبكات المناطق الواسعة (WAN):[4]

تتمثل في تلك الشبكات التي تغطي مواقع متباعدة مكانيا، كالتي تربط مثلا بين الحواسيب الآلية للفروع المختلفة لمؤسسة ما داخل الدولة أو التي تربط بين الحواسيب لفروع المؤسسة والحواسيب في مركزها الرئيسي في دولة أخرى، وبالتالي فإن هذه النوعية من الشبكات تعتمد على قنوات الاتصال اللاسلكية أو غير المحدودة كالأقمار الصناعية والموجات الدقيقة.

1 3 -الشبكات الشخصية (PAN):[5]

يسمح هذا النوع من الشبكات بالاتصال والتبادل بين أجهزة رقمية شخصية، كالحواسيب الشخصية PC والمساعدات الرقمية الشخصية PDA ، والطابعات، والهواتف المحمولة، وغيرها من الأجهزة، وذلك في حيز مكاني محدود لا يتعدى بضع أمتار، وعادة ما يستخدم في هذا النوع من الشبكات تكنولوجيا USB والتكنولوجيات اللاسلكية مثل البلوتوث (Bluetooth) والأشعة تحت الحمراء (Infrarouge).

2- حسب التركيب البنيوي للشبكة (Topologie):

يقصد بالتركيب البنيوي شكل أو هيكل توزيع الحواسيب والوحدات الطرفية التي تتضمنها الشبكة ، ووفقًا لهذا المعيار هناك عدة أنواع من الشبكات أهمها ما يلي[6]:

---

[1] مزهر شعبان العاني، نظم المعلومات الإدارية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 207-208.

[2] LAN : Local Area Network.

[3] MAN : Metropolitan Area Network.

[4] WAN : Wide Area Network.

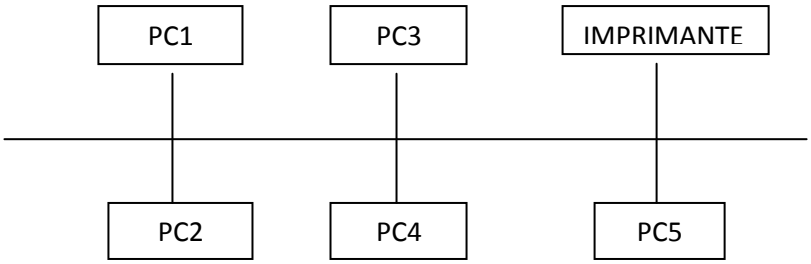
[5] PAN : Personnel Area Network.

[6] نادية لونيس، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تفعيل الأعمال التجارية للمؤسسات دراسة حالة التذاكر الالكترونية في مؤسسة الخطوط

2-1- الشبكة الخطية:

لهذا النوع من الشبكات بنية هندسية تكون بها جميع أجهزة الحواسيب مرتبطة تسلسليا بعضها ببعض بواسطة كابل رئيسي يسمى العمود الفقري (backbone)، ومن مزايا البنية الخطية أنها تمثل أسلوب ربط بسيط ومنخفض التكلفة بالإضافة إلى سهولة التوسع، ومن عيوبه بطئ عملية التراسل كلما زادت كثافة الإرسال والمرتبطة بازدياد عدد أجهزة الشبكة، كذلك فإن أي عطل في الكابل الرئيسي الناقل يؤدي إلى توقف الشبكة عن العمل .والشكل الموالي يوضح هذه البنية:

الشكل رقم (4): بنية خطية لشبكة حاسوب



المصدر: ثابت عبد الرحمن، نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية2005، ص480.

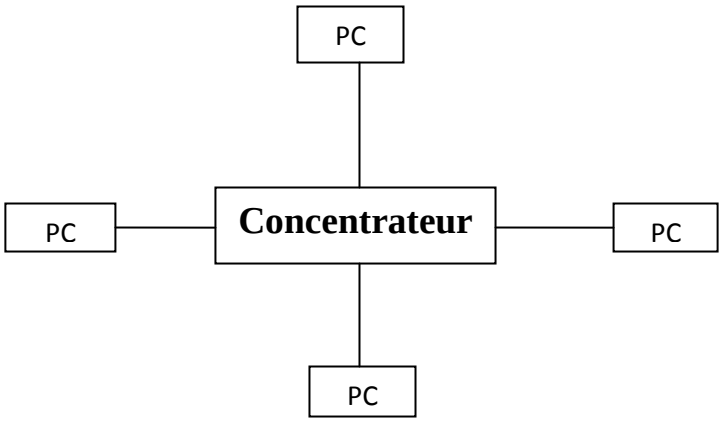
2-2- الشبكة النجمية:

تتكون الشبكة النجمية من حاسوب مركزي يسمى الحاسوب المضيف (Host) متصل بمجموعة من الحواسيب والوحدات الطرفية التي تكون معه شكل يشبه النجمة، حيث تمر جميع اتصالات الشبكة من خلال الحاسوب المركزي، فهو يستقبل أي اتصالات واردة ويعيد إرسالها إلى أعضاء الشبكة، ويسمح هذا النوع من التركيب البنائي بقدر كبير من التحكم والسيطرة على جميع الوحدات الطرفية التي تضمها الشبكة لأن جميع الاتصالات تمر من خلال الحاسوب المركزي، لكن يعاب على هذا النمط أن تعطل الحاسوب المركزي يتسبب في انهيار شبكة النجمة بالكامل.

ويوضح الشكل الموالي بنية الشبكة النجمية:

الجوية الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3،2011، ص ص 52-53.

الشكل رقم (5): بنية نجمية لشبكة حاسوب



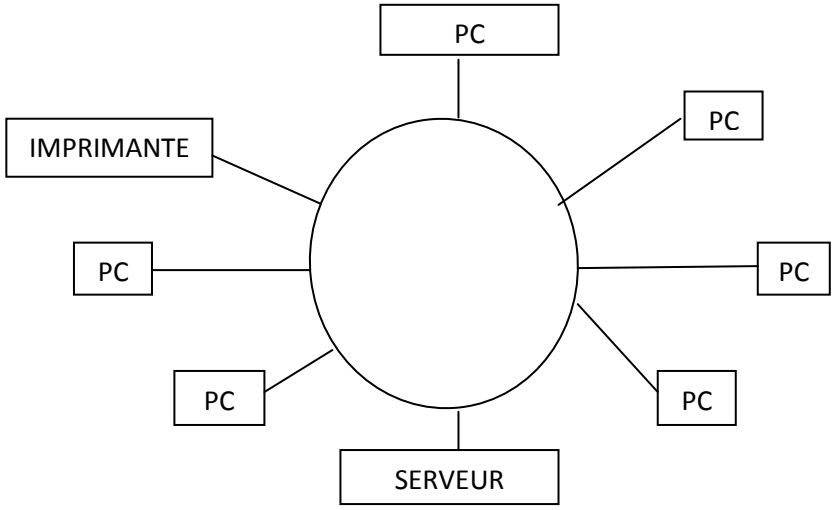
Source: Jean Jacques Meyer, les réseaux, édition o.e.m, paris,2000,P 68.

3 2 -الشبكة الحلقية:

في هذا الأسلوب الهندسي من الربط يتم توصيل أجهزة الشبكة بشكل حلقة مغلقة، حيث يحقق كابل الربط توصيل كل جهاز بالجهاز الذي يليه والذي يسبقه، وعندما يقوم أحد الأجهزة في الشبكة بإرسال كتلة من البيانات، فإنها تنقل من خلال كابل التوصيل إما باتجاه عقارب الساعة أو عكسها باتجاه الهدف ومرورا بكافة الأجهزة التي تشكل هذه الدائرة، ومن مزايا الشبكة الحلقية أن كل أجهزتها لها نفس فرص الوصول إلى الشبكة، ومن عيوبها أن أي عطل في أحد عقد الشبكة يؤدي إلى توقف الشبكة عن العمل، وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من الشبكات لم يعد يستخدم في الوقت الحاضر.

والشكل الموالي يوضح بنية الشبكة الحلقية:

الشكل رقم (6): بنية حلقية لشبكة حاسوب



المصدر: ثابت عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 481.

المطلب الثالث: ماهية الانترنيت

الانترنيت هي شبكة عالمية وهي إحدى نتائج ثورة الاتصالات وسوف نتناول في هذا المطلب نشأة الانترنيت، مفهومها، متطلبات استعمالها وخدماتها.

1 -نشأة الانترنيت:

تأسست شبكة الانترنت في الأصل في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر الستينات من القرن العشرين كمشروع تشرف عليه وكالة مشاريع البحوث المتقدمة للدفاع (DARPA) التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية. وكان الهدف من هذه الشبكة التبادل السريع والفعال للمعلومات العسكرية إبان الحرب الباردة، وضمان إمكانية استمرار الشبكة في القيام بأعمالها الرئيسية حتى في حال تعرض أجزاء منها للدمار نتيجة لهجوم نووي. كان يطلق على هذه الشبكة في بداية أمرها (APRANET)، وكانت تربط فقط بين مجموعة قليلة من الحواسيب في عدد قليل من المناطق في الولايات المتحدة الأمريكية. في منتصف الثمانينات أنشأت المؤسسة الوطنية للعلوم القومية لولايات المتحدة الأمريكية (USNSF) شبكة سميت ب (NSF)، واعتمدت هذه الشبكة على التكنولوجيا المستعملة في (APRANET) واتسعت لتربط الشبكات الصغرى في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية، وبتمويل من المؤسسة الوطنية للعلوم و مشاركتها بدأت شبكة (NSF) بالاتساع بشكل كبير لتربط بين آلاف الحواسيب في مؤسسات البحث والجامعات والمعاهد والدوائر الحكومية والصناعات الخاصة التي تعنى بالبحث.

من الجدير بالذكر، أن شبكة الانترنت كانت في بداية عهدها حكرا على المؤسسات الكبيرة، إلا أن هذا الوضع تغير في الوقت الحاضر، وأصبحت المؤسسات الصغيرة والمصالح التجارية والأفراد على اختلافهم مرتبطين بها، وأصبحت الشركات التجارية فعلا تمثل القطاع الأوسع والأسرع تطورا في شبكة الانترنت.

2- مفهوم شبكة الانترنت:

كلمة Internet بالانجليزية عبارة مشتقة من كلمتين International Network أي الشبكة العالمية، وتعني لغويا الترابط بين الشبكات.

تعرف الانترنت بأنها "تجميع لشبكات متصلة فيما بينها لتشكل بذلك شبكة عالمية أكبر".[1]

إذن الانترنت هي شبكة عالمية تربط عدة ألاف من الشبكات و ملايين أجهزة الكمبيوتر المختلفة الأنواع و الأحجام في العالم و تعتمد الشبكات المكونة لها بالأساس على ما يسمى ببروتوكولات نقل الملفات (FTP)

[1] Aubert benoit, les technologies de l'information et l'organisation, Gaétan Morin, Canada,1997,p 124

وهو مختصر (File Transfert Protocole) وهو اللغة المتداولة في الانترنت التي تمكن الحواسيب من الاتصال يبعضها البعض.

ومن هذا التعريف يمكن توضيح الفرق بين الانترنت والانترانت في الجدول التالي :

الجدول رقم (1): أهم الفروقات بين الانترانت والانترنت

الفروقات	الانترنت	الانترانت
الملكية	غير مملوكة لأحد	هي ملك للمؤسسة التي تستضيفها
الوصول	أي شخص يمكنه الوصول إليها	وصول للأشخاص المسموح لهم فقط
المحتوى	تحتوي على مواضيع و معلومات مختلفة ومتعددة	تحتوي على مواضيع ومعلومات خاصة بالمؤسسة.

المصدر: إبراهيم بختي، دور الانترنت وتطبيقاته في مجال التسويق، أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002،ص23.

وتتضمن شبكة الانترنت على ما يلي:[1]

- الحواسيب الحكومية في أرجاء مختلفة من العالم.
- الحواسيب الخاصة التي تدار من قبل آلاف الجامعات، المدارس والمخابر وغيرها من المؤسسات المشابهة.
- الحواسيب الخاصة بالمؤسسات الكبيرة المتخصصة مثل: IBM,Microsoft؛
- الحواسيب التي تعود ملكيتها إلى المؤسسات غير التجارية.
- الحواسيب الخاصة بالمؤسسات التجارية، التي تجني الأرباح عن طريق إتاحة المجال للجمهور للوصول إلى هذه المنظومة الهائلة.
- الحواسيب الخاصة بالأفراد والعائلات.

3- متطلبات الاتصال بشبكة الانترنت:

إضافة إلى متطلبات إنجاز الشبكات من أجهزة حواسيب و مودمات وخطوط هاتف و غيرها، تحتاج عملية الاتصال إلى برامج خاصة.

[1] ربحي مصطفى عليان و محمد عبد الدبس، وسائل الاتصال وتكنولوجيا التعليم، دار الصفاء للنشر، الأردن، 1999، ص123.

تحتاج عملية الاتصال بالانترنت إلى برامج للقيام بتلك العملية و التهيئة التوافقية بالبروتوكولات المتعارف عليها بين الحاسوب الشخصي و جهاز موفر الخدمة و شبكة الانترنت.[1]

– **برنامج الاتصالات:** من المعروف أن الاتصال بشبكة الانترنيت لا يتطلب برنامج اتصالات متطور أو باهض التكاليف، وإنما برنامج يستطيع تنفيذ نقل البيانات بصيغة (Xmode) أو (Zmode). من المعروف أيضا أن غالبية أجهزة المودم المتوفرة في الوقت الحاضر تتضمن برنامجا مثل (Qmode) أو (Cross-talk)، وأن العديد من الرزم المتكاملة مثل (Microsoft works) تتضمن برامج اتصالات، كما أن نظام التشغيل ويندوز (Windows) يتضمن برنامج (Windows terminal).

– **معاملات الاتصالات:** يتطلب الاتصال بالحاسوب الرئيسي لشبكة الانترنت من المستخدم أن يكون عارفا لكيفية تركيب و ضبط برنامج الاتصال به.

وتتطلب العملية كذلك:[2]

– **الاشتراك في الانترنت:** و ذلك باختيار أحد مزودي الخدمة وتوقيع عقد حساب الاشتراك مع الشبكة؛

– **اسم الدخول:** يتعين على مدير النظام أن يخصص للمستخدم اسما للدخول إلى الشبكة، ويستخدم هذا الاسم في إمكانية تعرف حاسوب الشبكة أو حاسوب مزود الخدمة على المستخدم حتى يسمح له بالدخول إلى الشبكة ويجب كتابة الاسم حسب الصيغة المتفق عليها؛

– **كلمة السر:** إذ لا يحتاج المستخدم فقط إلى تعريف نفسه إلى الحاسوب الرئيسي لشبكة الانترنت، بل يجب أيضا التأكيد على أنه هو الشخص المخول بالدخول إليها، وذلك بكتابة كلمة السر الخاصة به. كلمة السر عبارة عن كلمة أو مجموعة من الرموز أو الحروف تخصص لكل مستخدم يفترض أن لا يعرفها أحد غيره، ويفضل تغيير كلمة السر هذه من حين لآخر حتى لا يستطيع أحد التعرف عليها أو استخدامها.

4– خدمات الانترنت:

هناك خدمات عدة للانترنت من أهمها ما يلي :[3]

4-1- البريد الالكتروني (E-mail)

يعتبر البريد الالكتروني من أهم الخدمات التي تقدمها شبكة الانترنت، حيث بالإمكان إرسال وتلقي الرسائل من أي طرف وفي أي وقت وبأي مكان عبر العالم وذلك بمجرد أن تعرف عنوان بريده الالكتروني وقد انتشر

[1] ربحي مصطفى عليان و محمد عبد الدبس، مرجع سابق، ص 124.
[2] ربحي مصطفى عليان و محمد عبد الدبس، مرجع سابق ، ص 126.
[3] قادة دليلة، مرجع سابق، ص 96.

هذا الاستخدام بسبب قلة تكلفته إضافة إلى انه بالإمكان إرسال كل أنواع الرسائل المقروءة، المسموعة والمرئية وكذلك يمتاز بسرعته العالية، ومن الجدير بالذكر انه بإمكان كل شخص أو مستخدم للانترنت الحصول على بريد خاص به وله كلمة سرية خاصة به وكل هذا بسعر زهيد وشبه مجاني.

4-2- خدمت تلنت Telnet

هي أداة اتصال شبكية تستخدم للعمل عن بعد ، تسمح هذه الخدمة بالدخول إلى حاسوب آخر وتعمل عليه، غير الحاسوب الخاص بالشخص المعني، أي تمكنك من استخدام حاسوب بعيد مثل حاسوب الشركة أو الجامعة كما لو كنت حاليا أمام حاسوبك الخاص ، وتقوم بمشاهدة بيانات أعمال وقواعد بيانات الحاسوب الآخر.[1]

4-3- خدمة الدردشة Chatting

هي خدمة محادثة عبر شبكة الانترنت الجاري في الزمن الآني فعندما تكتب أنت سطر ما على جهازك الخاص في المترل ، مثل "صباح الخير يا دكتور سليم' وتضغط على مفتاح الإدخال يظهر هذا السطر على شاشة المشاركة، كما هو ظاهر على شاشتك تماما.

4-4- خدمة بروتوكول نقل الملفات :

يسمح بروتوكول نقل الملفات بالاتصال المؤقت بين حاسبين، فبفضل هذه الخدمة يمكن جلب الملفات وتحويلها من حاسب إلى أخر عبر الشبكة العالمية، هذه الملفات عبارة عن تقارير، بحوث أو برامج، وبالتالي فهذه الخدمة تعتبر وسيلة للتبادل السريع.

4-5- خدمة الشبكة العنكبوتية العالمية (world wide web)

يطلق عليها خدمة "**web**" الكثير من الناس لا يفرقون بين مصطلحي الانترنت والويب فهم يعتقدون على أنهما مصطلح واحد، لكن في الحقيقة هما مصطلحان مترادفان حيث أن الانترنت هو مجموعة من شبكات الحواسيب المتصلة معا عن طريق أسلاك نحاسية وكابلات ألياف بصرية وتوصيلات لا سلكية وما إلى ذلك. أما الويب فهو مجموعة من الوثائق والمصادر المتصلة معا، التي يمكن الوصول إليها من خلال الانترنت.

وتعد خدمة الويب من أهم خدمات الانترنت ويرجع لها الفضل في انتشار الانترنت و الإقبال عليه، حيث ارتبط بالخدمة العديد من المؤسسات العلمية، الصناعية والحكومية. فخدمة **WWW** وسيلة من وسائل الترويج والدعاية و الإعلان على المستوى المحلي و الإقليمي والعالمي.

[1] سليم الحسنية، نظم المعلومات الإدارية، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، 2006، ص189.

المزايا التي تقدمها شبكة الانترنت:

تقدم الانترنت للمشتركين فيها عدة مزايا أهمها :[1]

- السرعة في الاتصال.

- السرية في الاتصالات عند استعمال التشفير.

- إمكانية توزيع نفس الرسالة إلى عدد من الصناديق البريدية الالكترونية دفعة واحدة.

- الاشتراك في الندوات والمؤتمرات الالكترونية.

- الحصول على البحوث الحديثة بمختلف أنواعها.

- الاتصال المباشر بالباحثين والعلماء في جميع التخصصات

- التعلم عن بعد بواسطة الانترنت.

- الحصول على وثائق رسمية دون التنقل إلى الإدارة. وبالتالي تخفيض تكاليف النقل وربح الوقت.

- الحصول على كثير من المعلومات مجانا، مثل المعلومات الترويحية، الثقافية، التقنية، المعرفية، الرياضية وغيرها.

- إمكانية التسوق والاطلاع على ما تعرضه كثير من المؤسسات ومستوى أسعارها وحتى عقد صفقات الشراء والبيع.

المبحث الثالث: مجتمع المعلومات والمعرفة

تشكل المعلومات موردا هاما لأي مجتمع ولأي فرد، فكلما تطورت البشرية تراكمت المعلومات وتعقدت أساليب الحياة، حيث أدى الانفجار الهائل في حجم المعلومات المتدفقة إلى ظهور ما يسمى بثورة المعلومات والتي أصبحت الميزة الرئيسة للقرن الحادي والعشرين، وقد تأثرت و تداخلت مع ثورة أخرى هي ثورة وسائل الاتصال الحديثة ، الأمر الذي صعب على الانسان استيعاب كل المعلومات المتوفرة واستغلالها كما ينبغي،وهذا ما أدى إلى حدوث تطورات كبيرة في تقنيات وأساليب تجميع ،تخزين ومعالجة المعلومات بطريقة ذكية وعقلانية. لقد كان من نتائج هذه التطورات أن انبثقت مصطلحات جديدة مثل: "مجتمع المعلومات" و "مجتمع المعرفة" وغيرها من المصطلحات.

[1] قادة دليلة، مرجع سابق، ص99.

المطلب الأول: مفهوم مجتمع المعلومات

جاء مصطلح مجتمع المعلومات Information Society نتيجة للصفة التي أطلقت على العصر الذي نعيشه وهو عصر المعلومات، ومن ناحية ثانية رفض البعض الآخر إطلاق هذا المصطلح على الحقبة الحالية من منطلق أن صناعة المعلومات – أبرز ما يميز هذه الحقبة – هي جزء من الصناعة، وبالتالي فإننا ما نزال نعيش مرحلة المجتمع الصناعي.[1]

إن مجتمع المعلومات هو البديل الجديد للمجتمع الصناعي الذي عايشناه معظم القرن العشرين، والدليل على هذا الاستنتاج هو حقيقة أن العمل في مجال المعلومات Information Occupations قد زادت نسبته في الولايات المتحدة الأمريكية من 10% من حجم القوى العاملة إلى حوالي 50%، ومن ناحية أخرى تناقص حجم العمالة في المهن الصناعية إلى نحو 20%، كما تناقص حجم العمالة في المهن الزراعية إلى أقل من 4% فقط، كذلك فإن ربع الناتج القومي في المجتمع الأمريكي يأتي من إنتاج وتوزيع منتجات المعلومات وخدماتها.[2]

الفرع الأول: تعريف مجتمع المعلومات

هناك العديد من التعريفات لمجتمع المعلومات نستعرض أهمها فيما يلي:

* يرجع سبب تسمية عصرنا الحاضر بأنه عصر المعلومات، أو مجتمعنا المعاصر بأنه مجتمع المعلومات، إلى كون البشرية قد مرت بعدة مراحل واضحة المعالم في تطورها، حيث تسمى المرحلة التي كان الانسان يعتمد فيها على المواد الخام الأولية بالمجتمع ما قبل الصناعي، ثم بعد ذلك جاءت مرحلة المجتمع الصناعي الذي نتج عن إحلال الأدوات الآلية محل الأدوات اليدوية، وما ترتب عن ذلك من نمو الإنتاج الصناعي، أما المرحلة الثالثة والتي نعيشها الآن فهي المجتمع ما بعد الصناعي، والذي من أهم مميزاته الاستعمال الواسع للمعلومات.

ومن هنا يمكن أن نصف مجتمعا ما بأنه مجتمع المعلومات "إذا تميز بوسائل اتصال تفاعلية مع انتشار غير محدود. إنه ذلك المجتمع الذي يتعامل مع المعلومات بأسلوب مستمر، متطور وفعال...."[3]

* "هو المجتمع الذي يعتمد في تطوره ونموه بصورة رئيسية على المعلومات والحاسبات الآلية و شبكات الاتصال، أي أنه يعتمد على ما يسميه البعض بالتكنولوجيا الفكرية، تلك التي تضم منتجات وخدمات جديدة

[1] محمد فتحي عبد الهادي، مجتمع المعلومات بين النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص24.
[2] حسن عماد مكاوي، تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1997، ص33.
[3] عزيزة عبد الرحمن العتيبي، مرجع سابق، ص 13.

مع التزايد المستمر للقوة العاملة المعلوماتية التي تقوم بإنتاج وتجهيز ومعالجة و نشر و توزيع وتسويق هذه السلع والخدمات"[1].

* مجتمع المعلومات هو " ذلك المجتمع الذي يحرص على تصميم، إنشاء، تقييم، استخدام و صيانة منظومات معالجة المعلومات بما تشتمل عليه من معدات، برمجيات، جوانب تنظيمية، وموارد بشرية، هذا بالإضافة إلى مجموع الآثار الصناعية والتجارية والإدارية السياسية والاجتماعية المترتبة على تلك المنظومات"[2].

* يقصد بمجتمع المعلومات "جميع الأنشطة والتدابير والممارسات المرتبطة بالمعلومات إنتاجا، نشرا، تنظيما واستثمارا، ويشمل إنتاج المعلومات، أنشطة البحث والجهود الإبداعية والتأليف الموجه لخدمة الأهداف التعليمية والتثقيفية"[3].

يعرف" وبستر "Webster مجتمع المعلومات من خلال خمس زوايا لكل منها جانب كالآتي: [4]

1.الجانب التكنولوجي: وهو الذي يركز على الاكتشافات الفنية الحديثة وتلاحم كل من الاتصالات عن بعد مع الحاسبات الآلية.

2.الجانب الاقتصادي: وهو الذي يركز على دور المعلومات في النشاط الاقتصادي بصفة عامة.

3.الدور الوظيفي: حيث يشير إلى الوظائف والأنشطة المعاصرة التي تركز أساسا على الأنشطة المعرفية والمعلوماتية.

4.الجانب الشبكي أو المكاني: حيث التركيز على الأماكن عن طريق تطوير الشبكات.

5.الجانب الثقافي: وهنا يتم الاهتمام بمدى تأثير أساليب الاتصال والإعلام على حياتنا اليومية.

وبناء على ما سبق فإنه يمكن تقديم التعريف التالي لمجتمع المعلومات:

المجتمع الذي يعتمد اعتمادا أساسيا على المعلومات الوفيرة كمورد استثماري، كسلعة إستراتيجية، كخدمة وكمصدر للدخل القومي وكمجال للقوى العاملة ، مستغلا في ذلك كافة إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة، وبما يبين استخدام المعلومات بشكل واضح في أوجه الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية كافة بغرض تحقيق التنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة للمجتمع وللأفراد.

---

[1] محمد فتحي عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص 27 .

[2] الصاوي ياسر،إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات، دار السحاب للنشر والتوزيع،القاهرة،مصر، 2007، الطبعة الأولى، ص42.

[3] الهوش محمد أبو بكر،التقنية الحديثة في المعلومات والمكتبات: نحو استراتيجية عربية لمستقبل مجتمع المعلومات، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة،2002، ص14.

[4] محمد فتحي عبد الهادي، مرجع سابق، ص 30.

الفرع الثاني: خصائص مجتمع المعلومات.

هناك ثلاث خصائص أساسية لمجتمع المعلومات يمكن إيجازها في الآتي:

الخاصية الأولى: هي استخدام المعلومات كمورد اقتصادي، حيث تعمل المؤسسات الاقتصادية على استخدام المعلومات والانتفاع بها في زيادة كفاءتها وفعاليتها، وفي تنمية التجديد والابتكار، وتحسين وضعها التنافسي من خلال ترقية نوعية المنتجات والخدمات التي تقدمها، وهناك اتجاه متزايد نحو إنشاء مؤسسات معلومات تضيف كميات كبيرة من القيمة ومن ثم تحسن الاقتصاد الكلي للدولة.

الخاصية الثانية: هي الاستخدام المتنامي للمعلومات بين الجمهور العام، فالناس يستخدمون المعلومات بشكل مكثف في أنشطتهم كمستهلكين، وهم يستخدمون المعلومات أيضا كمواطنين لممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم، هذا فضلا عن إنشاء نظم المعلومات، التي توسع من إتاحة التعليم و الثقافة لكافة أفراد المجتمع. وهكذا تصبح المعلومات عنصرا لا غنى عنه في الحياة اليومية لأي فرد.

الخاصية الثالثة: هي ظهور قطاع المعلومات كقطاع مهم من قطاعات الاقتصاد الوطني، فإذا كان الاقتصاديون يقسمون النشاط الاقتصادي تقليديا إلى ثلاث قطاعات هي الزراعة والصناعة والخدمات..فإن علماء الاقتصاد أصبحوا يضيفون إليها منذ الستينيات من القرن العشرين قطاعا رابعا، هو قطاع المعلومات؛ حيث أصبح إنتاج المعلومات و تجهيزها وتوزيعها نشاطا اقتصاديا رئيسيا في عديد من دول العالم.[1]

الفرع الثالث: أبعاد مجتمع المعلومات

إن بناء مجتمع المعلومات أو الانخراط فيه يتطلب التعمق في أبعاد أخرى، متصلة جذريًا بتحقيق الأهداف بفاعلية، وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (2): أبعاد مجتمع المعلومات

الرقم	الأبعاد	الوصف العام
1-	البعد الاجتماعي والتضامني	ويتمثّل في ترسيخ قيم وثقافة التفاهم والتعاون والتضامن بين الشعوب، في إطار حوار الحضارات، وتلاقي الثقافات، وتنمية مفهوم المُواطنة الشاملة، وإيجاد آليةٍ دولية للتضامن لدرء كل مظاهر التهميش والفقر والحاجة.
2-	البعد الثقافي	يتضمن ضرورة تطوير محتوى الاتصال والمعلومات والنهوض بالإنتاج الفكري، والحفاظ على اللغة، وكذلك

[1] محمد فتحي عبد الهادي، مرجع سابق ص ص 59-60.

		اقتسام ثمار البحث العلمي، وبالبحث العلمي في مجالات الاتصال والمعلوماتية بصفةٍ خاصة، مع إرساء سياساتٍ جديدة للاستثمار في التعليم، واعتماد مبدأ التعلُّم مدى الحياة.
3-	البعد القيمي	من الأهمية بمكان هنا التأكيد على ضرورة مراعاة الخصوصية في الأبعاد القيمية والأخلاقية المُتعلِّقة باستخدامات ومحتوى الإنترنت، والتطبيقات المختلفة والمُتنوعة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.
4-	البعد الاقتصادي والمالي	إن تأهيل طرق العمل والإنتاج والمبادلات، وإسداء الخدمات، إلى جانب دفع الابتكار والتجديد التكنولوجي، سيمكِّن من رفع القُدرة التشغيلية والتنافسية للمؤسسات والأشخاص والاقتصاديات الوطنية.
5-	بعد التعاون الإقليمي والدولي	توسيع مجال الحوار ووضع إطار تشاور حول تطوير مجتمع المعلومات يشمل مختلف المُتدخلين من القطاعين العام والخاص ومن المجتمع المدني، ووضع مقارباتٍ جديدة لموضوع التعاون المُتعدد الأطراف.

المصدر: لمين علوطي، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على إدارة الموارد البشرية في المؤسسة، أطروحة دكتوراه العلوم في علوم التسيير فرع إدارة الأعمال،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2009، ص 09.

المطلب الثاني: مجتمع المعرفة

لقد أصبحت المعرفة من أهم العوامل المؤثرة والمحددة لقيام ما يطلق عليه اسم مجتمع المعرفة الذي لا يتوقف عند استخدام المعلومات لفهم واقع الحياة و أحداثها وتفاعلاتها والاستفادة منها في توجيه مختلف أنماط الأنشطة و بخاصة في المجال الاقتصادي، وإنما يتجاوزها إلى إنتاج المعرفة و تسويقها بحيث تصبح مصدرا اقتصاديا رئيسيا يحمل في ثناياه بذور الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الفرع الأول: مفهوم المعرفة

المعرفة اسم مشتق من الفعل " يعرف" وتشير إلى القدرة على الفهم أو الإدراك الفكري، وأن الرصيد المعرفي الناتج من حصيلة البحث العلمي والاطلاع والثقافة والتجربة تتمثل في الكم من المعلومات القابل للاستخدام في أي مجال من المجالات.[1]

[1] بوزيان عثمان، اقتصاد المعرفة مفاهيم واتجاهات، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، يومي 09-10مارس 2004.

ويستخدم لفظ معرفة ليصف فهم شخصٍ للحقيقة الواقعية، أما العمليات التي من خلالها يتم تعديل أو الحصول على معرفةٍ إضافية يشار إليها بالتعلُّم.[1]

- « المعرفة - بصورةٍ عامة - تتعلَّق بما يمكن أن يمتلكه الشخص من رصيد متراكِم من المعلومات التي يكتسبها عن طريق مؤهلاته العلمية والعملية، من خلال الدراسة والعمل في مجال معين، لفترة طويلة نسبيا من الزمن[2]».

-« فالمعرفة هي مستوى أعلى من مفهوم المعلومات من حيث التعقيد؛ فهي حصيلة الامتزاج بين المعلومات والخبرة والمُدركات الحسية والمُقدرة على الحكم».[3]

- « المعرفة تتكون من البيانات أو المعلومات التي تمَّ تنظيمها ومعالجتها لنقل الفهم والخبرة والتعلُّم المتراكِم والتي تطبق في المشكلة أو النشاط الراهن[4]» .

- « المعرفة الإنسانية هي ما يندمج أو يقدم بطريقةٍ يمكن معالجتها بالحاسوب».[5]

الفرع الثاني: تعريف مجتمع المعرفة

تواجه مسألة إمكان قيام مجتمع تسيطر عليه المعرفة وتوجهه، وترسم له مساراته في المستقبل، وتحقق له النجاح، كثيرا من التحديات والشكوك، ولكن الرأي السائد بين معظم المهتمين بالموضوع هو أن مجتمع المعرفة سوف يتحقق بصورة كاملة وواضحة على أرض الواقع بأسرع مما يظن الكثيرون، ويستند هذا الرأي إلى المقولة الشهيرة عن " أن المعرفة قوة للتدليل على أن إنتاج المعرفة وليس فقط حيازة المعلومات هو الوسيلة الوحيدة لضمان البقاء والاستمرار في الوجود".

وتوجد بعض المحاولات الفكرية لتعريف مجتمع المعرفة منها:

" يقصد بمجتمع المعرفة على وجه التحديد أنه ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على إنتاج المعرفة ونشرها، وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد، المجتمع المدني والسياسة، الحياة الخاصة، ووصولا إلى ترقية الحالة الإنسانية باطراد، أي إقامة التنمية الإنسانية".[6]

---

[1] سونيا محمد البكري، نظم المعلومات الإدارية :المفاهيم الأساسية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004 ، ص 105

[2] زياد هاشم يحي وناظم حسن رشيد، المعرفة التقنية ودورها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تقنيات المعلومات الحديثة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الخامس حول اقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، 23-25 أفريل 2005.

[3] عبد الرزاق محمد القسم نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 1998، ص 16.

[4] Efraim Turban, Information technology for management, John Wily and sons, INC, New York,2002,p49.

[5] Kennth C. Laudon, Essencial of Management Information System, Prentice Hall; New Jerzy,2003, p331.

[6] تقرير التنمية الانسانية العربية لسنة 2003 على الموقع http://www.un.org/arabic/esa/rbas/ahdr2003/contents.htm

تاريخ التحميل:2012/10/14.

مجتمع المعرفة: «هو المجتمع القائم على استغلال المعرفة كأهم موردٍ لتنمية جميع القطاعات الاقتصادية والنماء الاجتماعي بصفةٍ عامة، علاوة على كون صناعة المعرفة قطاعًا اقتصاديًا قائمًا بذاته ».[1]

ومجتمع المعرفة هو كذلك« المجتمع الذي يحْسِن استعمال المعرفة في تسيير مختلف جوانب حياته وفي اتخاذ القرارات السليمة والرشيدة، وكذلك هو ذلك المجتمع الذي ينتج المعلومة لمعرفة خلفيات وأبعاد الأمور بمختلف أنواعها، ليس في بلده فقط، بل في أرجاء العالم كلِّه».[2]

لقد أفضت الثورة المعرفية إلى مجتمع المعرفة الذي أصبح يعتمد – أساسا – على المعارف وإنتاج الفكر الإنساني كثروة أساسية، أي على خبرة الموارد البشرية وكفاءتها ومعارفها ومهاراتها كأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، أي أنّ من خلال هذه الموارد المعرفية يمكن إنتاج واستغلال الطاقات الإنتاجية بصفة أفضل من ذي قبل.

الفرع الثالث:خصائص مجتمع المعرفة

أصبح ينظر إلى مجتمع المعرفة على أنه المجتمع الذي تغلب عليه الصفات التالية :[3]

1) المعرفة هي المصدر الرئيسي المؤثر و الفاعل في الحياة اليومية للأفراد و المجتمع ، و السياسة العامة .
2) تشمل المعرفة على العلوم، الإنسانيات، التكنولوجيا، البحث العلمي، التنمية البشرية، الإبداع، التربية اللغات، الأدب، الفنون، و الثقافة التقليدية و المستترة .
3) تختلف المعرفة عن الموارد المادية الأخرى ليس في أنها غير قابلة للنضوب وحسب ، بل أنها تتزايد وتنمو بالشراكة و تعدد المستخدمين .
4) يعمل مجتمع المعرفة على تحديد المعلومات والمعرفة، إنتاجها ، تحويلها، نشرها، استخدامها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
5) يهيء مجتمع المعرفة الشروط الضرورية لجعل العولمة تخدم البشرية و تساعد في رخائها .
6) إن مجتمع المعرفة دائم التطور و التغير نحو الأفضل، ولديه من أجل تحقيق ذلك رؤية عالمية طويلة الأمد.
7) المعرفة هي المصدر الرئيسي للقوة السياسية لمجتمع المعرفة .

---

[1] لمين علوطي، مرجع سابق، ص15.

[2] عبد الله تركماني، « مجتمع المعرفة وأبعاده في العالم العربي»، تونس في 4 فيفري 2004، تاريخ التحميل: 2012/05/16
http://hem.bredband.net/dccls2/s142.htm

[3] سليمان بن سالم بن ناصر الحسيني، الثوابت والمتغيرات في مجتمع المعرفة، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الإسلام ومجتمع المعرفة،مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية، مسقط، عمان، 2-3 مارس 2009.

8) للطاقة البشرية قيمة مميزة لدى مجتمع المعرفة؛ وذلك بجعل البشر هم المصدر الرئيسي للإنتاج والإبداع .

9) مجتمع المعرفة متواصل ومترابط بشكل جيد و متين عبر وسائل الاتصال والتواصل الحديث ، ويمكنه أن يصل إلى مصادر المعلومات بسهولة و يسر .

10) يعمل مجتمع المعرفة تحت مظلة اقتصاد المعلومات (Economics of Information)

11) لدى مجتمع المعرفة البنية التحتية المادية المتينة التي يقوم عليها أساسه الاقتصادي المتين، والتي توفر الدعم المادي لنقل المعلومات والعلوم وتوصيلها.

الفرع الرابع: أبعاد مجتمع المعرفة

لقد أصبح لمجتمع المعرفة أبعاد مختلفة ومتشابكة يجب استغلالها كما ينبغي، ومن أهم هذه الأبعاد مايلي :[1]

1 البعد الاقتصادي:

المعلومات في مجتمع المعرفة لها بعد اقتصادي يؤثر في المنتجات والخدمات المتاحة وتوفر قيمة مضافة لها في مختلف مجالات المجتمع الاقتصادية ونشاطاته المختلفة مما يساهم في خلق وزيادة فرص العمل وتمكين المجتمع من المنافسة ، ومن الشائع في مجتمع المعرفة أن تقوم المؤسسات بالحصول على معلومات كثيرة و متنوعة قد تستغلها لصالحها الخاص وتحقيق مكاسب وعوائد كبيرة من بيعها إلى مؤسسات أخرى قد تقوم بتحويلها إلى منتجات تحقق لها هي أيضا مزيدا من المكاسب والأرباح، ولابد من العمل على تحويل المعرفة إلى منتجات معلوماتية يمكن تسويقها وهذا أمر يحتاج إلى مهارات، قدرات واستثمارات ضخمة حتى يمكن الصمود أمام المؤسسات المتعددة الجنسيات التي تسيطر على سوق المعرفة .

2 البعد التكنولوجي:

يتأثر مجتمع المعرفة بتوفير البنية اللازمة من وسائل الاتصال و تكنولوجيا الاتصالات و جعلها في متناول الجميع وبانتشار تكنولوجيا المعلومات و تطبيقها في مختلف مجالات الحياة بالإضافة إلى الاهتمام بالوسائط الإعلامية، المعلوماتية، تكييفها، تطويعها حسب الظروف الموضوعية للمجتمع، وتبشر الثورة الإلكترونية المعاصرة بإمكانية الانفتاح على مجالات عديدة ومتنوعة تيسر قيام مجتمع المعرفة في كثير من مجالات العلم والتكنولوجيا، كما قد تساهم توفير نوع خاص من التعليم والتدريب يتناسب ويتلاءم مع الظروف والأوضاع المعاصرة.

[1] منصور بن زيد إبراهيم الخثلان، مجتمع المعرفة(مفهومه، خصائصه، أبعاده، ومتطلبات بنائه)، على الموقع *www.hotah-cba.com/**mansour**/books.doc تاريخ التحميل:20/05/2012.*

3 -البعد الاجتماعي:

يعطي مجتمع المعرفة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية التي تهدف إلى زيادة الوعي بتكنولوجيا المعلومات ودورها في الحياة اليومية من حيث الكم والكيف وسرعة التطوير الذي يطرأ على حياة الفرد، ويقوم مجتمع المعرفة على التعاون والشراكات المعرفية بين المؤسسات المختلفة بالمجتمع داخليا وخارجيا .

4 -البعد الثقافي:

يتيح مجتمع المعرفة تقديراً واسعاً للمعلومات والمعارف والاهتمام بالقدرات الإبداعية للأفراد وتوفير حرية التفكير والإبداع، وتسود به ثقافة تقيم وتحترم من ينتج هذه المعلومة ويستغلها في المجال الصحيح وتتيح العدالة في إنتاج المعلومات وتداولها وتوزيع خدمات وإمكانيات العلم والمعرفة بين الطبقات المختلفة الموجودة في المجتمع ، ويرى بعض الباحثين أن مفهوم " المنفعة المعلوماتية " هو السمة الأبرز للبعد الثقافي لمجتمع المعرفة الذي يتسم ببنية تحتية معلوماتية قوية تقوم على أساس أجهزة الحاسوب والشبكات العامة المتاحة لكل الناس، وشبكات المعلومات و بنوكها .

5 -البعد السياسي:

يتيح مجتمع المعرفة فرص متنوعة لإشراك الجماهير في عملية اتخاذ القرارات ، كما يتيح حرية تداول المعلومات، ويوفر مناخاً سياسياً قائما على الديمقراطية، العدالة، المساواة والمشاركة السياسية الفعالة، وتلعب منظمات المجتمع المدني ومؤسساته دوراً كبيراً لا ينكر في الإسهام في التمهيد وتيسير الطريق نحو المجتمع المعرفي في توفير الإرشاد، وتيسير الحوار بين الأقران، وتبادل الخبرات ودراسات الحالة الخاصة بأفضل الممارسات، ويمكنها أيضاً تقديم المساعدة التقنية في تصميم الإستراتيجية الإلكترونية، وفي بعض الحالات إكمال دور الحكومات .

المطلب الثالث: الفرق بين مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة

غالباً ما يكون من الصعب وضع حد فاصل بين مجتمع المعرفة وبين مجتمع المعلومات، إلا أن عدم الوضوح هذا لا يقلل من التمييز بين كل من المعرفة والمعلومات وبين مجتمع كل منهما، وفيما يلي نتناول بعض ما يدور في الأدبيات بهذا الخصوص.

ينبغي توضيح حدود التمايز بين المعرفة وبين المعلومات، فالمعرفة في أي حقل تعزز مستخدميها من خلال قوة الاستيعاب المتصلة بالعمل الفكري أو الجسماني، أما المعلومات فتأخذ شكل البيانات المهيكلة أو المنسقة التي تظل سلبية وخاملة حتى يستخدمها من يملكون المعرفة المطلوبة لتفسير ومعالجة هذه المعلومات.

ولهذا يختلف مجتمع المعرفة بالضرورة عن مجتمع المعلومات، ويكمن الفارق بينهما في وجود المعلومة والطريقة التي تستخدم بها المعلومات، ففي مجتمع المعلومات يوجد فيض من المعلومات وحتى إمكانية الوصول

إلى المصادر المختلفة للمعلومات، ولكن هذه المعلومات إن لم تستخدم بطريقة تقدم قيمة مضافة إلى الاقتصاد أو إلى المجتمع عامة في شموله لجميع القطاعات العلمية والتعليمية والإعلامية والثقافية والاجتماعية والإدارية وغيرها من القطاعات، تظل هذه المعلومات إلى حد كبير مجرد أصول أو موجودات ساكنة بلا وظيفة أو نفعية حقيقية ، وتصبح أدوات هذه المعلومات ووسائطها هي بالأحرى مجرد مقتنيات أكثر من أن تكون تقنيات؛ ولهذا فإن وجود المعلومات لا يعادل مجتمع المعرفة.

إن المعلومات هكذا في مجتمع المعرفة يمكن أن ينظر إليها على أنها بمثابة سلعة أو بضاعة، في حين المعرفة في مجتمع المعرفة هي الأداة أو القدرة على استخدام المعلومات من أجل غايات كبرى، وهى إيجاد قيمة مضافة للمجتمع، وليكون المجتمع بذلك منظومة مفتوحة في حركة دينامكية في الفكر والإبداع والعمل، وفى صيرورة من التغير والتقدم، يتأتى قياسها وتقديرها بمردود هذا التطور المتمثل في تحسين نوعية الحياة، أو جودة الحياة بمعاييرها وضماناتها، ويتفق ذلك مع توجهات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم عام 1998، والذي كان يحمل عنواناً له مغزاه بالنسبة لنموذج مجتمع القرن الحادي والعشرين وهو المعرفة طريق إلى التنمية. [1]

[1] صلاح الدين محمد توفيق ، هانى محمد يونس موسى ، دور التعلم الالكتروني في بناء مجتمع المعرفة العربي، بحث مقدم إلى مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، مصر، العدد 03،2007.

خلاصة الفصل الأول:

نستطيع التأكيد على أن الركائز الأساسية الثلاثة وهي المعلومات، الاتصالات والحاسبات هي الروافد الأساسية التي تشكل تكنولوجيا المعلومات وأن الطفرات التي شهدتها هاته الفروع هي التي غذت الأهمية المتزايدة لتكنولوجيا المعلومات، بل يمكننا التأكيد على أنها أصبحت ميزة العصر الرئيسية.

فالمعلومات الناتجة عن البيانات والتي تولد لنا بدورها المعارف التي ترتقي إلى العلم هي كذلك أصبحت تشكل ثروة حقيقية لها دورها في إثراء البحث العلمي وتطوير العلوم والتكنولوجيات في مجالات التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، كما أنها تعتبر الركيزة والمحرك الأساسي للمنافسة على المستوى العالمي، أما الاتصالات فلا يخفى على أحد ما وفرته من جهد وتكاليف وما قدمته للانسان من تسهيلات في مجال استغلال ثروة المعلومات الهائلة مدعومة في كل ذلك بتطور الحاسبات واتساع الشبكات وعلى رأسها شبكة الشبكات وهي الانترنت.

الفصل الثاني:
استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم العالي والبحث العلمي

تمهيد

لقد كان للثورة العلمية التقنية التي شهدها عالمنا المعاصر،والتي تركت بصماتها الواضحة على شتى مجالات الحياة، تأثيرا واضحا على بروز أفكار تنادي بضرورة تحديث التعليم عموما و التعليم الجامعي على الخصوص، برز هذا الانشغال خاصة في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة، اليابان،روسيا ودول أوربا مطالبا بعصرنة التعليم واستخدام ما أفرزه التقدم العلمي في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

ونظرا للتحديات التي تواجه نمط التعليم التقليدي فقد برزت أنماط جديدة ينظر لها على أنها جزء أساسي من أي استراتيجية لتطوير التعليم و توفيره للجميع، وقد يصبح في المستقبل أحد البدائل الرئيسية لنظام التعليم التقليدي. ومن أهم هذه الأنماط الجامعية غير التقليدية: التعليم المفتوح أو التعليم عن بعد، التعليم الإلكتروني والتعلم الذاتي.

بناءا على ما سبق ولتوضيح أهمية استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعليم الجامعي والبحث العلمي ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الجامعة والتعليم العالي.

المبحث الثاني: توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العالي.

المبحث الثالث: تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أداء الطالب والأستاذ الجامعي.

المبحث الأول: الجامعة والتعليم العالي

سنتناول في هذا المبحث رسالة الجامعة ووظائفها، التعليم العالي، وضعية الجامعة والتعليم العالي في الجزائر.

المطلب الأول: رسالة الجامعة ووظائفها

حيث سنتطرق في هذا الصدد إلى مفهوم الجامعة، وظائفها ورسالتها.

الفرع الأول: مفهوم الجامعة

لقد وردت تعريفات متباينة حول مصطلح الجامعة، وقبل استعراضها سنتناول تعريفه لغة ليكون أكثر وضوحا.حيث يشير مصطلح الجامعة في اللغة العربية إلى : «مجموعة معاهد علمية تسمى كليات تدريس فيها الآداب، الفنون، والعلوم بعد مرحلة الدراسة الثانوية»." [1] ونجد التعريف نفسه تقريبا في اللغة الفرنسية. إذ تعني كلمة جامعة «مجموعة مدارس (groupes d'écoles) ، أو مجموعة معاهد، أو كليات تتولى مهمة التعليم العالي[2]».

أما مفهوم الجامعة اصطلاحا، فقد اختلفت الآراء حول تحديده تحديدا دقيقا إذ يعرفها م راد بن أشنهو على أنها : «مؤسسة أوجدها أناس لتحقيق أهداف ملموسة، ومتعلقة بالمجتمع الذي ينتمون إليه، ويؤسس كل مجتمع جامعته بناءا على مشاكله الخاصة، وتطلعاته، واتجاهاته السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ومن ثم تصبح الجامعة مؤسسة تكوين، لا تحدد أهدافها واتجاهاتها من جانب واحد ومن داخل جهازها بل تتلقى هذه الأهداف من المجتمع الذي تقوم على أسسه والذي يعطيها هو وحده حياة ومعنى ووجودا» [3]

إذًا الجامعة مؤسسة وجدت بدافع حاجة إنسانية لتحقيق أهداف اجتماعية محددة، وقد أوجدها المجتمع لتكون في خدمته. وهناك تعريف آخر للجامعة لا يختلف عن التعريف السابق الذكر، إلا أن هذا الأخير يضيف إلى الجامعة سمة جديدة باعتبارها : «مركزا للإشعاع الفكري والمعرفي، وتنمية الملكات والمهارات العلمية والمهنية، التي تمثل حجر الأساس لعمليات التنمية الوطنية ... فهي مؤسسة اجتماعية تؤثر وتتأثر بالمحيط الذي توجد فيه، وهي من صنع المجتمع من ناحية، فهي أداته في صنع قيادته الفنية، والمهنية والفكرية[4]».

---

[1] أحمد العايد وآخرون : المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق، 1989، ص 262.

[2] Etienne Gillon et autres : petit la rousse, édition SNF, Paris, 1972, p 957.

[3] مراد بن اشنهو، ترجمة بامية عائدة أديب : نحو الجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص3.

[4] فضيل دليو وآخرون: إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية. منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، فيفري 2001، ص90.

وبهذا المعنى تعتبر الجامعة مؤسسة تكوينية بالدرجة الأولى ونسقا مفتوحا، كونها تستلهم من المجتمع الذي هو مصدرها الأصلي : إطاراتها، قيمها وأهدافها.

ويضيف "محمد العربي ولد خليفة" تعريفه للجامعة على أنها «تعتبر في مختلف الأنظمة الاجتماعية المصدر الأساسي للخبرة والمحور الذي يدور حوله النشاط الثقافي في الآداب والعلوم والفنون فمهما كانت أساليب التكوين وأدواته فإن المهمة الأولى للجامعة هي التوصيل الخلاق للمعرفة الإنسانية في مجالاتها النظرية، والتطبيقية، وتهيئة الظروف الموضوعية لتنمية الخبرة الوطنية ، التي لا يمكن بدونها أن يحقق المجتمع أية تنمية حقيقية في الميادين الأخرى[1] ».

والملاحظ أن الجامعة بالإضافة إلى كونها مؤسسة تكوينية، فهي كذلك مصدر للتزويد بالخبرة الفردية وتنميتها بالمعرفة، والتي تؤدي بدورها (أي عملية التزويد بالمعارف) إلى عملية تنمية المجتمع، لأن المجتمع سيستفيد من تلك الإطارات والبحوث الجامعية لتطويره، ونقله من مرحلة إلى أخرى أحسن وأفضل.

زيادة على ما تقدم يكمن دور الجامعات في تقديم الخدمات للمجتمع باعتبارها الفضاء الأمثل لإنجاز الدراسات والبحوث العلمية التي ترتكز على المشكلات التي تعترض المجتمع، وتعميق سيرورة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.[2]

ويمكن تلخيص أهم الأهداف المنوطة بالجامعة في :

- التعليم وإعداد المتخصصين في المهن العالية التي يحتاجها المجتمع؛
- خلق المناخ الملائم للبحث العلمي ؛
- تقديم الخدمات العامة للمجتمع.

ومن خلال التعاريف السابقة الذكر يمكننا استخلاص تعريف إجرائي عن الجامعة مؤداه أن الجامعة هي مؤسسة اجتماعية، تكوينية وتعليمية أوجدها المجتمع ، تؤثر وتتاثر بالمحيط، تقوم بوظائف حيوية أبرزها وأوضحها البحث العلمي الذي تنجزه في جميع التخصصات والميادين الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والتربوية، والذي تستفيد منه مختلف المؤسسات المحيطة بها. إذ بتأديتها لهذا الدور فهي تستجيب لمتطلبات وشروط التنمية بصورها المتعددة من أجل التقدم والرقي.

[1] محمد العربي ولد خليفة ، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، (مساهمة في تحليل وتقييم نظام والتربية التكوين والبحث العلمي). ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص117.

[2] بوبكر بوخريسة، الجامعة والبحث العلمي في الجزائر ، مجلة التواصل، العدد6، جامعة عنابة، الجزائر، جوان 2000، ص288.

وتكمن أهمية الجامعة الجزائرية من خلال إسهاماتها في تقديم حلول للاختلالات التي تعترض السير الحسن للمؤسسات الاجتماعية الأخرى من خلال البحوث والدراسات العلمية التي تنج ز بشكل فردي أو على مستوى المخابر وفرق البحث.

الفرع الثاني: رسالة الجامعة

على الرغم من أن الجامعات قد مرت عبر تاريخها الطويل بمراحل مختلفة تطورت خلالها أهدافها وتعددت رسالاتها و اتسعت مسؤولياتها، إلا أنها ما تزال قمة الهرم التعليمي والبحث العلمي في أي دولة من الدول ، وقد كانت مهام الجامعات منذ نشأتها تتخذ صورا عديدة، و تخدم أغراضا متباينة، و هي اليوم أكثر تباينا مما كانت عليه في أي وقت مضى، فهي أحيانا تبدو " كرواق أكاديمي يحمي ألوان المعرفة، الحقيقة والمبادئ"، وأحيانا أخرى تبدو "كجهاز لإجراء البحوث". وقد رفعت الجامعات في بعض الفترات شعار "العلم للعلم" وفي فترات أخرى شعار"العلم في خدمة المجتمع". وفي بعض الأوقات كانت تعتبر "مؤسسة ذات هدف أخلاقي معنوي مسؤول عن نقل قيم اجتماعية معينة إلى الأطر الوطنية"، بينما بدت في أوقات أخرى "كمركز لإعداد الأخصائيين أو ملجأ للباحثين و العلماء "».

و هذا التضارب بين أهداف الجامعة ورسالتها يستدعي التحليل والتوضيح لكي ننطلق من مفهوم محدد للجامعة فهي ليست مكانا لتلقي التعليم العالي فقط وإنما بيئة ورسالة، كما يجب التفريق بين الجامعة و المعهد أو المدرسة العالية عند التعرض للجامعة كصورة أو الجامعة كرسالة، فإلى جانب الجامعة كمؤسسة للتعليم العالي توجد عادة تلك المعاهد التي تخرج الفنين (التقنيين) و المهنيين الذين تحتاج إليهم البلاد مما لا تستطيع الجامعات توفيره من حيث العدد والنوعية وهذه المعاهد تحدد مدتها و مناهجها في ضوء المهارات التي ينبغي توفيرها في المتخرجين حتى ينجحوا في القيام بأعمال معينة، ومعنى هذا أن العمل الرئيسي لهذه المعاهد هو تلبية احتياجات سوق العمل، وإكساب الطلاب المهارات التي تتطلبها ممارسة مهنة معينة ، أما الجامعة فإنها وإن كانت تشارك المعاهد في الإعداد العلمي لبعض المهن العالية، فإن لها رسالة تنفرد بها، وهذه الرسالة تتميز بالنظرة الشاملة إلى وحدة المعرفة وتكاملها، والالتزام بنقل المعرفة وتجديدها خدمة للمجتمع[1]. وعلى اعتبار أن الجامعة بيئة و رسالة ، فإنها تكون قد قصرت في عملها إذا كان هدفها فقط هو إعداد المهنيين، فهذه وظيفة المعهد وليست وظيفتها لأن نتاج المعهد خريجوه، أما نتاج الجامعة فهو العلم والمعرفة.

الفرع الثالث: وظيفة الجامعة

[1] بوداود إبراهيم، استخدام تكنولوجيا المعلومات في البيئة الأكاديمية: دراسة ميدانية لتفاعل المجتمع الأكاديمي بجامعة "سعد دحلب" مع تكنولوجيا المعلومات، مذكرة ماجستير في علم المكتبات والتوثيق،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2007، ص ص 45-46.

تعتبر الجامعة خلية لإنتاج ونشر المعرفة، فهي كيان علمي أساسي، من حيث أنها ليست مجرد مؤسسة لمنح الشهادات والدرجات العلمية، كما أنها مؤسسة تعكس حالة ووضعية المجتمع قوة وضعفا، تقدما وتخلفا، وتقوم الجامعة بعدة وظائف أهمها:

1 -التدريس:

يعد التدريس وظيفة أساسية بالغة الأهمية للجامعة؛ فهو يعمل على إعداد شخصية الطلاب وتنميتها وجعلها جاهزة ومؤهلة لمواجهة تحديات المستقبل، وذلك بإكسابهم كل من المعارف، المعلومات والمهارات.

وهناك جامعات يأخذ التدريس فيها حصة الأسد مقارنة بالبحث العلمي، وهذا ما يقلص وقت البحث بالنسبة للأساتذة، بينما هناك دولا أخرى يحتل البحث العلمي مركز الصدارة في نشاط جامعاتها وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر رائدة في الجمع بين النشاطين، وهناك حوالي 35000 جامعة ومعهد للتعليم العالي في أمريكا معظمهم يقوم بمهنة التدريس والبحث العلمي معا.[1]

كما أن الجامعة تعمل على تكوين رأس المال المعرفي العلمي، حيث أنها تحتل مركز الصدارة من حيث السعي إلى إنجاز رسالتها الأصيلة المتمثلة في تكوين رأس مال علمي متجدد، باعتباره أحد مقومات البقاء والنماء الرئيسية والضرورية في العالم.

تقوم المؤسسة الجامعية بتكوين الطالب الجامعي وفق آلية تستمد أساسها من البرامج التعليمية التي تحتوي على جملة من الخبرات، المعارف، المهارات، القيم والاتجاهات التي ترمي إلى تحقيق التنمية الشاملة والديناميكية للطالب، وتبقى المراجع الأكاديمية خاصة الكتب هي المرجع أو الوعاء الأساسي لهذه المعارف، لكن لا تعد الوحيدة، خاصة ونحن في عصر التحولات والتغيرات التكنولوجية والعلمية المتسارعة في كافة المجالات، مما اقتضى الأمر الاستعانة بأوعية أخرى، حيث يتطلب من الأستاذ الجامعي تدعيم البرنامج المقرر بإسهاماته الشخصية المتمثلة في تحيين المعارف والمعلومات، إضافة إلى الوسائل السمعية والبصرية، وهذا ما يساهم بطريقة أو بأخرى في توسيع اكتساب المعارف بشكل إيجابي، يعود بالفائدة سواء على الطالب أو الأستاذ.

2 -البحث العلمي:

البحث العلمي هو نشاط يهدف إلى إنتاج المعرفة، تجديدها، تنميتها ونشرها، كما يعتبر المحرك الأساسي للتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات و الأداة الرئيسية لترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال مساهمته في حل المشكلات المتعددة، وما يقدمه من ابتكارات واختراعات تساهم في تطوير مناهج العمل، عصرنة وسائل الإنتاج، ترقية أدوات البحث والاستكشاف ومساعدة الجهاز الاقتصادي على الاستجابة للاحتياجات المتطورة والمتجددة للفرد والمجتمع.

[1] محمد منير مرسي، الاتجاهات الحديثة في التعليم العالي الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه، عالم الكتب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002، ص26.

من جانب آخر يساهم البحث العلمي في تعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات الجامعية، فهو أساس تميز الجامعات ومراكز البحث العلمي ومن خلاله تتفاضل هذه المؤسسات.

إضافة إلى أن البحث العلمي يزود الأساتذة الجامعين بالمعلومات والمعارف المتنوعة، ويساهم في تحسين أدائهم المهني، وعلى هذا فإنه يأخذ القدر الأكبر من وقت، جهد وفكر الأساتذة لاسيما إذا اعتبرنا أن مكانتهم وتقديرهم مرتبطة بالدرجة الأولى بالبحث والتأليف والنشر.

وعليه فإن البحث العلمي يشكل أكثر من أي وقت مضى ضرورة ملحة، ويمكن اعتباره المحرك لكل تقدم في كافة المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية...الخ.[1]

3 تكوين الثروة البشرية:

يتم تحقيق هذه الوظيفة من خلال تكوين الطلبة لمستقبل مهني، حيث تتوفر الجامعة على عدة تخصصات وتعمل على إعداد القوى البشرية الكفأة التي تسند إليها مهمة قيادة المجتمع، وقد اتسعت وظيفة التعليم العالي لتشمل إعداد الكوادر العالية، فالجامعة تكون موارد بشرية مؤهلة للنهوض بتطوير المجتمع حيث يعد رأس المال البشري ركيزة أساسية لتنمية الاقتصاد وتفعيل مؤسسات المجتمع.[2]

فالجامعة تعتبر جهازا للاستثمار في الموارد البشرية، حيث أن هذا الاستثمار يكتسي من جهة أهمية بالغة نظرا لما يوفره من مزايا تنافسية يصعب محاكاتها سواء بالنسبة للفرد، المؤسسة أو المجتمع، ويتميز من جهة أخرى بمخاطرة عالية نظرا لمردوده البطيء طويل المدى.

4 خدمة المجتمع:

مضمون هذا الدور وأهميته يستمدان من ارتباطهما بالجامعة باعتبارها المكان الملائم لإعداد العقول التي تتفوق وتبدع في إنتاج المعرفة العلمية، تسخير خبرتها المعرفية والتراكمية في ترقية جوانب الحياة المتعددة، وتزويد المجتمع بالخبرات المهنية والتجارب الميدانية المستندة إلى الأسس الأكاديمية والدراسة الموضوعية لشتى مجالات التخصصات العلمية. ومن ثم، فإن دور الجامعة في مجتمعها، يتسع نطاقه وتمتد حدوده لتتفاعل مع منظومة من قضايا وموضوعات متعددة تعبر في مجملها عن دور محوري للجامعات في مجتمعاتها المحلية والوطنية بوجه عام. فبداية هناك انتقال أعداد كبيرة من الطلاب وهيئات التدريس للإقامة، والدراسة والعمل في منطقة وجود الجامعة، وما يتطلبه ذلك من توفير قدرات مالية وخدمية غير عادية. وهناك أيضا الأبعاد الاقتصادية المتعلقة بفرص جذب الاستثمارات التجارية نتيجة للمبادرات البحثية الجامعية، إضافة إلى توفير قوة عمل من المفروض أن تكون عالية التدريب والمهارات للمؤسسات التي تتعامل معها الجامعة وتشكل بيئة حيوية بالنسبة

[1] سيد علي ذهبية، تكوين أساتذة التعليم العالي في الخارج وعلاقته بالكفاءة الوظيفية: دراسة لعينة من أساتذة جامعة الجزائر، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص التنظيم والديناميات الاجتماعية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، 2011، ص74.

[2] أحمد حسين الصغير، التعليم الجامعي في الوطن العربي: تحديات الواقع ورؤى المستقبل،عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص24.

إليها. علاوة على ذلك، فهناك أيضاً الدور الأساسي الذي تلعبه الجامعة في إثراء وتطوير المجالات الثقافية والاجتماعية، وإثارة الاهتمام بقضايا السياسة العامة، بجانب الارتقاء بالذوق العام من خلال التفاعل مع المجتمع في الميادين الفنية، الثقافية، الفكرية وغيرها في المجالات. [1]

إن قيام الجامعات بمهامها في خدمة المجتمع إنما يتجاوز في جوهره عملية إمداد المجتمع بالكوادر المهنية والعلمية المؤهلة، لتقوم بتوظيف البحث العلمي والاستفادة من تطبيقاته ونتائجه في حل مشكلات المجتمع.

المطلب الثاني: وظيفة التعليم العالي

إن المتأمل في مستويات التحصيل المعرفي يجد أنها متباعدة و متباينة، فإذا كان التعليم الابتدائي والثانوي يسعى إلى توفير مستوى من الرصيد المعرفي البسيط أو متوسط التعقيد، فإن التعليم العالي (الجامعي) يطمح للوصول إلى خبرات معقدة أكثر اصطفاء و أجود نوعية، حتى يكون خريجو الجامعات في مستوى المهام المعقدة، باعتباره قمة السلم التعليمي الذي يهدف إلى تغطية كل مستويات التحصيل وضمان مختلف جوانب الخبرة، من خلال استراتيجيات مرسومة وفق أهداف محددة قصد تفادي كل ما يعترضها من مشاكل وعوائق.

الفرع الأول: مفهوم التعليم العالي

أولا: تعريف التعليم

ككثير من مفاهيم علم الاجتماع تتعدد تعاريف مفهوم التعليم، ولتحديده نبدأ بابن خلدون الذي يرى بأن:" العلم والتعليم ظاهرتان طبيعيتان في العمران البشري"[2] أي أن تواجد المجتمعات يتطلب التعلم و التعليم بصفة طبيعية و حتمية.

والتعليم اصطلاحا في علم النفس يشير إلى ما يطرأ على سلوك الانسان من تغيير وتعديل يرجع إلى الخبرة والممارسة أو إلى العلاقة المتبادلة بينه و بين العالم الخارجي بصفة أساسية"[3] بمعنى أن التعليم اصطلاحا له بعد نفسي يتصل بسلوك الفرد عموما ، انطلاقا من مختلف التغيرات التي تعود أساسا إلى الممارسة والمعرفة المؤدية إلى الخبرة لتتجسد في شكل علاقة تأثيرية متبادلة بين الفرد و محيطه، أي أن التعريف الاصطلاحي للتعليم لا يبتعد كثيرا عن فحوى التربية، ولمزيد من الإيضاح نقدم هذه التعاريف المختصرة عن التعليم:

---

[1] منير محمود بدوي، دور الجامعة بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل: رؤية نظرية، على الموقع *faculty.ksu.edu.sa*، *تاريخ التحميل: 2013/01/16*.

[2] مقدمة ابن خلدون، مطبعة الشعب، القاهرة، ص396.

[3] إبراهيم مذكور، معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مصر، 1975، ص161.

- " إن التعليم هو عملية اكتشاف الارتباطات بين الواقع و الأحداث التي تتم على فترات زمنية متقاربة".[1]
- " إن التعليم عبارة عن تغيرات متراكمة في السلوك تحدث مع التكرار وسبب ذلك هو التغيرات التي تطرأ على الجهاز العصبي للفرد".
- " يتم التعليم نتيجة لإدراك الفرد للعالم المحيط به بطريقة جديدة إذ يمثل التعليم عملية تنظيم للمدركات أي إعادة تنظيم العالم الإدراكي و السلوكي للفرد".

من خلال هذه التعاريف الثلاثة نلاحظ أن التعليم هو عملية إدراكية أي عملية عقلية يتم من خلالها إثراء وتقييم العلاقات الترابطية بين الإنسان ومختلف الوقائع والظواهر التي تتم في فترات زمنية محددة، إلى جانب ذلك نجد أن التعليم يستهدف السلوك مع ما يعرفه من تغيرات إثر ما يدركه الفرد من عالمه بطريقة مختلفة لإعادة بناء و تنظيم عقلي للعالم الإدراكي و السلوكي معا.

أي أن التعليم يستهدف الجانب العقلي أي الإدراكي للفرد و الجانب السلوكي أيضا وذلك وفق نمط أو صورة محددة.

ثانيا: تعريف التعليم العالي

إن هذا النوع من التعليم يأتي بعد مراحل تعليمية سابقة له فهو يعتبر تتويجا لهذه المراحل و أعلاها، و الحديث عن مؤسسات التعليم العالي يقودنا إلى الإشارة بأن هناك وجهة نظر تذهب إلى التمييز بين مفهومي التعليم العالي و التعليم الجامعي، و بالرغم من أن التعليم العالي يشمل العديد من المؤسسات بالإضافة إلى الجامعات، إلا أن التعليم العالي والجامعي يأخذان على العموم نفس الدلالة وذلك باعتبار المفهوم المحوري لكلا النمطين (العالي و الجامعي) يرتكز أساسا على مفهوم البحث و التكوين، وأن أغلب مؤسسات التعليم العالي تمثلها الجامعات بنسبة كبيرة مقابل المعاهد العليا والمتخصصة التابعة لمختلف القطاعات.

وهناك عدة تعاريف لهذا النوع من التعليم نعرض في ما يلي بعض منها:

التعريف الأول:

" التعليم العالي هو ذلك النمط من التعليم الذي يعقب و يكمل التعليم الابتدائي والثانوي، و يحتل موقعا بارزا في قمة نظام التعليم بصورة عامة، ويمكن أن يشكل قوة كبيرة لتطوير هذا النظام والمجتمع الذي يوجد فيه، كما قد يشكل عقبة أمام تطوره و تطور المجتمع الموجود فيه".[2]

[1] علي السلمي، العلوم السلوكية في التطبيق الإداري، دار المعرفة، مصر، 1971 ، ص214.

[2] عبد المنعم علي الحسني، " دور التعليم العالي في التنمية العربية حتى سنة 2000"، مجلة دراسات عربية، العدد 5، لبنان، 1988، ص.70

التعريف الثاني:

" التعليم العالي هو الدراسة في الجامعات في نظر الكثيرين، دراسة متخصصة ينبغي أن تقتصر على محور التخصص و ما يرتبط به من مواد أخرى ارتباطا شديدا، على عكس الدراسة في التعليم العام الذي يسبق التعليم الجامعي، أين يدرس الطلاب مبادئ و أساسيات المعرفة في كل الحقول تقريبا".[1]

من خلال التعريفين السابقين، يتضح بأن هذا النوع من التعليم ينطوي على خصوصية وأهمية بالغة في إعداد الفرد و تأهيله وذلك بتزويده بالمعلومات، المعارف، المهارات و الخبرات المتخصصة، و قابليته للاندماج و مسايرة التطورات الحاصلة في عالم اليوم.

الفرع الثاني: أهداف التعليم العالي

لم تعد أهداف التعليم الجامعي مقتصرة على التعليم و البحث، و لم تعد الجامعات قابعة في أبراجها العاجية و إنما أصبحت أهدافها متعددة بقدر التحديات والمشكلات المتعددة المطروحة في المجتمعات التي توجد فيها هذه الجامعات، و قد أورد تقرير لجنة كارنيجي للتعليم العالي أهدافا متعددة للتعليم العالي يمكن إيرادها بإيجاز شديد في النقاط التالية :[2]

1- إتاحة الفرص التعليمية للطلاب و توفير بيئة تعليمية مناسبة لمساعدتهم على النمو والتكيف مع المجتمع الذي يعيشون فيه.

2- تطوير و تنمية المعرفة و قابليات وقدرات الأفراد في المجتمع من خلال تيسير وتطوير الأفكار الجديدة واستعمال التكنولوجيا الحديثة.

3- توفير العدالة و المساواة في فرص التعليم الجامعي لجميع الطلاب الذين أتموا التعليم الثانوي، من خلال الالتفات إلى فئات الطلبة الذين لهم حاجات و ميول خاصة وتوفير المرونة في المعايير المعتمدة للقبول في الجامعة.

4- دعم وتعزيز عمليات الإبداع العقلي و الفني و التأكيد على استمرارية النشاط العقلي الخلاق لإثراء مستودع المعرفة الإنسانية.

5-تقييم المعرفة المتراكمة بهدف تجديدها من خلال تنمية الفكر الناقد عند الطلاب، الأساتذة والباحثين.

الفرع الثالث: تطوير التعليم العالي

لكي يتمكن التعليم العالي من مسايرة عصر المعلومات والتعامل مع تقنياته المتطورة، يتعين عليه أن يقوم بتغير عميق في أدواته، مناهجه وبرامجه يتعدى الشكل إلى المضمون ويتناسب مع متطلبات هذا العصر، وفق مجموعة من المبادئ أجملتها منظمة اليونسكو في النقاط التالية:

---

[1] إبراهيم حسن الشافعي، " تعليم اللغة العربية في الجامعات العربية" ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد 25، السعودية، 1986،ص80.

[2] بوداود إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 50.

1. التوافق مع المتغيرات العالمية والانفتاح على المؤسسات والمنظمات التعليمية العالمية.

2. مواكبة التطورات العلمية والتقنية، واستيعاب التقنيات التعليمية الحديثة ومواصلة تطويرها.

3. تأكيد دور البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، وتوفير الموارد المادية والبشرية والتشريعات التنظيمية، لخدمة العملية التعليمية، تنمية الرصيد المعرفي، المشاركة في تنمية المجتمع ومساندة قطاعات الإنتاج والخدمات.[1]

4. تجديد محتوى التدريس والتعليم بتبني برامج دراسية جديدة تتناسب والاحتياجات الجديدة لسوق العمل، بالربط بين محتويات البرامج الدراسية ومتطلبات قطاع الإنتاج والخدمات والموارد الوطنية، مع التأكيد على الترابط بين مجالات المعرفة المختلفة، والقضاء على حالة التجزؤ والانعزالية التي تكرس الفواصل بين مجالات العلم المختلفة، على خلاف طبيعتها المتكاملة في الأساس، من خلال التأكيد على الترابط والتكامل فيما بين مؤسسات التعليم العالي، والمزج بين التخصصات بما يتوافق وقدرات الطلاب وتوجهاتهم ويحقق متطلبات سوق العمل المتطورة.

5. تطوير أساليب نقل، تحويل ونشر المعرفة، من خلال الاستثمار في تقنيات المعلومات والاتصالات في تطوير وتنويع نظم، أشكال وبرامج التعليم، بالتعاون بين الأقسام العلمية والمتخصصين في تقنيات التعليم، لمواكبة التطورات العلمية والتقنية واستيعاب التقنيات التعليمية الحديثة.

6. التأكيد على ضرورة ارتباط التعليم العالي بحاجات العمل، في عملية مستمرة تخلق التكامل بينهما، ولذلك ينبغي التركيز على الأساليب التعليمية التي تنمي القدرات الفكرية للطلاب، والتي تبعث فيهم روح المبادرة والقدرة على التكيف، لأن المنتظر اليوم من التعليم العالي أن يؤهل عناصر قادرة على خلق فرص عمل جديدة، لا أن تكون قادرة على البحث عن تلك الفرص فقط.[2]

7. التأكيد على الدور الفعال لأعضاء هيئة التدريس، وأهمية التنمية المتكاملة والمستمرة والتقييم الموضوعي المنتظم لأدائها.

8. ابتكار أشكال متنوعة ومتجددة من نظم مساهمة فئات المجتمع المستفيدة (المؤسسات الاقتصادية المختلفة، الفئات الاجتماعية المختلفة ...الخ) في تحمل أعباء التعليم ونفقات التطوير والتحديث، مع عدم الإخلال بمبدأ ديمقراطية التعليم (دون احتكاره من قبل هذه الفئات أو المؤسسات).

9. ضمان التطوير الذاتي المستمر للهياكل التنظيمية والوظيفية، البرامج التعليمية والمناهج، وكذلك نظم وآليات العمل التعليمي والبحثي والإداري.

---

[1] رشدي أحمد طعمية، محمد بن سليمان البندري، التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة، 2004،الطبعة الأولى، ص652.

[2] علي أحمد مدكور، التعليم العالي في الوطن العربي :الطريق إلى المستقبل، دار الفكر العربي، القاهرة،، الطبعة الأولى،2000، ص190.

المطلب الثالث: وضعية الجامعة والتعليم العالي في الجزائر

الفرع الأول: نشأة وتطور الجامعة الجزائرية

تعتبر الجامعة الجزائرية من أقدم الجامعات في الوطن العربي، حيث بنيت أول جامعة في الجزائر عام 1877 من طرف المستعمر الفرنسي لتكون نسخة طبق الأصل للجامعات الفرنسية، المرتكزة على التعليم النظري دون استجابة لمشاكل المجتمع الجزائري.[1]

وبعد الاستقلال مرت الجامعة الجزائرية بعدة أطوار مهمة، تأثرت من قريب أو من بعيد بالمكون السياسي، القانوني و الإيديولوجي للنظام السياسي الذي حكم الجزائر خلال العقود الثلاثة الماضية و هذه الأطوار أو المراحل هي كما يلي: [2]

المرحلة الأولى: 1962– 1970

بعد الاستقلال لم تكن الجزائر تتوفر سوى على جامعة واحدة فقط بالجزائر العاصمة وقد كانت فرنسية منهجا، برنامجا، إدارة، فكرا، لغة وهدفا، و قد كانت تضم أربع كليات (الآداب والعلوم الإنسانية ، الحقوق و العلوم الاقتصادية، العلوم الفيزيائية، الطب و الصيدلة)، كما تم إنشاء جامعة وهران سنة 1966 ، وجامعة قسنطينة سنة 1967 ، ثم جامعة العلوم و التكنولوجيا في العاصمة وجامعة العلوم و التكنولوجيا في وهران و جامعة التكنولوجيا في عنابة.[3]

أما النظام البيداغوجي الذي كان متبعا فهو ما كان موروثا من الفرنسيين ، إذ كانت الجامعة مقسمة إلى كليات والكليات مقسمة بدورها على عدد من الدوائر، التي تهتم بتدريس تخصصات محدودة، كما كانت هذه المرحلة تهدف إلى توسيع التعليم العالي والسعي إلى جزأرته.

أما بالنسبة لمراحل الدراسة التي ظلت تسير على النظام الاستعماري فهي كما يلي: مرحلة الليسانس (03 سنوات)، شهادة الدراسات المعمقة (سنة واحدة)، شهادة الدكتوراه درجة ثالثة (على الأقل سنتين)، شهادة دكتوراه دولة (وقد تصل مدة تحضيرها إلى خمس سنوات).

المرحلة الثانية : 1970– 1980

تعتبر هذه المرحلة بداية ميلاد الجامعة الجزائرية و التي تزامنت مع تنفيذ المخطط الرباعي الأول و الثاني (1970–1973)، (1974– 1977)، إذ إن أهم إصلاح شهدته المؤسسة الجامعية في عشرية السبعينات شمل كلا من التعليم العالي والبحث العلمي ، كما تم إنشاء أول وزارة متخصصة في التعليم العالي والبحث

[1] لحسن بو عبد الله و محمد مقداد: تقييم العملية التكوينية-دراسة ميدانية لجامعات الشرق الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص02.

[2] تركي رابح، أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص149.

[3] تركي رابح: أصول التربية والتعليم،مرجع سابق، ص150.

العلمي سنة 1970، وركز الإصلاح الجامعي لسنة 1971 على إعادة إعادة النظر في نظام التكوين في ضوء الحقائق الوطنية و الأهداف العامة للمجتمع، وقد تمثلت الأهداف الأساسية لإصلاحات 1971 فيما يلي:[1]

- تبني مفهوم ديمقراطية التعليم العالي خدمة لتحقيق هدف العدالة الاجتماعية وترقية الفئات المحرومة في المجتمع.
- تكوين إطارات قادرة على الاستجابة لمتطلبات التنمية في الجزائر.
- تبني سياسة توسيع وتطوير الاختصاصات لتلبية متطلبات جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.
- تكوين أكبر عدد من الإطارات بأقل التكاليف الممكنة لتحقيق أكبر قدر ممكن من المردودية.

ونتيجة لهذا الإصلاح شهدت الجامعة الجزائرية ظهور اختصاصات كثيرة ، سواء في العلوم الإنسانية والاجتماعية أو في العلوم التكنولوجية ، الضرورية للتكفل بالاحتياجات المختلفة الناجمة عن حركة التنمية التي عاشتها الجزائر في السبعينيات.

كما شهدت العلاقة بين الجامعة والمحيط المهني والاجتماعي تطورا ملموسا، وتطورت أواصر التعاون بصورة واضحة من خلال قيام الجامعة بتزويد المجتمع بالأطر الجامعية.[2]

أما بالنسبة لمراحل الدراسة الجامعية فتم تعديلها لتصبح كالتالي : مرحلة الليسانس (04 سنوات)، مرحلة الماجستير (تدوم سنتين)، مرحلة الدكتوراه (05 سنوات).

المرحلة الثالثة: 1980– 1990

أما في عشرية الثمانينات فشهدت الجامعة ما يعرف بمرحلة تطوير الخريطة التنظيمية، والتي ظهرت عام1983، واتضحت أكثر عام 1984، وتهدف الخريطة إلى :[3]

- تخطيط التعليم الجامعي إلى آفاق سنة 2000 مستهدفة احتياجات الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة.
- تحديد احتياجات سوق العمل من أجل ضبط الخريطة التكوينية وفق هذه الاحتياجات.
- تحقيق التوازن من حيث توجيه الطلبة إلى التخصصات التي يحتاجها سوق العمل.
- تحويل المعاهد الوطنية إلى مراكز جامعية ، والحفاظ على 7 جامعات كبرى فقط.
- تطوير نظام الخدمات الجامعية.

كما تميزت هذه المرحلة باعتماد نظام استقلالية الجامعة ، والذي تمثل في تعزيز استقلالية المؤسسات والهيئات الجامعية من الناحية الإدارية المالية ، البيداغوجية ، البحثية.

---

[1] بوفلجة غياث: التربية و التكوين في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص63.
[2] لحسن بو عبد الله و محمد مقداد، مرجع سابق، ص 3-4.
[3] بوفلجة غياث، مرجع سابق، ص 64-65.

كما شهدت هذه الفترة تكاملا ضعيفا بين الجامعة والمجتمع حيث لم تتمكن الجامعة من الاندماج الايجابي في البيئة الاجتماعية والاقتصادية الوطنية واستمرت الجامعة في القيام بدورها المتمثل في تخريج الأطر الجامعية ، لكن القطاع الإنتاجي لم يتمكن من إدماج كل هذه الأطر وتوظيفها.

المرحلة الرابعة: 1990–2000

أما حقبة التسعينيات فتميزت بمرحلة إصلاح جديدة للمنظومة الجامعية سواء من ناحية الهياكل ، الوسائل، الطرائق ، أومن حيث مضمون المناهج والأهداف التي تضمن تكوين كفاءات قادرة على التكيف مع الأوضاع العالمية المتجددة ، وتركزت الأهداف الرئيسية لهذا الإصلاح في المحاور التالية: [1]

– تحقيق انسجام أكبر بين التكوين والشغل.

– إثراء القيم الثقافية التي تغذي الهوية الشخصية.

– إنتاج معايير وأنساق علمية قادرة على تطوير المشروع المجتمعي.

كما شهدت الجامعة عملا واسعا لتحسين القدرات العلمية والبيداغوجية للأساتذة الجامعيين وذلك من خلال الورشات التدريبية التي تنظمها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي داخل الوطن وخارجه، وكذلك إعطاء دور أكبر و أهمية خاصة لترقية التعاون والتبادل بين الجامعات ومراكز البحث.

كما شهدت هذه المرحلة محاولة جديدة لتعزيز انفتاح الجامعة على المحيط المهني والاجتماعي.

إن سيرورة الإصلاحات الجامعية في الجزائر منذ الاستقلال إلى القرن العشرين كانت تلح على ضرورة السعي لتحقيق نظام تكوين عالي فعال قادر على الاستجابة للاحتياجات الوطنية المتجددة من حيث الكم والنوع ويساهم في التقليل من التبعية الأجنبية في ميدان التكوين و البحث وذلك من خلال: [2]

– تقديم تعليم عصري متفتح على التقدم العلمي والتقني مع الأخذ بعين الاعتبار الواقع الاجتماعي الجزائري، وهو أساس التكوين الذي شرع في تطبيقه سنة (1985).

– التكفل بالاحتياجات التي أحدثتها إستراتيجية التنمية، واللجوء إلى المساعدة التقنية الأجنبية لتأمين أفضل تلاؤم بين التكوين واحتياجات الاقتصاد الوطني.

– التوجه نحو التكنولوجيا والتنظيم المتواصل للتكوين في ما بعد التدرج لضرورة استخلاف المساعدة التقنية الأجنبية بإطارات وطنية يخرجها نظام جامعي مطابق للحقائق الوطنية.

– العمل على توسيع نطاق استخدام اللغة الوطنية في التعليم العالي، حيث أصبحت لغة التعليم الوحيدة في العلوم الاجتماعية والانسانية، وهذا ابتداء من سنة 1980، حيث وصلت نسبة الطلبة اللذين يتكونون باللغة العربية في مرحلة التدرج سنة 1986/1985 إلى 28,6 %.

---

[1] لحسن بو عبد الله و محمد مقداد، مرجع سابق، ص9.

[2] لرقط علي، إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر: دراسة ميدانية بكلية الأداب والعلوم الانسانية بجامعة الحاج لخضر بباتنة، مذكرة ماجستير في علوم التربية، كلية الأداب والعلوم الانسانية بجامعة الحاج لخضر، 2009، ص65.

– تعزيز مبدأ ديمقراطية التعليم وتوفير لمختلف شرائح المجتمع وذلك لتلبية حاجات النشاط الاقتصادي الاجتماعي ، حيث تطور عدد طلبة التعليم العالي ، وبلغ عدد المسجلين **130765** طالب سنة 1986/1985.

– تعزيز دور سياسة التعليم العالي في إطار أهداف التخطيط الوطني على المدى البعيد حيث تم إعداد سياسة لتكوين العالي تخضع إلى مخطط يحترم توزيعا متوازنا للموارد والهياكل الأساسية ، يكمن هدفه في تحسين مردودية التعليم، ترقية نوعيته واستخدام طاقاته العلمية استخداما اقتصاديا ، والسعي لملاءمة التكوين مع وظائف العمل، ولتحقيق ذلك تطلب إنشاء هياكل جديدة للتكوين العالي التي كانت من بين الأهداف التي تم تقريرها في المخطط الخماسي الأول (1980–1984) وذلك بتخصيص ما يعادل 8.6 مليار للتكوين والبحث الجامعي من مجموع استثمارات المخطط الوطني البالغة 400 مليار دينار.

وفي ظل التغيرات العميقة التي عرفتها الجزائر في ظل القرن الواحد والعشرين على المستويات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية ، أصبح من الضروري إعادة النظر في الاستراتيجية التكوينية للجامعة الجزائرية حتى تصبح تتلاءم مع هذه التغيرات، الأمر الذي دفع بالحكومة إلى إنشاء اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة الجامعية التي أعدت برنامجها لإصلاح التعليم العالي ، والذي صادق عليه مجلس الوزراء المنعقد في 20 أفريل 2002 ، ومن المحاور الأساسية التي برمجت في إطار الإستراتيجية الجديدة لتطوير قطاع التعليم العالي لفترة ما بين 2002 إلى 2013، وتتمثل في نظام (**L M D**).

الفرع الثاني: نظام LMD

من خلال إشراكه في التكفل بمستلزمات التطور المفروضة على بلد في أوج التحول ، انطلق قطاع التعليم العالي في إجراء إصلاح شامل للبرامج والمناهج، الذي من شأنه أن يجعل الجامعة تلعب دورا مركزيا يتمثل، من جهة، في تطلع المواطنين لاسيما فئة الشباب ، نحو بناء مشروع مستقبلي بالاستفادة من تكوين عالي نوعي يمدهم بمؤهلات ضرورية لاندماج أمثل في سوق الشغل ، ومن جهة أخرى ، في تلبية متطلبات القطاعات الاجتماعية والاقتصادية التي تطمح إلى التنافسية و النجاعة وهذا بإمدادها بموارد بشرية نوعية قادرة على التجديد و الإبداع ، من أجل تكفل أفضل بمتطلبات البحث العلمي والتنمية.

هذه الدوافع أدت إلى تبني، على غرار معظم بلدان العالم، المنظومة العالمية للتعليم العالي : **نظام ليسانس – ماستر– دكتوراه.**

وعلى مستوى التعليم ، يتميز نظام ل. م .د. بما يلي :[1]

1 – هيكلة جديدة لفروع، تخصصات وميادين التعليم.

2 – إعادة تنظيم مناهج التعليم.

3 – تقييم و تأهيل عروض التكوين.

[1] إصلاح التعليم: نظام LMD على الموقع www.mesrs.dz، تاريخ التحميل 2013/01/20.

4 – مضامين مجددة للبرامج البيداغوجية تركز خاصة على إعادة التوازن بين المضمون النظري والتطبيقي للتكوين.

5– إعادة توزيع الحجم الساعي بما يضمن ويوفر وقتا أكبر للتكوين التطبيقي.

1 -مهمة هذا الإصلاح :

إن مهمة هذا الإصلاح زيادة على إثبات الطابع العمومي للتعليم العالي تكمن في :[1]

– ضمان تكوين نوعي يأخذ بعين الاعتبار التكفل بتلبية الطلب الاجتماعي في مجال الالتحاق بالتعليم العالي.

– تقوية المهمة الثقافية بترقية القيم العالمية التي يعبر عنها الفكر الجامعي، خاصة تلك المتعلقة بالتسامح والاحترام.

– التمكن من التفتح أكثر على التطور العالمي وعلى الخصوص في مجال العلوم والتكنولوجيا.

– إعطاء دور أكبر للتكوين التطبيقي في مقابل التكوين النظري.

– تشجيع التعاون الدولي وفق السبل والأشكال المتأتية.

– ترسيخ أسس تسيير ترتكز على التشاور والمشاركة.

– دعم قاعدة واسعة للبحث حرة أكثر منها موجهة.

– خلق الشروط الملائمة للتوظيف والاحتفاظ بالكفاءات الواعدة والأساتذة الباحثين بجامعاتنا.

2– هيكلة نظام ل. م. د الجديدة للتعليم:

إن هيكلة نظام ل م د للتعليم ،هي بسيطة تتيح مقروئية أفضل للشهادات في سوق الشغل .

وتتمحور في ثلاث أطوار للتكوين: [2]

– طور أول يتوج بشهادة ليسانس: و تنظم هذه المرحلة التكوينية في طورين، وتشمل تكوينا قاعديا أوليا متعدد التخصصات ، مدته من سداسي واحد إلى أربعة سداسيات ، تخصص للحصول على المبادئ الأولية ، وكذا معرفة مبادئ منهجية الجامعية واكتشافها.

ويتبع هذا الطور بتكوين متخصص من فرعين :

[1] لرقط علي، مرجع سابق، ص 70.
[2] www.mesrs.dz، نفس الصفحة.

- فرع أكاديمي: يتوج بشهادة ليسانس تسمح لصاحبها بمواصلة دراسات جامعية عليا ومدته سداسيين.

- فرع مهني: يتوج بشهادة تسمح لصاحبها بالاندماج المباشر في عالم الشغل، وتحدد برامجها بالتشاور مع قطاع الشغل؛

- طور ثاني يتوج بشهادة الماستر : تدوم هذه المرحلة سنتين ، ويسمح بها لكل طالب حاصل على شهادة الليسانس أكاديمية والذي تتوفر فيه شروط الالتحاق ، ويحضر هذا التكوين في إطار اختصاصين مختلفين :

- تخصص مهني : يمتاز بالحصول على تدريب أوسع في مجال معين يؤهل صاحبه إلى مستويات أعلى من الأداء والتنافسية ، ويبقى توجيه هذا المسار دائما مهنيا (ماستر مهني).

- تخصص في البحث : يمتاز بتحضير المعني للبحث العلمي ، ويؤهله للبحث في القطاع الجامعي أو الاقتصادي (ماستر أكاديمي).

- طور ثالث يتوج بشهادة الدكتوراه: تبلغ مدة التكوين في الدكتوراه 6 سداسيات على الأقل ، وأمام التطور المعتبر للمعلومات والتخصصات والطابع التطبيقي للبحث على التكوين في الدكتوراه يتضمن على التوالي : تعميق المعارف في الاختصاص والتكوين بالبحث من أجل البحث.

3- إعادة تنظيم التعليم:

ينظم التعليم العالي في سداسيات ، يتضمن وحدات تعليمية، و تجمَع التكوينات في ميادين تكوين . إن ميدان التكوين هو بناء متجانس يغطي عدة تخصصات، وتقدم التكوينات في شكل عروض تكوين ، تتفرع إلى: ميدان، فرع، تخصص. لا يقاس التعليم و التكوين المحصلين بسنوات الدراسة وإنما بأرصدة إذ:

- يجب اكتساب 180رصيدا للحصول على الليسانس .

- بينما يجب اكتساب 120 رصيدا للحصول على الماستر.

إن الأرصدة هي وحدة حساب تسمح بقياس عمل الطالب خلال السداسي (دروس، أعمال موجهة، أعمال تطبيقية، تربص، بحث، عمل شخصي...) و الأرصدة قابلة للاكتساب و التحويل من مسار لأخر.

الفرع الثالث: المبادئ الأساسية التي يقوم عليها التعليم العالي في الجزائر

لقد وضعت كل دول العالم مبادئ أساسية يقوم عليها نظام تعليمها الجامعي، بما يتماشى واحتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية، ثقافة مجتمعها، إمكانياتها الاقتصادية، دون أن نغفل عن الخطط والسياسات التي يقوم

برسمها صانعي السياسة العامة في هذا البلد، والجزائر كغيرها من بلدان العالم وضعت مبادئ أساسية يقوم عليها نظام التعليم العالي[1].

1- ديمقراطية التعليم: ويقصد بديمقراطية التعليم أن لكل طالب جزائري حاصل على شهادة البكالوريا الحق في الحصول على مقعد بيداغوجي يضمن له مواصلة تكوينه على مستوى التعليم العالي، بالإضافة إلى إقامة المرافق الجامعية عبر التراب الوطني بما يسمح من جعل الجامعة قريبة من الطالب ويكفل كذلك التوازن الجهوي، بالإضافة إلى تقديم المنح الجامعية وتوفير الإقامات الجامعية والمطاعم، وعنصر النقل الجامعي بين الهياكل الجامعية.

2- الجزأرة في قطاع التعليم العالي: يقصد بعملية الجزأرة الاستبدال التدريجي للإطارات الأجنبية بإطارات جزائرية، فبعد الاستقلال شهدت المؤسسات التعليمية على كافة المستويات (التعليم العالي، والتعليم الثانوي، والتعليم الأساسي، وحتى التكوين والتعليم المهني) نقصا كبيرا في المؤطرين، ومن أجل معالجة هذا النقص الفادح استعانت الجزائر بالدول الأجنبية، وفي مرحلة ما وبعد توفر الكادر اللازم بدأت الدولة بتطبيق مبدأ الجزأرة أي الاستبدال التدريجي، لكن تطبيق هذا المبدأ صاحبه أخطاء في بعض الحالات كانت له عواقب وخيمة على السياسة التعليمية الجامعية مستقبلا[2].

3- مبدأ التعريب: ويقصد به الاستخدام الواسع والمكثف للغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية الأولى في البلاد، خاصة في العلوم الانسانية والاجتماعية ولقد كان لتطبيق هذا المبدأ الأثر السلبي على أولئك المؤطرين الذين تلقوا تكوينهم باللغة الفرنسية الأمر الذي كان له صعوبة في نوعية التحصيل لدى الطلبة.

4- التوجه العلمي والتقني في التعليم العالي: بالنظر إلى الإمكانيات والموارد الطبيعية والبشرية الهائلة التي تملكها الدولة الجزائرية ومن أجل النهوض بمهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن الحاجة تكون ماسة لإطارات واختصاصين، تتماشى مهاراتهم ومتطلبات الوظيفة، مما يلقي بالمسؤولية على الجامعة لتوفير هذا المورد البشري وفتح الاختصاصات المطلوبة[3].

المبحث الثاني: توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العالي

يواجه التعليم الجامعي العديد من التحديات والمتغيرات الآنية والمستقبلية انطلاقا من الثورة العلمية والتقنية، والتطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث أن لها بالغ الأثر في تعديل الطرق التقليدية للتعليم العالي وتحسين نوعيته و تكييفه مع متطلبات التعليم الحديث و تحدياته. فتكنولوجيا المعلومات لها ما

[1] تركي رابح، مرجع سابق، ص 158.

[2] سلمى الإمام، " صنع السياسات العامة في الجزائر دراسة حالة السياسة التعليمية الجامعية "، مذكرة ماجستير في التنظيم السياسي و الإداري، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007، ص 341.

[3] تركي رابح، مرجع سابق، ص 159.

تقدمه لأنظمة التعليم والتكوين من حلول لمشاكلها حتى تتمكن من مواجهة متطلبات مجتمع المعلومات الذي تعتبر فيه هذه التكنولوجيا أحد أهم مكوناته الأساسية والذي يفرض على كل من يريد مواكبته التعلم والتكون مدى الحياة بالإضافة إلى أن مؤسسات التعليم تعتبر المخبر الحقيقي الذي تتبلور فيه هذه التكنولوجيات وتتطور بسرعة.

المطلب الأول: تأثير تكنولوجيا المعلومات في العملية التعليمية الجامعية

الفرع الأول: مفهوم العملية التعليمية الجامعية

تعرف العملية بأنها سلسلة من الخطوات صممت من أجل إنتاج منتج أو تسليم خدمة، كما تدل على مجموعة الأحداث التي تبدأ بحدث وتنتهي بحدث آخر، وتوصف العملية بالحالة التي تمثلها، فإذا كانت تعليما جامعيا سميت العملية " عملية تعليمية جامعية".

استخلاصا مما سبق ذكره يمكن وصف العملية التعليمية الجامعية بما يأتي:

1. مجموعة من الخطوات المتتابعة والمعتمد بعضها على الآخر.

2. تهدف إلى تحويل المدخلات الجامعية الأساسية (الطلبة) إلى مخرجات تتلاءم وحاجات المجتمع (خريجين بمستوى جديد من المهارة والمعرفة).

3. تحقق العلاقة التفاعلية بين الموارد البشرية وموارد العملية التعليمية الأخرى بما يضمن الحصول على مخرجات جامعية بجودة مقبولة.

4. تعتمد نظام معلومات يتلاءم مع طبيعة هذه العملية التي تتصف (بالعلمية والتربوية والانسانية).

5. تعتمد كثيرا على الدور المميز للمكون البشري للعملية، لأنه العنصر الأكثر تأثيرا في مكونات العملية الأخرى(المنهج، الطريقة، الطالب).

يشارك في تحسين العملية التعليمية الجامعية ثلاثة عوامل رئيسة هي (القوة البشرية، القوة التعليمية ،والقوة التكنولوجية)، إذ أن القوى البشرية تتحقق من خلال رغبة الأشخاص المشاركين في العملية من (مدرسين، طلبة وإداريين) ودافعيتهم باتجاه تفعيل العملية وتحسين أداءها ، في حين أن القوة التعليمية المتمثلة بالتزام الجامعة أو الكلية بتهيئة وتنفيذ متطلبات العلمية التعليمية يشكل قوة ساندة للقوة البشرية ، وتحقق القوة التكنولوجية الإمكانية في انجاز النشاطات التي تتوافق والأهداف المرغوبة للعملية التعليمية .[1]

[1] مسلم علاوي السعد، محمد حسين منهل، جودة العملية التعليمية الجامعية ومتطلبات تحسينها : دراسة حالة في جامعة البصرة، ص 2. على الموقع www.dr-saud-a.com، تاريخ التحميل: 2012/10/15.

إن العملية التعليمية هي الركيزة الأساسية في التعليم الجامعي، وإن الاهتمام بتحسينها يؤدي إلى التحسين الشامل في مستوى النظام الجامعي ، وفي مستوى الخدمة التي تقدمها الجامعة للمجتمع، وعليه فان العلاقة بين العملية التعليمية بصفتها الخاصة والنظام الجامعي بشكله العام ،هي علاقة العملية بالنظام ، وأن المنظور المتحرك للعملية التعليمية يفترض أن يتم التعامل معها بصفتها نظام له (مدخلاته، وعملياته، ومخرجاته، وتغذيته المرتدة)، ويشار إليه بعبارة نظام الإنتاج الجامعي ، ويعرف بأنه مجموعة من العمليات المترابطة والمعتمد بعضها على الأخر من داخل النظام الجامعي والتي تعمل مع بعضها من اجل تحقيق عمليتي التدريس والتعلم.

وعليه يمكن وصف العملية التعليمية في النظام الجامعي من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(3):العملية التعليمية من خلال النظام الجامعي

المدخلات	العمليات	المخرجات
• الطلبة • الهيئة التدريسية • البيئة • التكنولوجيا • التوثيق • القوانين والتشريعات	العملية التعليمية فرص التعليم من خلال المحاضرات، المختبرات،المناهج، التقنيات	مهارات ومعارف جديدة للطلبة المتخرجين

المصدر: مسلم علاوي السعد، محمد حسين منهل، مرجع سابق، ص4.

الفرع الثاني: التعليم عن بعد والتعليم الالكتروني

أتاحت التطورات السريعة التي طرأت على تكنولوجيا المعلومات والاتصال الفرصة للجامعات لتضع برامجها الدراسية في متناول الراغبين أينما كانوا، واكتساب التأهيل العلمي والتقني اللازم، والحصول على الشهادة المطلوبة، عن طريق التعليم الالكتروني.

أولا: مفهوم التعليم عن بعد

هو تعليم جماهيري يقوم على فلسفة تؤكد حق الأفراد في الوصول إلى الفرص التعليمية المتاحة بمعنى أنه تعليم مفتوح لجميع فئات المجتمع لا يتقيد بوقت ولا بفئة من المتعلمين ولا يقتصر على مستوى أو نوع معين من التعليم، فهو يتناسب وطبيعة حاجات المجتمع و أفراده وطموحاتهم، وتطوير مهنتهم، كما أنه لا يعتمد على

المواجهة بين المعلم والمتعلم، بل على نقل المعرفة إلى المتعلم الدارس بوسائط تعليمية متعددة تغني عن حضوره داخل الفصل كما في النظم التقليدية أو في أوقات معينة ومحددة.

ويعزز هذا الاتجاه في التعليم من خلال التطورات التكنولوجية الراهنة بما فيها شبكات المعلومات، الأقمار الصناعية والحاسوب، التي سهلت عملية الاتصال بين المتعلمين والمشرفين الأكاديميين و مراكز التعليم.[1]

كما يمكن القول إن التعليم عن بعد هو تعليم يتم من خلال تواجد المحاضر والمتعلم في أماكن متباعدة، ويتميز بالانفتاح والمرونة من خلال الاستفادة من تقنيات المعلومات الحديثة، من بريد إلكتروني ومجموعات محادثة ومؤتمرات مرئية ومسموعة وغيرها لتحقيق قدر من التفاعل بين المعلم والمتعلم كما هو الحال في القاعات الدراسية للجامعات التقليدية.[2]

ثانيا: مميزات التعليم عن بعد

يمكن ذكر خصائص محددة لمميزات التعليم عن بعد نجملها في التالي: [3]

• إزالة العوائق الزمانية والمكانية التي تعوق الدراسة، فالطالب والمتدرب بإمكانهم التعلم في أي مكان وفي أي وقت يريدون.

• تمكين الدارس والمتدرب من الجمع بين التعليم والعمل فلم يعد التفرغ للدراسة عائقاً أو شرطاً ضرورياً للتعليم.

• تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ليس فقط بين أبناء الجيل الواحد، ولكن بين الأجيال من خلال تقديم فرصة ثانية للكبار لتعويض فرصتهم التي ضاعت في سنوات عمرهم المبكرة.

• التعلم في أي مكان سواء أكان داخل الوطن أو خارجه دون تحمل مشقة السفر وتكاليف المعيشة والتنقل.

• التركيز على الدارس والإحلال التدريجي للتعلم الذاتي الذي يركز على الطالب محل التعليم الذي يقدمه المدرس.

• الاستفادة إلى أقصى حد من تقنيات التعليم بوسائلها المتطورة في خدمة العملية التعليمية.

---

[1] أحمد عبد الحي رمزي، التعليم العالي الالكتروني: محدداته، مبرراته ووسائطه، دار الوفاء، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص 186.

[2] سناء بنت صالح عسكول، دور تقنيات المعلومات في تطوير التعليم في مؤسسات التعليم العالي بقطاعيه الخاص والعام دراسة تطبيقية على مدينة جدة، مذكرة ماجستيرفي إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2005، ص99.

[3] DavidStewart, Desmond Keeg and Borje Halmberg: Distance Education an Internationa Perspective (London, Groom Helm, 1984,p34.

• تحقيق لامركزية العملية التعليمية من خلال نشر مراكز دراسية تكون قريبة من محل إقامة الدارسين وبما يساعد أيضاً ربط التعليم بالواقع المحلي.

• تصميم المواد التعليمية بكل أشكالها وبرمجتها بصورة تساعد على تحقيق التفاعل والتعليم الحواري وسواء أكانت تلك المواد مطبوعة أو مسموعة أو مرئية، ميكانيكية أو إليكترونية، فالتفاعل هو الأساس أيا كانت طبيعة الوسيط المستخدم في التعليم عن بعد.

• إتاحة الفرص الملائمة للتعلم المستمر، وبما يؤدي في النهاية إلى تحقيق التنمية التعليمية والثقافية للمجتمع ككل.

• تخفيض تكلفة التعليم، حيث لا يتطلب ذلك مباني جديدة أو مساكن للطلاب، مع زيادة أعداد الدارسين في نفس الوقت، وبما يجعل لهذا النوع من التعليم جاذبية وسحراً من نوع خاص لدى السياسيين وصناع القرار.

• الوصول إلى المناطق النائية والمحرومة بهدف تقديم خدمات التعليم لها ومن ثم تحقيق التنمية المتوازنة والتنمية البشرية بين جميع أجزاء المجتمع وبين كل أفراده.

ثالثا: التعليم الالكتروني E-Learning(مفهومه، أنواعه، مزاياه)

1 مفهوم التعليم الالكتروني:

– التعليم الالكتروني هو طريقة للتعليم باستخدام آليات الاتصال الحديثة من حاسب آلي، شبكاته ووسائله المتعددة من صوت، صورة، آليات بحث ومكتبات الكترونية و كذلك بوابات الانترنت سواء أكان عن بعد أم في قاعة التدريس، والمقصود هو استخدام التقنية بجميع أنواعها و أشكالها في توصيل المعلومة للمتعلم بأقصر وقت، بأقل جهد، أكبر فائدة وأقل تكلفة.[1]

– تعرف اللجنة الاستشارية الكندية للتعليم على الخط التعلم الإلكتروني بأنه:" يعبر عن كل ما يتم القيام به عندما تكون عملية التعليم و التكوين مدعمة بشبكات مثل الانترنت أو الانترانت، بحيث يمكن التعلم في أي وقت و في أي مكان".[2]

– التعليم الإلكتروني هو التعلم باستخدام الحاسبات الآلية وبرمجياتها المختلفة سواء على شبكات مغلقة أو شبكات مشتركة أو شبكة مفتوحة، وهو تعلماً مرناً مفتوحاً وعن بعد.[1]

[1] أحمد عبد الحي رمزي ، مرجع سابق، ص119.

[2] Comité Consultatatif pour l'Apprentissage en ligne. L'évolution de l'apprentissage en ligne dans les collèges et les universités : un défi pancanadien. [En ligne]. Ottawa (canada) : centre de diffusion de l'information février 2001. [consulté le: 26.02.2013] disponible sur < http://www.cmec.ca/postsec/evolution.fr.pdf >.

- كما يعرف التعليم الإلكتروني بأنه "فعل التعلم باستعمال ميكانيزمات جديدة للاتصال : كشبكات الحواسيب، الميلتيميديا و البوابات و محركات البحث والمكتبات الإلكترونية و الأقسام المربوطة بشبكة الواب".[2]

و إذا أردنا أن نقدم تعريفا موجزا و شاملا للتعلم الإلكتروني فيمكننا أن نعرفه بأنه : طريقة للتعليم تعتمد على استعمال التكنولوجيات الرقمية الجديدة، و تسمح بمتابعة تكوينات على الخط متفاعلة و أحيانا شخصية، موزعة بواسطة الانترنت، الانترانت أو أي وسيلة إعلام إلكترونية، و ذلك بهدف تطوير الكفاءات بواسطة مسار تعليمي مستقل عن الزمن و المكان.

2- أنواع التعليم الإلكتروني:

يمكن تقسيم التعليم الإلكتروني إلى أنواع أهمها:[3]

أ - التعليم الإلكتروني المباشر: وهو أسلوب وتقنيات التعليم المعتمد على الانترنت لتوصيل وتبادل الدروس وموضوعات الأبحاث بين المتعلم والمعلم، والتعليم الإلكتروني مفهوم تدخل فيه الكثير من التقنيات والأساليب فقد شهد عقد الثمانينات اعتماد الأقراص المدمجة (CD)، للتعليم لكن عيوبها كانت واضحة وهو افتقارها لميزة التفاعل بين المادة والمعلم والمتعلم، ثم جاء انتشار الانترنت مبررا لاعتماد التعليم الإلكتروني المباشر عبر الانترنت وذلك لمحاكاة فعالية أساليب التعليم الواقعية.

ب - التعليم الالكتروني الواقعي: يعتبر الافتقار للنواحي الواقعية في عملية التعليم الالكتروني المباشر أهم عيوب هذا الأسلوب في التعليم، الذي يحتاج بعض الحالات للمسات الإنسانية بين المتعلم والمعلم، وخاصة الفئات التي يجدي فيها التعليم الالكتروني المباشر، وحاليا نجد أنه يستهدف طلاب المرحلة الثانوية بشكل مباشر ثم طلبة الجامعات والمهن الأخرى كالأطباء والمحاسبين والمهندسين فهو التدريب الذي يتلقاه العاملون والفنيون في المؤسسات والشركات الكبيرة على اختلاف مجالاتها، وهناك مواد تعليمية تصلح للتعليم الالكتروني المباشر بصورة ناجحة كمتمم لأساليب التعليم التربوية الأساسية، وذلك لتطوير القدرات المتاحة للطلاب لتدريبهم على استخدام التقنية لتحسين التعليم.

ت - التعليم الالكتروني المعتمد على الحاسوب : لا زال التعليم الالكتروني المعتمد على الكمبيوتر أسلوبا مرادفا للتعليم الأساسي التقليدي، ويمكن اعتماده بصورة مكملة لأساليب التعليم المعروفة. وبصورة عامة يمكننا تبني تقنيات وأساليب متعددة ضمن خطة تعليم وتدريب شاملة تعتمد على مجموعة من الأساليب والتقنيات، فمثلا إذا كان من الصعب بث الفيديو التعليمي عبر الانترنت فلا مانع من تقديمه على أقراص مدمجة أو أشرطة

---

[1] إبراهيم بختي، دور التعليم الإفتراضي في إنتاج وتنمية المعرفة البشرية، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الإندماج في إقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية ، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، 09-10 مارس 2004.

[2] بوداود إبراهيم، مرجع سابق، ص 130.

[3] أحمد عبد الحي رمزي ، مرجع سابق، ص120.

فيديو (VHS)، طالما أن ذلك يساهم في رفع جودة ومستوى التدريب والتعليم ويمنع اختناقات سعة الموجة على الشبكة، ويتطلب التعليم الالكتروني ناحية أساسية تبرز اعتماده والاستثمار فيه وهي الرؤية النافذة للالتزام به على المدى البعيد لتجنب عقبات في تقنية المعلومات ومقاومة نفور المتعلمين منه.

فالكمبيوتر لا يعدو كونه جهاز ومجرد آلة يتوقف ذكاؤها المحدود على المستخدم وبراعته في إنشاء برامج ذكية وفعالة تجعل المستخدم يستفيد منها بدلا من أن تستهلك وقته وجهده بلا طائل.

2 – مزايا التعليم الالكتروني:

إن التعلم الإلكتروني يقدم عدة خدمات لنظام التعليم العالي لا تنحصر في بث و نشر المعارف فقط بل تتعداها إلى استغلال إستراتيجية التعلم التي تعزز بناء الكفاءات و المهارات، فتشجع لدى المشارك القدرات الفكرية كالنقد و حل المشكلات و القدرات الاجتماعية كالعمل في جماعة و التعاون بالإضافة إلى القدرات المنهجية كطرق البحث عن المعلومات في المواقع و الاتصال بقواعد البيانات و كيفية الإبحار في الشبكة.

و قد سمح التعلم الإلكتروني الذي تطور في معظم الجامعات الغربية من: [1]

– إمكانية جمع عدة أقسام دراسية حول موضوع واحد عبر العالم و إجراء حوار مباشر فيه، و تبادل الآراء و الأفكار حوله.

– متابعة الدراسة في جامعات و معاهد افتراضية بديلة عن فصول الدراسة التقليدية، بالاستفادة من مواد تعليمية و الامتحان فيها و الحصول على شهادات جامعية.

– تبادل الرسائل الإلكترونية بين العلماء و الباحثين.

– الاتصال و التواصل السريع للمتعلمين مع الموجه أو المرشد الأكاديمي دون مواعيد مسبقة أو لقاءات مكتبية، حيث يمكنهم استشارة المرشد في بعض القضايا التعليمية باستخدام البريد الإلكتروني.

– الاشتراك بمنتديات الحوار سواء المحلية أو العالمية عبر البريد الإلكتروني.

– الاشتراك بالدوريات الإلكترونية والحصول على المقالات والمواضيع مجانا أو بمقابل مع توفير الوقت والجهد والمال.

– إنشاء تكنولوجيا معلوماتية تعد الجيل القادم من خريجي التعليم للتعامل مع متطلبات القرن الجديد ومواكبة تطوراته المتلاحقة.

[1] بوعناقة جديدي سعاد. " دور الأنترنت في دعم التعليم عن بعد"، مجلة المكتبات والمعلومات، مجموعة 01، العدد 02،قسنطينة: مخبر تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الوطنية، ديسمبر 2002، ص ص 56-57.

- الكم الكبير من مصادر المعرفة ومراكز البحث المتوفرة على الشبكة.

رابعا: الفرق بين التعليم عن بعد والتعليم الالكتروني

يختلف التعلم الالكتروني عن التعليم عن بعد من حيث طبيعة العملية التعليمية، المضمون، المنهجية والتقييم، فالفرق الأساسي يكمن في أن دور المتعلم في التعليم عن بعد يبقى دورا سلبيا، إذ يتلقى المعلومات دون أن يشارك في الدرس أو يتفاعل مع المادة التعليمية.أما في التعلم الالكتروني فإنه يشارك في العملية التعليمة خطوة خطوة، فقد أتاحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال إمكانية إجابة المتعلم عن كل سؤال أو ملاحظة يوجهها إليه الأستاذ الذي يراه على شاشة الحاسب والحصول على نتيجة إجابته في الحال لتعزيز الإجابات الصحيحة و تشجيع المتعلم.

أما من حيث المضمون والمنهجية المتبعة فإن المادة التعليمية في التعليم عن بعد معدة لجميع المنخرطين بينما يتغير محتوى المادة وطريقة عرضها من فرد إلى آخر ومن مرحلة تعليمية إلى أخرى، في التعليم الالكتروني طبقا لقدرات المتعلم واحتياجاته الآنية والمستقبلية و هذا ما سماه الدكتور محمد مصطفى القباح بـــ(فردنة التعليم). [1]

وأما من حيث التقييم فإن معظم أنواع التعليم عن بعد تُقوِّم إنجازات الطالب في نهاية البرنامج، بينما التقييم في التعليم الالكتروني هو عملية منتظمة مستمرة لجمع المعلومات عن تأثير التعلم وفاعليته، بحيث تستخدم نتائج التقييم لتحسين التعليم نفسه فورا، أو لمعرفة ما إذا كان المتعلم قد حقق أهدافه أو لقياس قيمة التعلم الالكتروني للمؤسسة التي استخدمته.[2]

خامسا: الفرق بين التعليم التقليدي والتعليم الالكتروني

يمكننا المقارنة المباشرة بين التعليم التقليدي (في قاعات التدريس) والتعلم الإلكتروني على أساس عدد من العناصر حيث يوضح الجدول الموالي هذا النوع من المقارنة:

[1] شارف نورالدين، بوعمامة علي، استغلال تكنولوجيا التعليم الإلكتروني عبر الإنترنت في الرفع من كفاءة الموارد البشرية للمؤسسة، على الموقع ratoulrecherche.arabblogs.com/charef+bouamama.pdf، تاريخ التحميل: 2013/01/13.

[2] عبد اللطيف محمود مطر، إدارة المعرفة والمعلومات، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص 186-187.

الجدول رقم (4) مقارنة التعلم الإلكتروني بالتعليم التقليدي

العنصر	التعلم الإلكتروني	التعلم التقليدي
المادة العلمية (من حيث المحتوى والتصميم وأسلوب العرض)	متقنة، مشوقة ودسمة	تقليدية، محدودة ونمطية
الوصول	على مدار الساعة وفي الوقت الحقيقي	محدود في الزمان وفي المكان
الجودة	ثابتة	متفاوتة
قياس النتائج	تلقائي	صعب
الاحتفاظ بالمعلومات	عالٍ	متفاوت
الكلفة النسبية	منخفضة بتعدد الاستعمال	عالية
الرضا	عالٍ في الغالب	متفاوت
الملاءمة	عالية جداً	متفاوتة
المرونة	عالية جداً	مقيدة
الاعتماد على النفس	عالٍ جداً	محدود
نطاق الحوار	كونيّ	محلي/ إقليمي
فرص الإبداع/الابتكار	عالية	متفاوتة

المصدر: بشير عباس العلاق، دور القوة التحولية لتقنيات المعلومات والاتصالات في انتشار وتفعيل التعلم الإلكتروني، الملتقى العربي الثاني التسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات الدوحة ، دولة قطر، 8-6 أكتوبر (تشرين أول) 2003.

المطلب الثاني: استخدام الحاسوب والانترنت في التعليم العالي والبحث العلمي

الفرع الأول: الحاسوب والتعليم

لقد أخذ الحاسوب مكانه بقوة كإحدى وسائل التعليم المعاصرة التي تصاحب أنماط التعليم وأساليب التدريس الحديثة، و بخاصة ما يعتمد منها على المادة التعليمية المبرمجة وما يتعلق بالتعليم الضروري والتعليم الذاتي، وقد أصبح من بين هذه الأنماط والأساليب التعليم المدعم بالحاسوب.

1- استخدامات الحاسوب التعليمية:

تطورت أساليب استخدام الحاسوب في التعليم وأصبح الاهتمام الآن منصبًا على تطوير الأساليب المتبعة في

التدريس بمصاحبة الحاسوب أو استحداث أساليب جديدة يمكن أن يساهم من خلالها الحاسوب في تحقيق بعض أهداف العملية الدراسية ؛ وهناك مجموعة من المجالات المتنوعة التي يمكن أن يستخدم فيها الحاسوب في التعليم ومنها :[1]

أ -**كمادة دراسية** : وفيها يصبح هو المحور الرئيسي للدراسة وتشمل دراسته الوعي بالحاسوب ومحو الأمية الحاسوبية، وذلك عن طريق دراسة استخدامات الحاسوب المتعددة ومعالجة البيانات وتطبيقاته المختلفة وبرمجة الحاسوب ونظام تشغيله .

ب- كوسيلة تعليمية : يعد الحاسوب وسيلة متطورة لنقل وتوزيع العديد من المواد الدراسية لما له من خصائص تجعل منه أداة تعليمية فريدة وذات فاعلية ، إذ يوفر خاصية التفاعل الايجابي بين المستخدم والحاسوب، كما يوفر العناية الفردية، ويعد وسيلة تحفيز هائلة ويعمل على تنمية العديد من الاتجاهات التعليمية.

ت- كأداة لحل المشكلات : ذلك أن استخدام الحاسوب لحل مشكلة تتضمن بعض المتغيرات يسمح بتحويل مركز الاهتمام من آليات الحل إلى العلاقات التي تدور حولها الدراسة ،كما يعد تعليم برمجة الحاسوب أسلوبا هامًا يتيح للطلاب فرصة تنمية مهارة حل المشكلات .

ث- كأداة لتقديم المواد الدراسية : يعتبر الحاسوب أداة فعالة بين يدي الأستاذ الطموح، إذ يستطيع أن يستثمره في تقديم المواد الدراسية التي قد تستعصي على الفهم والإدراك بدون الحاسوب وإمكاناته، فيستطيع المدرس مثلا أن يستغل ما يتيحه الحاسوب من إمكانات التلوين والرسم، تخزين ومعالجة البيانات واسترجاعها في توضيح العديد من الأفكار الصعبة والاستدلال عليها.

ج- كمرشد ومدرب : يتميز الحاسوب بقدرة كبيرة في مجال التعليم والتدريب على المهارات الأساسية ، حيث يقدم ما تتطلبه المهارات من فرص التكرار و التدريب بداية من مرحلة تقديم المفهوم المحدد الذي تقوم عليه المهارة الأساسية إلى مرحلة تقييم أداء المتعلم و إرشاده.

2- مزايا استخدام الحاسوب في التعليم:

ومن المزايا التي أكدت بعض الدراسات والبحوث حول أسلوب التعليم المدعم بالحاسوب مقارنة بأساليب التعليم الأخرى ما يلي:[2]

- أنه يساعد المتعلم على تحقيق تعليم أسرع وتحصيل و أداء دراسي أفضل.

[1] ابراهيم بختي، تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودورها في التعليم ، على الموقع alyaseer.net/vb/showthread.php، تاريخ التحميل: 2013/002/18.

[2] أحمد عبد الحي رمزي ، مرجع سابق، ص157.

- يساعد المتعلم على تقييم نفسه بنفسه و على تصحيح أخطائه.
- يعمل الاتصال المباشر بين الحاسوب والمتعلم على مساعدة هذا الأخير على استيعاب و إدراك المفاهيم والمهارات المعرفية بشكل واضح ودقيق وأكثر ثباتا بفعل استجابة المتعلم لمثيرات البرنامج التعليمي المصمم.
- يصبح المعلم موجها لعملية التعليم و متعلما في الوقت نفسه.
- زيادة مستوى التعاون بين المعلم والمتعلم.
- تحقيق مرونة في التعليم.

الفرع الثاني: مجال الاستفادة من الانترنت في التعليم الجامعي

تعد شبكة الانترنت في الوقت الحاضر من أبرز الشبكات في مجال الحصول على المعلومات وتبادلها أيا كان مجالها ومصدرها، فهي بمثابة بنية تعليمية بحثية قوية تجمع الوسائل، الأدوات، التقنيات، الأفراد، والأماكن والمعلومات في كفة واحدة، بما يضاعف القدرات البشرية ويحفزها، ويمكن أن تساهم شبكة الانترنت في مجال التعليم العالي بما يلي :[1]

أ . تعليم المهارات :

يوفر الانترنت فرصا عديدة لتوفير المهارات الأساسية للتعلم، مثل كيفية الحصول على المعلومات من مصادر متعددة وفي مجالات متنوعة، الاتصال بقواعد المعلومات، محركات البحث وأرشيفات العديد من المنظمات والمكتبات، الاستفادة من أدواتها المتعددة، كما تساعد في تعلم مهارة البحث الذاتي عن المعلومات وكيفية التحقق من مصداقيتها وتقييمها، وتحليل المعلومات والوثائق وكيفية دمج المعلومات في مصادر إلكترونية متعددة، إضافة إلى استخدام أشكال اتصالية جديدة مثل المؤتمرات عن بعد، وجلسات النقاش والبريد الإلكتروني وغيرها.

ب . تعليم وتدريس المواد التعليمية:

تتعدد الفوائد التي يمكن أن تقدمها شبكة الانترنت في تعليم وتدريس المقررات الدراسية، فهي توفر تقنيات جديدة في توصيل المعارف والمهارات، وكذلك الاستفادة من مقررات، برامج وخطط المؤسسات والجامعات المعنية بتطوير العمل التعليمي باستخدام الوسائل الحديثة، كما تتسم بالتفاعلية بين المرسل والمستقبل والقدرة على تلقي الدروس عن بعد، وإمكانية تخزين واسترجاع مادة المقرر الدراسي بسهولة، إضافة إلى كونها وسيلة

[1] برعودي يسمينة، التعليم العالي وعلاقته بالتغيرات التكنولوجية الحديثة: تكنولوجيا المعلومات، دراسة ميدانية بجامعة باتنة، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 20009، ص 56.

محفزة على البحث الذاتي مع إمكانية التعلم من أكثر من موقع تعليمي عن ذات المادة، كما توفر إمكانية التعليم المستمر، وتتميز هذه الشبكة في مجال التعليم عامة والتعليم العالي خاصة بما يلي:[1]

- الوفرة في مصادر المعلومات (الكتب الالكترونية، قواعد البيانات، الدوريات الالكترونية، المواقع التعليمية).

- تستخدم كوسيلة اتصال بين الأستاذ والطالب من خلال الاتصال المباشر وغير المباشر.

- إعطاء التعليم الصبغة العالمية والخروج من الإطار المحلي.

- المرونة في التعليم، حيث يتعلم الطالب متى يشاء وكيفما يشاء .

إذن تعتبر الانترنت من أكثر وأسهل التكنولوجيات التي يمكن استخدامها والاستفادة منها، حيث توفر بيئة تفاعلية وتقلل الإنفاق،كما تسمح بالتوسع في البرامج التعليمية وبناء مجتمع دائم التعلم.

الفرع الثالث: أهمية الانترنت في مجال التعليم العالي والبحث العلمي:

تتبلور أهمية الانترنت في مجال التعليم العالي والبحث العلمي من خلال الجوانب التالية:[2]

1. النشر الالكتروني للصحف، المجلات، الدوريات والبحوث و إتاحة الاطلاع عليها على مستوى العالم.
2. عقد الاجتماعات، الندوات، المؤتمرات والحلقات النقاشية عن بعد.
3. الاتصال بمؤسسات البحث العلمي، مراكز المعلومات والجامعات والتنسيق معها في تبادل المعلومات وتلبية الاحتياجات.
4. الدخول إلى قواعد البيانات الببليوغرافية وفهارس المكتبات في مختلف أرجاء العالم.
5. المناقشة والتحاور مع العلماء والباحثين وزملاء المهنة في مختلف المجالات.
6. شراء الكتب من الناشرين أو الموزعين.
7. توفير مختلف أنواع البرامج والبروتوكولات ونظم الاتصالات وكيفية استخدامها.

الفرع الرابع: استخدامات وتطبيقات الانترنت في التعليم والبحث العلمي

هنالك العديد من الاستخدامات والتطبيقات التي يستطيع الطالب أو الباحث استثمارها عبر شبكة الانترنت، يمكن إيضاحها في الآتي:[3]

---

[1] الموسى عبد الله عبد العزيز، " استخدام خدمات الاتصال في الأنترنت بفعالية في التعليم" ، على الموقع:
http://www.trabeyah.org/talieem.html تاريخ التحميل: 2013/03/15.

[2] عبد الحي رمزي أحمد، مرجع سابق، ص152.

[3] إبراهيم عامر قندلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية، عمان، دار اليازوري للنشر، 2002، ص361.

1 البريد الالكتروني (Electronic Mail)

خدمات وتطبيقات البريد الالكتروني من أهم وأوسع الخدمات انتشارا عبر الشبكة العالمية، وتستخدم لأغراض مهنية، بحثية وشخصية مختلفة، وبين شرائح اجتماعية و مهنية متباينة، ومنهم الطلبة والباحثون على جميع المستويات ومختلف التخصصات. وهو طريقة لإرسال الرسائل، الملفات، البيانات، المعلومات وغير ذلك بالوسائل الالكترونية من أحد الحاسبات ذات التواصل التشابكي مع غيره من الحاسبات، والنهاية الطرفية المستلمة عادة ما تكون مجهزة بمساحة اختزانية أو صندوق بريد حيث تودع الرسائل ويستطيع المستفيدون قراءة الرسائل الواردة على الشاشة قي الوقت الذي يريدونه على أن يقوموا بطباعتها أو تحميلها على القرص.[1]

ويلعب البريد الالكتروني دورا مهما في تحقيق أهداف التعليم العالي و خاصة في مجال البحث العلمي، حيث يستطيع الباحثون الاستفادة من هذه الخدمة في جوانب عدة نوجزها في الأتي:[2]

أ –الاتصال بالزملاء الباحثين والعلماء وتبادل الآراء العلمية والبحثية معهم.

ب – إرسال الوثائق المطلوب إلحاقها بالرسائل، أو استلام الوثائق المطلوب استلامها.

ت – الإشراف على الرسائل الجامعية للباحثين على المستويات الأكاديمية والعلمية المختلفة، حيث لا يستوجب أن يكون المشرف في نفس المدينة أو البلد الذي يكون فيه الباحث موجودا.

ث – إمكانية القيام بإعداد وكتابة بحوث مشتركة، بين باحثين أو أكثر تفصل بينهما مسافات جغرافية متباعدة.

ج التحضير لعقد ندوات أو مؤتمرات علمية وتبادل الأوراق البحثية أو إحالتها على خبراء من خلال حواسيب المستخدمين المرتبطين بالانترنت.

ح إنجاز معاملات سفر باحثين وطلبة والتحاقهم بالجامعة أو غير ذلك من المعاملات والمراسلات المهنية والبحثية والحياتية المطلوبة.

2 نشر المعلومات التعليمية على الانترنت:

يمكن لأعضاء هيئة التدريس والباحثين بالجامعات والمدارس نشر صفحات خاصة بكل منهم على الانترنت، والتي يمكن أن تحتوي على المادة التعليمية للموضوعات الدراسية والأبحاث العلمية، والأنشطة التعليمية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

وتتمثل أهمية نشر المعلومات على شبكة الانترنت في ما يلي:[3]

---

[1] عبد الحي رمزي أحمد، مرجع سابق، ص163.

[2] إبراهيم عامر قندلجي، مرجع سابق، ص 362-363.

[3] زاهر اسماعيل الغريب، تكنولوجيا المعلومات وتحديث التعليم، عالم الكتب للنشر، القاهرة، 2001، ص139.

1 توفر وسيلة أسرع وأوسع لنشر المعلومات عبر العالم.
2 تمكن أي فرد في العالم من قراءة المعلومات المنشورة، ومن ثم لن تقتصر قراءة المعلومات على الزملاء والمقربين فقط.
3 يمكن تصنيف المعلومات المنشورة عن طريق بوابات البحث بالانترنت، ومن ثم لن ترفع المعلومات المنشورة من بوابة البحث إلا بعد مرور ثلاث سنوات على الأقل بداية من تصنيفها بها.
4 انخفاض تكاليف نشر المعلومات على الانترنت مقارنة بأساليب النشر الأخرى.
5 حصول المتخصصين والطلاب على المعلومات بتكاليف منخفضة وبسرعة وفي أي مكان ووقت.
6 المشاركة في التنمية المعلوماتية، مما يساعد على التفاعل معها والاستفادة منها، وعدم ترك الانترنت للآخر لكي يسيطر عليها ونحن نتلقى عنه.

3 المكتبة الالكترونية:

يعكس مفهوم المكتبة الالكترونية المعلومات والبيانات المختزنة الكترونيا والمتاحة للمستفيدين من خلال نظم شبكات الكترونية ولكن دون أن يكون هناك موقع مادي وبالتالي فهي شبيهة بمخزن للمعلومات ولكن لها وجود في الحقيقة التصورية، وبينما يلاحظ انخفاض كبير في تكاليف الإنتاج، الاختزان والبث الالكتروني يلاحظ ارتفاع واضح في التكاليف المقابلة لإنتاج المعلومات المعتمدة على الورق وصاحب ذلك انخفاض ميزانيات المكتبات مما دفع المختصين والدارسين على القول بأن مكتبة المستقبل هي المكتبة الالكترونية.

وتعتمد المكتبة الالكترونية على ثلاث محاور هي: [1]

1 -فهرس المكتبة العام والاتصال بخدماته كطلبات الإعارة وغيرها.
2 مجموعة المحتويات الالكترونية مثل قواعد المعلومات والكتب والمجلات الالكترونية.
3 الخدمات التفاعلية مثل الدعم والإجابة عن الاستفسارات والإحاطة الجارية والأخبار وغير ذلك.

الخدمات التي تقدمها المكتبة الالكترونية هي:

- الوعاء الرئيسي للكتاب بكل أشكاله ولغاته مما يتيح فرصة الاطلاع عليه واستلامه عن بعد وذلك باستخدام شبكة المكتبة الالكترونية.
- تصبح المكتبة الالكترونية الشبكة المكملة للنظام التعليمي وذلك لإمكانية تقديم برامج تعليمية مساعدة للطلاب.
- تقديم خدمات المنتدى العلمي للتواصل المباشر بين أهل الاختصاص لتبادل الرأي والمشورة.

[1] عبد الحي رمزي أحمد، مرجع سابق، ص161.

– تقديم خدمة الطباعة عند الطلب.

– تقديم خدمة التسويق وعرض الأبحاث العلمية التي تجرى على نطاق عالمي وذلك من خلال ربط شبكة المكتبة بالشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت).

4 مؤتمرات الفيديو Video conferencing:

تعمل مؤتمرات الفيديو على تنفيذ الاتصال المسموع والمرئي بين عدد من الأشخاص وكل منهم في مكانه، وفيها يتم تبادل الملفات والوثائق وعناصر المعلومات الأخرى، مع التحدث المباشر ومشاهدة الآخرين أثناء مناقشتهم لبعضهم البعض. ومؤتمرات الفيديو ليست هي المكالمات التلفونية المرئية على الرغم من وجود التشابه بينهما في جانب مشاهدة الشخص الذي تحادثه بحيث يظهر أمامك على الشاشة وبالألوان الحقيقية، إلا أنه يمكن من خلالها مشاركة عدة أشخاص وتبادل المعلومات معهم، لذا إذا ما زودت بها المؤسسات التعليمية فإنه يمكن تبادل الأبحاث والمواد التعليمية بينها، وتنفيذ مؤتمرات وندوات علمية والمشاركة في تطبيقات ومشاريع تعليمية وعلمية مشتركة.

ويمكن تعريف مؤتمرات الفيديو على أنها:" اتصال مسموع ومرئي بين عدة أشخاص يتواجدون في أماكن جغرافية متباعدة، يتم فيه مناقشة وتبادل الأفكار والخبرات وعناصر المعلومات، في جو تفاعلي يهدف إلى تحقيق التعاون والتفاهم المشترك".[1]

فوائد مؤتمرات الفيديو التعليمية:

من فوائد مؤتمرات الفيديو التعليمية ما يلي:[2]

أ -سرعة عقد الاجتماعات البيداغوجية بين أعضاء هيئة التدريس والإدارة التعليمية.

ب- استضافة الخبراء المتخصصين في جميع المجالات لمناقشتهم في مجال خبراتهم وأفكارهم وأبحاثهم العلمية.

ت- توفير الوقت اللازم لنقل المعلومات والتعرف على الآراء والأفكار ومناقشتها.

ث- تطوير إمكانيات أعضاء هيئة التدريس والطلاب تجاه المستحدثات والتكنولوجيا وأهمية استخدامها لتطوير التعليم.

ج- تطوير قدرات التعليم عن بعد ثنائي الاتجاه لاستخدام الاتصال المرئي المسموع في نفس الوقت وإن تعددت أماكن الطلاب.

ح- تقديم أساليب تدريس جديدة لعرض المعلومات بأشكال متنوعة.

[1] زاهر اسماعيل الغريب، مرجع سابق، ص 215.
[2] زاهر اسماعيل الغريب، مرجع سابق، ص 216.

خ- تخفض من حساسية الاتصال وجها لوجه لدى الطلاب الذين يعانون من بعض المشكلات النفسية عند مقابلة أساتذتهم.

د- تشجيع الأساتذة والطلاب على الحوار المباشر بصفة مستمرة وفي أي وقت لمناقشة الصعوبات التعليمية التي تواجههم.

المطلب الثالث: متطلبات وصعوبات توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العالي

الفرع الأول: متطلبات توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم العالي

إن إدخال التقنية ليست عملية سهلة فهي باهظة التكاليف، وليست مجرد أدوات أو أجهزة تستعمل في الفصول الدراسية، حيث لا تمثل الأجهزة سوى أقل من خمس تكاليف المناهج والتقنيات المستخدمة لتشغيل هذه الأجهزة وتدريب القوى البشرية حسب الأسس العلمية الحديثة. كما أن التقنية ليست مجرد تشغيل الأجهزة أو التدريب على بعض البرامج المتوفرة في السوق[1]. ووجودها ليس لمجرد شغل أوقات الفراغ أو التسلية، إن نجاح إدخال التقنية يتوقف على وجود المناخ التعليمي المناسب في المؤسسة التعليمية؛ وضرورة توفر الإدارة والاختصاصيين الذين لديهم الرغبة في التطوير، لكي يمكن الاستفادة من تقنيات الحاسب الآلي في مؤسسات التعليم العالي.

أولاً – التنظيم الإداري (الإدارة الجامعية):

تُعدّ الإدارة من العوامل الأساسية التي تساعد على نجاح أهداف إدخال التقنية الرقمية في التعليم العالي، لما للإدارة من دور بارز في وجود المناخ التعليمي الملائم في المؤسسة التعليمية؛ حيث تسود العلاقة القوية بين الإدارة والأساتذة وتحفزهم على العمل الجاد، ويعتمد هذا النوع من الإدارة على التفاهم، حسن التعامل والاحترام المتبادل بين الإدارة وأعضاء هيئة التدريس وتشجيعهم على التطوير المهني. لذا فإن النجاح الفعال للتقنية الرقمية في التعليم يعتمد على مناخ تعليمي ملائم للإبداع والابتكار والمشاركة في اتخاذ القرارات. ولكن عندما تكون الإدارة مركزية يكون التركيز على المهام الإدارية والأنظمة واللوائح أكثر من المهام التعليمية؛ مما يتسبب في عدم تحقيق التطور المنشود من إدخال التقنيات المعلوماتية للجامعات والكليات. وحيث يُعدّ التعليم عن بعد نسق أعقد من التعليم التقليدي، فهو يحتاج لأنظمة وإدارة أكفأ، والمعروف أن الإدارة التقليدية تميل للمركزية والجمود، بينما يكمن نجاح التعليم عن بعد في اللامركزية والمرونة اللازمين لتكامل عديد من المكونات المتباينة في نسق متكامل يسعى لبلوغ غاية مشتركة.[2]

---

[1] محمد عبد الله المنيع، دمج تقنية الحاسب الآلي في مناهج التعليم العام، نموذج مقترح، في: وقائع المؤتمر الوطني السادس عشر للحاسب الآلي- الحاسب والتعليم، 10-13 ذو القعدة 1421هـ، سجل البحوث العلمية، (الرياض: جمعية الحاسبات السعودية، 1421هـ)، ص 33.

[2] سناء بنت صالح عسكول، مرجع سابق، ص63.

وقد ينجذب كثير من المسؤولين عن عمليات التطوير في مستوياتها المختلفة ببريق المستحدثات التقنية، وينسون أن إدخال مثل هذه المستحدثات يحتاج إلى تخطيط وسياسات تحسب أدق المتغيرات في عملية التعليم، وتضع الأسس الثابتة التي تقوم عليها هذه السياسة، ذلك أسباب فشل كثير من المشاريع التعليمية التي حاولت تطبيق تقنيات التعليم الحديثة تكمن في التطبيق غير المتكامل لمفهوم التقنية، حيث ركزت بعض المحاولات على الجانب الآلي (الأدوات والمعدات)، وأهملت الأساليب والطرق كالإدارة، التخطيط والتقييم، التجريب والتنقيح..الخ، فالاتصالات الشخصية بين الأستاذ والطالب عناصر مسلم بأهميتها على كافة مستويات التعليم ويجب أن تدرس دراسة متأنية، لأن توفير هذه الاتصالات مشكلة تنظيمية معقدة ومكلفة.[1]

ثانياً: القوى البشرية:

توجد علاقة وثيقة بين استخدام التقنيات الحديثة في التعليم والإعداد الأكاديمي بالنسبة للأساليب والوسائل المستخدمة في التعليم، فليس من المتوقع أن المدرس الذي يتبع الأساليب التقليدية يكون لديه الرغبة والحماس في التدريب على التقنيات الحديثة وتشجيع الطلاب على استخدامها. كما وتشترك فئات متنوعة وجديدة، من البشر في التعليم عن بعد، وتزداد عدداً وتنوعاً في التعليم متعدد القنوات. فبدلا من مجرد "ثنائي" المدرس والطالب يقوم التعليم عن بعد في الحد الأدنى على "ثالوث": معلم عن بعد أو معلم في الأستوديو، ومتعلم عن بعد؛ ووسيلة الاتصال المستخدمة في نظام التعليم عن بعد.

ويتعين أن تتفاعل الأطراف الثلاثة كفريق كفء، مع تغير دور الأستاذ والطالب عن المتعارف عليه في التعليم التقليدي، فالأستاذ الكفء عن بعد ليس ملقنا لكم معين من المعلومات، ولكن ميسرُ للتعلم من خلال التواصل القائم بينه وبين الطالب.

ولتحقيق إدخال تقنية المعلومات بصفة عامة وتقنية الحاسب الآلي بصفة خاصة في التعليم العالي بنجاح لابد من توفر العوامل التالية:[2]

- تدريب القيادات الإدارية على استخدام تقنيات المعلومات وخاصة في مجالات الحاسب الآلي والإنترنت وتطبيقاتها في مجال عمل الإدارة.

- تدريب الأكاديميين على استخدام تقنيات المعلومات وخاصة في مجالات الحاسب الآلي والإنترنت لكي يتم التواصل بينهم وبين الطلاب باستخدام التقنيات الحديثة ولتحقيق التواصل مع الجامعات الأخرى.

[1] خالد مصطفى مالك، تكنولوجيا التعليم المفتوح، القاهرة، عالم الكتب، 2000، ص48.
[2] سناء بنت صالح عسكول، مرجع سابق، ص65.

- تدريب جميع العاملين في مجال الإدارة لاكتساب مهارات استخدام تقنيات المعلومات وخاصة في مجالات الحاسب الآلي لتطوير العمل الإداري.

- تدريب المتخصصين في مجال تقنية المعلومات وتطويرهم باستمرار، حيث من المعروف وجود ندرة في المتخصصين في هذا المجال وتقادم خبراتهم ومهاراتهم نظرا للتطور السريع والكبير للتقنيات الرقمية وتكنولوجية المعلومات.

- تدريب الطلاب على التعليم الذاتي، والبحث عن المعلومات من خلال ربط الفصول الدراسية بقواعد المعلومات المحلية والعالمية.

ثالثاً – المواد التعليمية

إن تطوير المواد التعليمية، المشوقة والفعالة، في التعليم عن بعد أو في التعليم الالكتروني أمر صعب ومركب يجب أن يتم من خلال فرق متكاملة تضم تربويين وخبراء، في الموضوعات وفى التقنيات ووسائط الاتصال المستخدمة، وغيرهم. ويجب أن يقوم إنتاج المواد التعليمية على تبني نموذج "البحث–التطوير–التقييم–المراجعة" باستمرار.

ويمكن أن يتكون فريق عمل إنتاج وتصميم المواد التعليمية من مجموعات متفاعلة ومتكاملة مع بعضها يعملون في منظومة واحدة ولا يمكن تفضيل إحداهما على الأخرى حيث إن كل واحدة منها تقوم بواجبها المرسوم والمحدد مسبقاً وفقاً للمعايير الكلية المحددة من قبل إدارة التعليم عن بعد.[1]

كما وأن جودة تصميم المواد التعليمية وسهولة استخدامها لابد أن يلقى اهتماماً كثيراً من قبل القائمين على التعليم الالكتروني أو التعليم عن بعد، وتمثل ندرة المواد التعليمية الصالحة للتعليم عن بعد باللغة العربية مشكلة خاصة، يتعين العمل على تلافيها تمهيداً للدخول القوي في هذا المضمار. كما ويلزم النظر إلى تكلفة تصميم وتطوير المواد التعليمية، ولذلك كثيرا ما يتم التأكيد على أن الاستفادة من التعليم عن بعد يجب أن تكون من الاتساع والعمق بحيث تتحقق معادلة معقولة بين التكلفة والعائد.

رابعاً – البنية الأساسية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات

إن تكلفة التعليم عن بعد، خاصة التفاعلي منه، مرتفعة لدرجة يمكن أن تكون مانعة للانتشار ولو المحدود، إذ حتى في الولايات المتحدة الأمريكية تحول القيود المالية أحياناً دون توافر المعدات والبرمجيات

[1] سناء بنت صالح عسكول، مرجع سابق،، ص66.

ومداخل شبكات الاتصال اللازمة لهذا النوع من التعليم عن بعد، مما يزيد من التكلفة على المدى الطويل، التقادم السريع لكثرة المعدات والبرمجيات المستعملة في التعليم التفاعلي عن بعد.

وخلاف التكلفة، هناك شروط عديدة للاستخدام الفعال للمعدات الرقمية الحديثة من أهمها التدريب الفعال والصيانة المستمرة، ويترتب على قلة توافر هذه الشروط تضاؤل استخدام المعدات الحديثة إلى جانب طفيف من إمكاناتها.[1]

خامساً – العوامل الاجتماعية

تمثل العوامل الاجتماعية للتعليم عن بعد محدداً جوهريا لمدى نجاحه، وهنا تظهر عدة مشكلات تتطلب اعترافاً أكاديمياً من ناحية، ومواجهة جادة من ناحية أخرى، حيث في البداية يعاني التعليم عن بعد من انخفاض المكانة الاجتماعية، فهو يُعد تعليما "من الدرجة الثانية"، يرتاده فقط من لم يقدر، أكاديمياً أو مالياً، على الالتحاق بأشكال التعليم التقليدي. وينبغي التخطيط لمعالجة هذه المشكلة وذلك من خلال ضمان النوعية المتميزة في برامج التعليم عن بعد، خاصة تلك البديلة للتعليم التقليدي. والسبيل الأساسي لذلك هو تطبيق نظم الاعتراف الأكاديمي ببرامج التعليم عن بعد. وتبين الخبرة العملية أن أحد أهم سبل احترام التعليم عن بعد هو اعتراف مؤسسات التعليم التقليدي المتميزة بخريجي برامجه بين طلبتها. [2]

وخلاصة الأمر أن الاستغلال الناجح للتعليم عن بعد، والتعليم متعدد القنوات خاصة باستعمال تقنيات المعلومات يقتضي ثورة حقيقية في التعليم ككل. فكل المكونات التي سبق الإشارة إليها يتعين أن تتكامل في منظومة متناغمة داخلياً، وتلتئم في تناغم أيضاً مع نسق التعليم التقليدي القائم، الأمر الذي يوجب ضرورة التجريب واكتساب الخبرة التراكمية من خلال التقييم الرصين والتطوير المستمر.

الفرع الثاني: صعوبات توظيف تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي

يؤكد العديد من الخبراء على ضرورة إجراء دراسات جدوى كافية حول وضع المؤسسات الجامعية وقدراتها قبل اتخاذ قرار استخدامها لتكنولوجيا المعلومات بكيفية تجعل توظيف هذه التكنولوجيا تؤدي إلى رفع نوعية التعليم وليس مجرد تزويد مؤسسات التعليم بها من أجل التباهي، ومن أهم الصعوبات التي تواجه عملية توظيف تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات التعليمية ما يلي:[3]

---

[1] نادر فرجاني، التعليم عن بعد في خدمة التعليم الأساسي في مصر، مركز المشكاة للبحث بمصر، 1999، على الموقع http://www.almishkat.org/arbdoc99/disted/disted.htm تاريخ التحميل 2013/02/26.

[2] سناء بنت صالح عسكول، مرجع سابق، ص68.

[3] برعودي ياسمينة، مرجع سابق، ص 70.

1 -الصعوبات المالية:

يتطلب مشروع توظيف تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي تكاليف مالية معتبرة، ولذلك فإن ضعف هذه الموارد يشكل عائقا أمام إمكانيات استعمال هذه التكنولوجيا، واعتبار الإنفاق على التعليم استثمار طويل الأجل، ولا يحقق عائدا إلا بعد جيلين على الأقل ، إن مثل هذه النظرة تجعل الكثير من المخصصات المالية تذهب إلى الاستثمار في مجالات أخرى، غير التعليم، فالتقدير السليم لميزانية التعليم وما يحتاجه من نفقات أمر هام في توظيف تكنولوجيا المعلومات بمؤسساتها، ومن بين أهم الصعوبات المالية التي تواجه عملية توظيف تكنولوجيا المعلومات ما يلي:

- ارتفاع أسعار الوسائل التكنولوجية.

- ارتفاع تكلفة الصيانة الدورية للوسائل.

- سرعة تطور التكنولوجيا مما يجعل أمر ملاحقتها واقتنائها أمرا صعبا.

- ارتفاع تكاليف تدريب الكوادر البشرية عليها.

2- الصعوبات التقنية والفنية:

إن هذا النوع من الصعوبات نابع من طبيعة التكنولوجيا في حد ذاتها، باعتبارها تمثل نظاما متطورا بالغ التعقيد بالمفهوم التقني، ومن بين المشاكل التقنية التي قد تواجه عملية توظيف هذه التكنولوجيا واستخدامها هو التجمد المفاجئ للحاسوب بسبب العبء وبطء الحصول على المعلومات...الخ, مما يتطلب التخطيط لمواجهتها والتغلب عليها، بتوفير بنية تحتية لخطوط اتصال متطورة وأجهزة من نوعية جيدة تزيد من سرعة الحواسيب والشبكات، وترتبط المشكلة الفنية كذلك بموضوع تأهيل الأساتذة، ومنهاج مناسب لإدارة الصف أثناء توقف الحاسوب، وإلا ستكون عملية مرهونة بالفشل، ومن أهم الصعوبات التقنية والفنية ما يلي:[1]

- صعوبة عملية الصيانة الدورية، نظرا للاكتشافات المتلاحقة في هذا المجال؛

- قلة اليد الفنية المؤهلة والمتخصصة، مما يجعل الاعتماد على الخبرة الأجنبية شبه كلي، وهذا يتطلب نفقات مالية كبيرة.

[1] برعودي ياسمينة، مرجع سابق، ص71.

3- الصعوبات النفسية:

تتعلق أساسا بالعنصر البشري، متمثلة في بعض المقاومة والرفض من قبل الأساتذة لهذه التكنولوجيا الحديثة، مبررين ذلك بأنه يمكن التحكم في المحتوى التعليمي عن طريق الكتاب، أما المحتوى الرقمي فلا يمكن معرفة خصائصه والحكم عليه إلا بعد استخدامه لسنوات طويلة، إما لأنهم اعتادوا على الكتاب المصدر والمرجع الوحيد للمعلومة في الفصل، أو عدم امتلاك القدرة على استخدام هذه التكنولوجيا، وتعد هذه الوضعية أحد أهم العوامل الأساسية المصاحبة لدمج تقنية المعلومات بالتعليم، وهو في الواقع شأن معظم المؤسسات التعليمية محليا وعالميا على حد سواء، وأهم هذه الصعوبات النفسية ما يلي:[1]

- الممانعة وعدم التقبل للتكنولوجيا الحديثة.

- التمسك بالأساليب التعليمية القديمة.

- عدم الرغبة في التكيف مع الأساليب الحديثة.

- عدم الاهتمام بالتغيرات الحديثة.

- الشعور بأن استخدام التكنولوجيا سيزيد من أعباء الأستاذ، وشعور البعض بتهديد لدوره القيادي في العملية التعليمية.

- عدم القدرة على الاستخدام الجيد للتكنولوجيات الحديثة.

المبحث الثالث: تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء الطالب والأستاذ الجامعي

تعد الجامعات في مختلف دول العالم منارات علم يقصدها طلبة المعرفة فيجدون ضالتهم فيها من المعارف، والمهارات، والخبرات الأكاديمية والعلمية التي تؤهلهم للتعامل مع معطيات العصر، ومستجداته ويجدوا في هذه الجامعات ما يساعدهم على الاستفادة من ثورة المعلومات، والتكنولوجيا، وتطويعها لخدمة الإنسانية.

المطلب الأول: تقييم أداء الطالب الجامعي

الطالب الجامعي هو العنصر المهم في العملية التعليمية ومركزها الأساسي حيث يكون المدخل لها من جهة والمخرج (الخريج) من الجهة الأخرى، فهو الهدف النهائي في العملية التعليمية الجامعية، حيث تضع الجامعة معايير خاصة لقبول الطلبة في مختلف كلياتها، وتعتمد مبدأ المنافسة بين الطلبة حسب معدلات نجاحهم

[1] برعودي ياسمينة، مرجع سابق، ص 72.

من امتحانات البكالوريا وسياسات القبول للوزارة، وقد يتطلب القبول في بعض الكليات التي تحتاج إلى مهارات خاصة مثل التربية الرياضيةوالفنون الجميلة إجراء مقابلات خاصة للطلاب المتقدمين.

الفرع الأول: مفهوم الأداء وعملية تقييمه

يعرف الأداء على أنه :" تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة".[1]

كما يعرف على أنه:" الإنجاز الناجم عن ترجمة المعارف النظرية إلى مهارات من خلال الممارسة العملية والتطبيقية لهذه النظريات وبواسطة الخبرات المتراكمة والمكتسبة في مجال العمل".[2]

و يعرف أيضا بأنه:" المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها".[3]

وتعد عملية التقييم بشكل عام مؤشرا على مدى تحقيق الأهداف المرسومة، ومؤشرا على فعالية الأداء، وتسهم في التعرف على مواطن الخلل، ووضع اليد عليها تمهيدا للبحث في إيجاد سبل المعالجة، كما تسهم في التعرف على نقاط القوة لتعزيزها وتنميتها، والعمل على إكسابها لجميع المعنيين بها كونها العنصر المؤثر في النجاح.

ويعرّف تقييم الأداء بأنه:"العملية التي يتم من خلالها التعرّف على الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية الخاصة بتحقيق الأهداف وإنجاز معدلات الأداء المستهدفة".[4]

الفرع الثاني: قياس أداء الطالب .

يخضع الطالب أثناء فترة دراسته إلى جملة من الاختبارات والامتحانات التي يقرر من خلالها إمكانية تدرجه بالدراسة والتعليم للمستويات اللاحقة لحين إيفائه كافة المتطلبات للنجاح ونيل شهادة التخرج بذلك الاختصاص الذي يدرسه. ومن الأشكال الشائعة والمتبعة في الاختبارات والامتحانات للتعليم العالي:[5]

---

[1] الداوي الشيخ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 07، 2010/2009، ص218.

[2] محمد نصر ، تطوير برامج إعداد المعلم وتدريبه في ضوء مفهوم الأداء، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الرابع عشر: مفاهيم التعليم في ضوء مفهوم الأداء، المجلد الأول، جامعة عين شمس، القاهرة، 2002، ص94.

[3] توفيق عبد المحسن، تقييم الأداء، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997، ص5.

[4] عمر الخرابشة وآخرون، العوامل المؤثرة في تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس في كلية الأميرة عالية الجامعية في جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن من وجهة نظر الطالبات، المجلة الدولية للأبحاث التربوية، جامعة الإمارات العربية المتحدة العدد 31، 2012، ص62.

[5] حسين محمد كشاش القريشي، عبد المحسن جواد عبد الحسين الموسوي، أداء الطالب الجامعي وأثره في تحديد كفاءة مؤسسات التعليم العالي، على الموقع: www.uokufa.edu.iq/qac/qac_1_2/16/kshash.doc، تاريخ التحميل: 2012/05/17.

1- الاختبارات الشفوية:

تعتبر الاختبارات الشفوية من الوسائل الشائعة في تقييم العملية التعليمية وفيه يوجه الأستاذ سؤالا شفويا أو أكثر لكل طلابه، وتنجح هذه الطريقة في التقييم الأولي للعدد القليل من الطلبة ولا تصل إلى الحكم النهائي على كفاءة الطالب سواء إيجابا أو سلبا لأن الأسئلة التي تحتاج إلى تفكير عميق والى إجابة مطولة لا يمكن أن تصلح للامتحانات الشفوية.

2 -الاختبارات التحريرية:

وهي الوسيلة الأساسية لتقييم الطلاب، تتميز هذه الاختبارات بتوحيد الأسئلة وإمكانية معرفة معلومات الممتحنين من ترتيب الإجابة والعلامات التي يحصل عليها. تجرى الامتحانات التحريرية أثناء وبعد الانتهاء من إكمال المنهج الدراسي ولكل منها وزنه في حساب الدرجة النهائية للطالب في ذلك الموضوع، وتتيح هذه الاختبارات فرصة قياس كفاءة التدريس إذ يمكن من خلالها الحكم على مدى ما تعلمه الطلاب ومدى قدرة عضو هيئة التدريس على توصيل المعلومات لطلابه .

3 -التقارير:

إن التقارير التي يكتبها الطلاب هي من أهم وسائل التقييم إذ أنها تعتبر من أنجع الوسائل لتحسين قدرة الطالب، وفيها تتاح له فرصة إظهار قدرته على التعبير، التنظيم، التحليل وتعميم النتائج بالإضافة إلى القدرة على الملاحظة واستخلاص النتائج والمناقشة وهذه جميعها من القيم العلمية والتربوية التي يجب أن يشملها مبدأ التقييم. يطلب من الطلاب كتابة التقارير في المواضيع النظرية، المختبرية والتطبيقية ودراسات حالات محددة.

4- المشروع:

ينفذ الطالب في المرحلة الأخيرة من دراسته الجامعية بحثا في مشروع من اختياره وبتوجيه وإشراف أحد أساتذته حيث يخضع تقرير البحث للتقييم ومن ثم يخضع الطالب للاختبار والمناقشة من قبل اللجنة الممتحنة ويتبين من خلاله الإمكانيات الحقيقية والمعرفية والعلمية لديه.

مهما تباين وتنوع أسلوب الاختبارات والامتحانات للطلبة فانه سيستلم درجة إما أن تؤهله للنجاح والتدرج من مرحلة إلى أخرى أو إعادة المرحلة في سنة دراسية لاحقة.

المطلب الثاني: تقييم أداء الأستاذ الجامعي

يعد عضو هيئة التدريس أو الأستاذ الجامعي أحد العناصر الأساسية في العملية التعليمية، وقد زاد الاهتمام بجودة عضو هيئة التدريس في ظل العولمة والتنافسية العالمية في السنوات الأخيرة، بصفته أحد المعايير الأساسية

لضبط نوعية التعليم في مختلف مؤسسات التعليم العالي. فقد اشتملت جميع المعايير العالمية المعتمدة في تقييم الأداء النوعي لمؤسسات التعليم العالي على عنصر مشترك وهو عضو هيئة التدريس، حيث إن حرص الجامعة على تقييم وتطوير أعضاء هيئة التدريس فيها يعد مؤشرًا هامًا في الحفاظ على النوعية وضبط جودة مخرجاتها التعليمية.[1]

الفرع الأول: الأستاذ الجامعي (أهميته، وظائفه وصفاته)

أولا: أهمية أستاذ الجامعة

يرتبط نجاح العملية التعليمية في الجامعة بعوامل كثيرة، منها استعداد الطالب ورغبته في التعليم، وما تبذله الإدارة من جهد في عملية التنظيم وتأمين الاحتياجات والخدمات المساعدة. لكن يظل دور أستاذ الجامعة رئيسًا في نجاح العملية التعليمية باعتبار التدريس أولى أولويات وظائفه في الجامعة، وأن نجاحه في التدريس يعني إعداد الطلبة، وتربيتهم تربية متكاملة؛ روحيا، خلقيا ، جسميا، واجتماعيا ليكونوا مواطنين صالحين قادرين على الإسهام في إنماء مجتمعهم.

و يُعدُّ أستاذ الجامعة من أهم عناصر العملية التعليمية المتمثلة في المدرس ، الطالب والمنهج الدراسي وذلك للأسباب التالية:[2]

1 – يعد المصدر الأساسي للمعرفة باعتباره صاحب رسالة، وهو مطالب بتوفير معلومات، وخبرات ضرورية وكافية لنجاحه في تأدية رسالته.

2 – يعتبر العنصر الأساسي الذي يشترك مع المجتمع في تنشئة أبنائه.

3 – يعد منفذا لأدوار كثيرة ومتعددة، فهو قائد، وموجه لكافة عناصر العملية التعليمية.

كما يمثل أساتذة الجامعة حجر الزاوية الأساسية في تقدم الجامعة، وتحمل أعبائها؛ لتؤدي رسالتها العملية والعلمية في خدمة المجتمع، وإحراز التقدم العلمي والتقني من خلال ما يمارسونه من وظائف تتمثل في التدريس، البحث العلمي وخدمة المجتمع.

ثانيا: وظائف أستاذ الجامعة

لكي تحقق الجامعة أهدافها ينبغي على أستاذ الجامعة أن يمارس الوظائف التالية:[1]

---

[1] عماد أبو الرب، عيسى قدادة، تقييم جودة أداء أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، المجلد 01، العدد 01، الأردن، 2008، ص74.

[2] أحمد علي غنيم، صبرية مسلم اليحيوي، تقييم الأداء الأكـــاديمي لعضو هيئة التدريس في جامعــة الملك عبد العزيز من وجهة نظر الطلاب والطالبات، بحث منشور في مركز بحوث كلية التربية ، جامعة الملك سعود، الرياض، العدد 224، 2004، ص 37.

1 – التدريس :

يُعَدُّ التدريس من أهم الوظائف التي ارتبطت بالتعليم الجامعي منذ نشأته؛ فهو نشاط يمارسه أستاذ الجامعة بهدف السعي لتحقيق عملية التعليم، ويتم عن طريقه نقل المعارف والخبرات، وتنمية المهارات والميول، واكتساب القيم، واكتشاف المواهب، والاطلاع على كل جديد؛ مما يسهم في تطوير القوى البشرية، ورفع كفاءتها وتنمية قدراتها؛ لتهيئتها لأعمال ونشاطات متعددة لمجالات العمل.

ولكي يمارس أستاذ الجامعة وظيفة التدريس على الوجه الأكمل ينبغي عليه أن يكون متمكنا في مجال تخصصه، واسع الاطلاع؛ لكي يلم بأحدث النظريات والتطبيقات في مجال تخصصه، يعرض موضوعات الدرس بطريقة واضحة ومنطقية، يراعي الفروق الفردية بين الطلاب، يستخدم في شرحه ألفاظًا واضحة ومحددة كما يعمل على توفير المناخ الملائم لنجاح العملية التعليمية، والذي يتضمن التوجيه، الإرشاد، العلاقات الانسانية، استخدام وسائل تعليمية متنوعة، ويربط بين الجوانب التطبيقية والنظرية. ويلتزم بالأسلوب الشوري في المناقشة والحوار، ويتقبل الآراء العلمية المعارضة، ويراعي الظروف الاجتماعية والاقتصادية للطلاب. ويثير حماس الطلاب للدرس والمناقشة باستخدام أساليب متنوعة في التدريس تقوم على استخدام تقنيات المعلومات الحديثة والتركيز على التعليم الذاتي والتفكير الإبداعي التحليلي.

2 – البحث العلمي :

يعد البحث العلمي الأداة الرئيسة للحصول على المعرفة وتطويرها وتطبيقها في المجتمع، وذلك من خلال اشتغال أساتذة الجامعة بالبحث وتدريب طلابهم عليه. والبحث العلمي عنصر هام وحيوي في حياة الجامعة كمؤسسة علمية وفكرية؛ كما أن سمعة الجامعة ترتبط بالأبحاث التي تنشرها، وتظهر أهمية وظيفة البحث العلمي لأساتذة الجامعة؛ لكونهم يمتلكون قـــدرات عاليـــة مـــن التفكير المنظم، والابتكار، والقدرة على توظيف واستخدام المعرفة في الواقع.

3 – خدمة المجتمع :

يقع على عاتق أستاذ الجامعة تجسيد مبدأ انفتاح الجامعة على المجتمع والتفاعل معه، العمل على تنميته، حل مشكلاته وحسن استخدام موارده، ومن أهم أشكال خدمة أستاذ الجامعة للمجتمع ما يلي :[2]

1 – توجيه البحث العلمي لحل مشكلات المجتمع وإنمائه.

---

[1] أحمد علي غنيم، صبرية مسلم اليحيوي ، مرجع سابق، ص 38.

[2] أحمد علي غنيم، صبرية مسلم اليحيوي، مرجع سابق، ص 39.

2 – إلحاق أساتذة الجامعة كمستشارين وخبراء بمواقع العمل والإنتاج المختلفة بهدف تطويرها وحل مشاكلها وحسن إدارتها.

3 – الاهتمام بإجراء التدريب والتأهيل بأنواعه المختلفة للعاملين بسوق العمل.

4 – الإسهام في مراكز الخدمة العامة لنشر الثقافة ورفع المستوى العلمي والتقني لأفراد المجتمع.

ولنجاح أستاذ الجامعة في إنجاز تلك المهام ينبغي أن تتوافر فيه مجموعة من الصفات.

ثالثا: صفات أستاذ الجامعة

أستاذ الجامعة الكفء هو الذي يمتلك قدرًا من الصفات المهنية والشخصية التالية :[1]

1 – الصفات المهنية :

1 – تقدير مهنة التعليم والاعتزاز بكونه أستاذا في الجامعة.

2 – الإلمام بأهداف التعليم الجامعي وكيفية تحقيقها.

3 – الإسهام في تقدم القسم والكلية والجامعة.

4 – تنمية العلاقات الانسانية الإيجابية مع الطلاب وجعلها تتميز بالود والاحترام.

5 – إظهار مستوى عال من الأخلاق تتسق مع أخلاقيات المربين الأفاضل.

6 – احترام النظام الجامعي وتعليماته.

7 – العمل على النمو العلمي الذاتي وتطوير الأداء الأكاديمي، الفني والمهني.

2 – الصفات الشخصية :

1 – التحلّي بقدرات ومهارات التفكير العلمي واتجاهاته.

2 – الالتزام في سلوكه مع الآخرين بالأخلاق العالية حتى يكون قدوة صالحة لطلابه في أقواله وأفعاله.

3 – التمتع بالصحة الجسمية والنفسية التي تؤهله للقيام بوظائفه المختلفة.

[1] أحمد علي غنيم، صبرية مسلم اليحيوي، مرجع سابق ، ص40.

4 – الاحتفاظ بتحكم انفعالي مناسب؛ فلا يدع فرصة للغضب أن يتملكه، ولا يعطي أحكاما سريعة للمواقف المختلفة.

5 – الثقة بالنفس.

6 – الإخلاص في العمل وإنجاز الأعمال والمسؤوليات بجدية واهتمام.

7 – قوة الشخصية.

8 – الطلاقة اللفظية والقدرة على التعبير.

9 – تقديم المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.

10 – القدرة على اتخاذ القرارات العقلانية الرشيدة.

11 – إدراك المسؤولية الملقاة على عاتقه.

الفرع الثاني: تقييم الأداء البيداغوجي للأستاذ الجامعي

إن نوعية الأداء البيداغوجي ونوعية المخرجات تتأثر ضمناً بمستوى أداء أعضاء هيئة التدريس من تطوير وتحسين لأساليبهم التدريسية، وقد يستهدف التقييم عضو هيئة التدريس وبرنامجه التدريسي على حد سواء، وربما يستهدف أنماط وأساليب التدريس المعتمدة وتهيئة البيئة التعليمية ومعايير التدريس واحتياجاته ونواتجه.

وهذا يتطلب معلومات تشخيصية دقيقة وذات مستوى عال لوصف نقاط القوة والضعف للقائمين على العملية التدريسية وبرامجهم المختلفة في هذا الميدان.

1– مفهوم الأداء التعليمي الجامعي

يعرف الأداء التعليمي الجامعي على أنه "درجة قيام الأستاذ الجامعي بتنفيذ المهام التعليمية – البحثية المناطة به وما يبذله من ممارسات وأنشطة وسلوكيات تتعلق بمهامه المختلفة تعبيراً سلوكياً".[1]

ويعرف أيضا بأنه "وسيلة التعبير عن امتلاك الأستاذ الجامعي للمهارات التدريسية تعبيراً سلوكياً".[2]

[1] العمايرة محمد حسن، تقدير أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسراء الخاصة بالأردن للمهام التعليمية المناطة بهم من وجهة نظر طلبتهم، مجلة العلوم التربوية والنفسية، كلية التربية، البحرين، المجلد 7 العدد 3، 2006، ص 103.

[2] الفرا إسماعيل صالح، تقييم الأداء التدريسي اللفظي الصيفي لمعلمي مرحلة التعليم الأساسي، وثيقة عمل مقدمة لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، جامعة القدس للفترة من 3-2004/7/5. ص04.

و كتعريف إجرائي نقول بأن الأداء التعليمي الجامعي هو درجة قيام الأستاذ الجامعي بالعمل على تنفيذ مهام الجامعة عبر وظيفة التدريس لتحقيق مستويات عالية من الجودة في التعليم الجامعي.

2- أهمية تقييم الأداء البيداغوجي لعضو هيئة التدريس:

يفيد تقييم الأداء للأستاذ الجامعي في معرفة مدى الوصول أو تجاوز المستوى أو المعيار للتدريس الجيد أو الإخفاق في تحقيقه، ويعد تقييم الأداء ضروري لتعزيز مواقف للأساتذة المتميزين من جهة وتشخيص ضعيفي الأداء من جهة أخرى لتحقيق أحد أهم الأهداف الرئيسة للجامعة ألا وهو التحصيل المعرفي وما يحققه هذا الهدف من نتائج لتحقيق الأهداف الأخرى. كذلك تسهم عملية التقييم في الكشف عن انجازات أعضاء هيئة التدريس وإخفاقاتهم وتشجيعهم في تطوير كفاءتهم وفعاليتهم التدريسية وفي استخدام طرائق وأساليب حديثة في التدريس فضلاً عن استخدام وسائل مختلفة في تقييم طلبتهم.[1]

3- أهداف عملية تقييم الأداء البيداغوجي لعضو هيئة التدريس:

تهدف وتسعى عمليات تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس إلى مساعدتهم في تنمية مهاراتهم المختلفة في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع وعلى إمكانية التطور الذاتي المستمر الذي لابد منه لمواكبة التطورات والمستجدات العلمية، ويمكن أن تحقق عملية التقييم الأهداف التالية:[2]

- تقييم مستوى الأداء لعضو هيئة التدريس ومتابعة مستوى التقدم في ذلك.

- الكشف عن نواحي القوة في الأداء لتعزيزها والاستفادة منها وإمكانية نقلها للآخرين عبر وسائل متعددة، وتحديد نقاط الضعف لتلافيها ووضع الحلول لتحقيق ذلك.

- الإشادة بالأداء المتميز لعضو هيئة التدريس، واستثمار ذلك في جوانب متعددة لخدمة المجتمع عبر بوابة البحث العلمي والأنشطة العلمية والمجتمعية الأخرى.

- عملية التقييم تساعد في توفير مؤشرات وبيانات عن مستوى الانجاز وضعفه في جوانب عديدة تسعى الجامعة إلى تحقيقها.

- تساعد في توفير قاعدة بيانات عن برامج الجامعة بكل تفصيلاتها تزود متخذي القرار بتغذية عكسية عن كل ما يريدون من معلومات تعتمد في ترشيد القرارات الجامعية.

---

[1] الجنابي عبد الرزاق، تقويم الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة وانعكاساته في جودة التعليم العالي، بحث مقدم إلى مؤتمر الجودة في جامعة الكوفة، تشرين الثاني 2009، ص 10.

[2] نفس المرجع، ص 11.

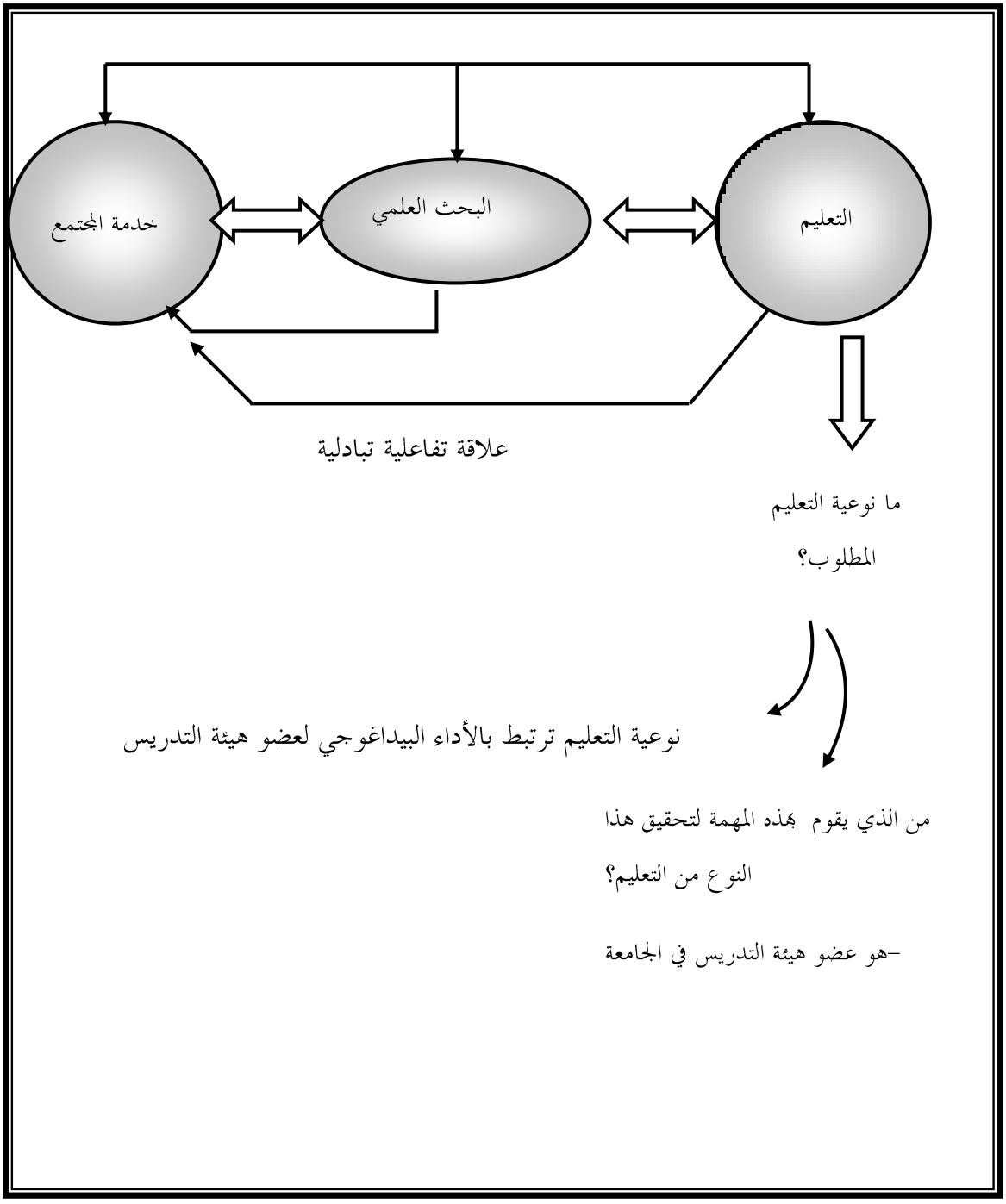
- تعطي فكرة عن الإمكانات والكفاءات المتاحة للاستفادة القصوى من طاقاتها وجهودها في تحقيق مهام الجامعة.

4- تقييم الأداء البيداغوجي لعضو هيئة التدريس في ضوء مهام الجامعة:

تنبثق مهام عضو هيئة التدريس من المهام والوظائف الرئيسة التي تسعى الجامعات إلى تحقيقها وهي التعليم، البحث العلمي وخدمة المجتمع، وتختلف إمكانات وقدرات عضو هيئة التعليم في مساهمته من نشاط إلى آخر، ولكن محصلة هذه الأنشطة تتمثل في فاعلية عضو هيئة التدريس في المجتمع الجامعي والمحلي، وسيتم التركيز على المهمة الرئيسية الأولى ألا وهي التدريس أو الأداء البيداغوجي والفعاليات الأكاديمية المرتبطة به على الرغم من ارتباط هذه المهمة بالمهام الأخرى كما هو موضح في الشكل الموالي:[1]

[1] الجنابي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 11.

شكل رقم (7): مهام الجامعات في العالم



المصدر: الجنابي عبد الرزاق، تقويم الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة وانعكاساته في جودة التعليم العالي، بحث مقدم إلى مؤتمر الجودة في جامعة الكوفة، تشرين الثاني 2009 ، ص 12.

5- الأساليب المعتمدة في تقييم أداء عضو هيئة التدريس الجامعي

تشير العديد من الدراسات والاستطلاعات إلى أهمية استخدام عدد من الوسائل والأساليب العملية لتقييم أداء عضو هيئة التدريس مع التأكيد على عدم الاعتماد على وسيلة واحدة في ذلك مثل الاكتفاء بتقييم الطلاب لأعضاء هيئة التدريس.

إذ ينبغي أن تكون عملية التقييم السنوي للتدريس متعددة الأوجه، كما ينبغي أن يدرك أعضاء هيئة التدريس جوانب القوة وعناصر التميز من خلال التقييم الذاتي، النقاش البناء، والتغذية العكسية من الطلاب.

وفيما يلي عدد من الأدوات المعتمدة في عملية التقييم:[1]

أ- التقييم الذاتي لعضو هيئة التدريس:

يمكن أن يقوم عضو هيئة التدريس بنفسه بجمع معلومات عن أدائه التدريسي ومحاولة الاستفادة منها في تطوير نفسه وقد يصمم الأستاذ نموذجا (استمارة) موجها لهذا الغرض يتضمن عدد من المجالات والعناصر الرئيسة توضع في الاعتبار عند إجراء عملية التقييم الذاتي لأدائه.

ب- تقييم الطلاب لعضو هيئة التدريس:

يمكن أن يتم في الأسبوع الأخير من الفصل الدراسي أي قبل بدء الاختبارات النهائية، إذ يقوم كل قسم بتنظيم عملية التقييم وتوفير الاستمارات الخاصة بها، وتحديد مواعيد التنفيذ ومن ثم جمع هذه الاستمارات بعد إملائها وتسليمها إلى الكلية التي تتولى عملية التحليل لاستخراج نتائج التقييم.

ت- تقييم الزملاء لعضو هيئة التدريس:

وذلك من خلال تشكيل لجنة أو فريق عمل من ثلاثة أعضاء، كان يختار فيها عضو من هيئة التدريس في القسم الذي ينتمي إليه الأستاذ، ورئيس القسم ويختار الثالث من خارج القسم، ويفضل أن يكون الأساتذة المختارين من ذوي الخبرة والدرجة العلمية العليا وأيضا من ذوي الاختصاص.

يتولى الفريق فحص الجوانب الآتية:[2]

- كفاية المادة العلمية المقدمة ومدى ملائمتها للطلاب.

- فاعلية الطرائق والأساليب المستخدمة في التدريس.

---

[1] الجنابي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 18.
[2] الجنابي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 19.

ويعتمد الفريق في فحص هذه الجوانب على ما يقدمه عضو هيئة التدريس لهم وعلى ملاحظاتهم له أثناء أدائه التدريسي بالاتفاق معه.

ث- الملاحظة المباشرة أو تصوير الفيديو لعضو هيئة التدريس:

يتولى ذلك رئيس القسم مع أستاذ خبير من القسم، وتتم مرة واحدة على الأقل في السنة لكل عضو هيئة تدريس، ويستخدم نموذج خاص بها يتضمن النقاط الأساسية التي يجب التركيز عليها والتأكد منها خلال عملية الملاحظة.

ج- خطة التطور المهني لعضو هيئة التدريس:

يتولى عضو هيئة التدريس إعداد خطة سنوية تطويرية مهنية لنفسه تتضمن جميع الأنشطة المهنية والعلمية التي سيؤديها خلال العام ويقوم بتقديمها إلى رئاسة القسم.

ح- تقرير المقياس الدراسي:

يتضمن التقرير عدد الطلاب المسجلين في المقياس الدراسي، وعدد المنسحبين منه ومحضر النتائج النهائية للمقياس متضمنة نسب النجاح وتوزيع العلامات.

خ- تقرير الانجازات المقدمة للجامعة والمجتمع:

يمكن أن يعد عضو هيئة التدريس تقريراً سنوياً عن المهام التي أداها خلال العام، يتضمن التقرير كل الدراسات والبحوث المنشورة وقيد النشر في المجلات والمؤتمرات العلمية التي قدمها للجامعة وكذلك الاشتراك في اللجان والمهام الإدارية والفنية والخدمات التي قدمها للمجتمع مثل إلقاء المحاضرات والمشاركة في الندوات وتقديم المشورة.

المطلب الثالث: دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير الأداء الجامعي

يعد التعليم في عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعصر الاقتصاد المعرفي خدمة أكثر حيوية حاملة للنجاح وقوة محركة للتغيير، فعالم اليوم يتعامل مع التعليم بطريقة تختلف عن الماضي، فقد أشار التقرير المعنون بـــ " القضايا الأكثر أهمية " والتي أعدته اللجنة الوطنية للتعليم ومستقبل أمريكا[1] إلى أن العالم لم يشهد مرحلة مثل المرحلة الحالية، حيث يكون نجاح الأمم والشعوب وحتى بقاؤها مرتبطًا بقدرتها على التعلم، ولا يوجد في

[1] ماجد محمد الزيودي، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي في تنمية المهارات الحياتية لطلبة المدارس الحكومية الأردنية، المجلة العربية لتطوير التفوق، المجلد الثالث، العدد 05، 2012، ص87.

المجتمع اليوم مجال واسع لغير الماهرين الذين لا يجيدون استخدام مصادر المعرفة، وتحديد المشكلات وحلها وتعلم التكنولوجيا الحديثة.

لقد ترتب على التقدم العلمي والتكنولوجي العديد من التغيرات التي انعكست على التعليم بمراحله المختلفة، ويمكن توضيح أبرز الانعكاسات على التعليم الجامعي في النقاط التالية:[1]

– التركيز على إكساب الطلاب قدرات ومهارات التعامل مع مجتمع المعلوماتية، ومن أبرزها: تحصيل المعلومات من مصادرها المتعددة، تنظيمها والربط بينها، توظيفها، واستنباط معلومات جديدة منها.
– أدت التغيرات العلمية والتكنولوجية إلى تغير معايير تقييم الجامعات وتحولها من معايير محلية إلى معايير عالمية وتقوية الاتجاه نحو تطبيق المحاسبية التعليمية التي تهتم بقياس نتائج العملية التعليمية بصورة مباشرة، من خلال التأكد من أن الأداء الذي تم انجازه يتلاءم بدرجة كبيرة مع الأهداف المحددة.
– أدى ظهور ما يسمى بطريق المعلومات فائق السرعة والذي تمثل شبكة المعلومات بدايته المتواضعة إلى زيادة كم المعلومات التي يمكن أن يتعلمها الطالب بنفسه، ومن ثم أصبح التعلم عن طريق الحاسب الآلي وشبكات المعلومات والقدرة على مواجهة التغير وتعلم مختلف اللغات لا سيما الانجليزية من الضرورات المعرفية للطالب.
– أدى التطور الكبير في وسائل الاتصالات إلى تقليص الحدود الفاصلة بين المجتمعات وسرعة التبادل الثقافي بينهم وهذا ما يفرض على التعليم الجامعي مسؤولية تربية الطلاب تربية ناقدة تسمح لهم بطرح الأسئلة وتأخذ بأيديهم للإجابة عنها ويتحقق هذا بتدريبهم على: استخدام المنهج العلمي في البحث، واكتساب المهارات اللازمة له، استخدام الأدوات والأجهزة العلمية، بل وحتى التجديد والابتكار فيها.
– في ظل التطور السريع للجانب العلمي والتكنولوجي أصبح التدريب المستمر لعضو هيئة التدريس بعد التعيين في وظيفة أستاذ أمرا ضروريا حتى يواكب التطورات الجديدة في مجال الحاسب الآلي وشبكات المعلومات، والجديد في نظم التأليف والبحث والاستقصاء.
– من المتوقع في ظل التغيرات المعرفية والتكنولوجية الحالية أن يتغير دور الأستاذ الجامعي من مجرد التلقين والإلقاء إلى مساعدة الطالب على تعليم نفسه بنفسه، لتصبح العملية التعليمية عملية تعاونية مثمرة، فالأستاذ يكون معلما متعلما باحثا، والطالب يكون متعلما باحثا وقد يكون عاملا أيضا.
– تطوير أساليب التقييم بحيث تكون ترجمة لإثراء روح التفكير الناقد عند الطالب بدلا من تركيزها على قياس جوانب الحفظ والاستظهار، بحيث تهدف إلى توجيه الطلاب إلى الأسلوب العلمي في التفكير، وتدريبهم على إيجاد العلاقات بين المعلومات، وتوظيفها في مجالات تطبيقية.

[1] فتحي درويش عشيبة، دراسات في تطوير التعليم الجامعي على ضوء التحديات المعاصرة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى،2009،ص 150-151.

– تضمين التكنولوجيا المستخدمة في مؤسسات الإنتاج والخدمات في عمليات التعلم، وإدخال تخصصات جديدة ترتبط بحاجات المجتمع يكون الهدف منها إعداد جيل قادر على مواجهة المستقبل مثل: التكنولوجية المبنية على الالكترونيات الدقيقة، وتكنولوجيا المواد الجديدة وما يتصل بها من تطبيقات، وتكنولوجيا القطاع المالي والتجاري.

– تنوع أدوار الأستاذ الجامعي وشمولها بحيث تتضمن دور المسهل المنسق في عمليات التعليم والتعلم، والمصمم لبيئة التعلم والخبير التعليمي، والمستخدم الخبير لتكنولوجيا المعلومات.

المطلب الرابع: أدوات وأساليب التعليم الفعالة في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال

أولاً: الوسائط الالكترونية المتعددة Multimedia

إن تطور تقنيات المعلومات ستقدم في المستقبل تحسينات إضافية للأدوات التفاعلية والوسائط المتعددة المعروفة الآن، فعلى سبيل المثال سوف تحل اللوحات الفيديوية البيضاء White Video Board المعلقة على الحائط محل كتابة المدرس على السبورة، بحروف مقروءة ورسومات ملونة مستقاة من ملايين الرسوم التوضيحية التعليمية والصور الفوتوغرافية وصور الفيديو. وسوف تقوم الوثائق متعددة الوسائط ببعض الأدوار التي تؤديها الآن النصوص الدراسية والاختبارات والمواد التعليمية الأخرى، لأن الوثائق متعددة الوسائط ستكون موصلة بحاسبات خوادم "Server" على شبكة الإنترنت والويب وسوف تظل متضمنة للجديد والأحدث باستمرار.[1]

ثانياً: الواقع الافتراضي Virtual Reality

مع تحسن دقة العناصر السمعية، المرئية والبصرية سيصبح بالإمكان محاكاة الواقع بكل وجوهه بإحكام متزايد، ولكي يعمل "الواقع الافتراضي" بنجاح فإنه يحتاج إلى مجموعتين مختلفتين من التقنية: البرمجيات التي توفر "المنظر" وتجعله يستجيب للمعلومات الجديدة، والأجهزة التي تتيح للحاسب إمكانية نقل المعلومات إلى أبصارنا. وسيتعين على البرمجيات أن تحل المشكلة المتعلقة بكيف تصف مظهر وصوت وجو العالم المصطنع حتى أدق التفاصيل.

ثالثاً: التعلم عن بعد Distance Learning

إن الأساتذة عندما يؤدون عملاً متميزاً ويعدون مواد رائعة، فإن العشرات القليلة من طلابهم وزملائهم المدرسين هم وحدهم الذين يستفيدون منها كل عام، وذلك لأنه من الصعب بالنسبة للأساتذة في المواقع المختلفة والمتباعدة أن يستفيدوا من أعمال بعضهم. ولكن مع استخدام شبكات الحاسب (الانترنت، الانترانيت

[1] سناء بنت صالح عسكول، مرجع سابق، ص70.

والشبكة العنكبوتية العالمية (WEB) فإن ذلك سوف يمكن الأساتذة والطلاب من التشارك في الدروس والمواد بحيث يمكن للممارسات التعليمية الأفضل أن تنتشر.

إنه من الصعب بالنسبة للأستاذ أن يعد مادة متعمقة ومثيرة للاهتمام لخمسة وعشرين طالباً، لست ساعات يومياً، على مدار العام الدراسي. ومع ذلك فلو أن أستاذا في جامعة ما، كانت لديه طريقة متميزة في شرح موضوع يصعب شرحه، فسيصبح بإمكان الأساتذة والطلاب في مختلف أرجاء العالم الحصول على ملخص محاضرته والشروح والأمثلة متعددة الوسائط، عن طريق شبكات الحاسب المختلفة. وسوف يستخدم بعض الأساتذة المادة كما وردت عبر شبكات الحاسب دون تعديل، في حين سيستخدم أساتذة آخرون الميزة المتمثلة في برامج التأليف سهلة الاستخدام في التعديل والإضافة من خلال ما يجدونه من مواد مناسبة. وسيصبح من الميسور الحصول على تغذية عكسية من الأساتذة الآخرين المهتمين التي بدورها ستساعد على إجادة المحاضرة، وخلال فترة قصيرة يمكن أن تصبح المادة المحسنة في الفصول في مختلف أنحاء العالم. وسيسهل تماماً معرفة ما إذا كانت المادة قد لقيت إقبالاً على نطاق واسع، وذلك لأنه سيكون بإمكان الشبكة أن تحصي عدد المرات التي تم فيها الوصول إليها، أو أن تجري استطلاعاً بين الأساتذة إلكترونياً. كما سيمكن للشركات التي ترغب في دعم العملية التعليمية أن تقدم شهادات تقدير ومكافآت مالية للمدرسين الذين قدموا مواد متميزة.

رابعاً: التعلم التعاوني Cooperative Learning

يتخوف البعض من أن التقنية قد تجرد التعليم الرسمي من طابعه الإنساني، على أن أي شخص شاهد التلاميذ الصغار وهم يعملون معاً على الحاسب، أو راقب الحوارات التي تدور بين الطلاب في حجرات دراسة تفصل بينها المحيطات، سيدرك أن التقنية يمكنها أن تُؤنس بيئة التعليم.

إن التقنية لن تعزل الطلاب بعضهم عن بعض، والواقع أن إحدى الخبرات التعليمية إنما تتمثل في التعاون. فعلى المستوى الجامعي بوجه خاص لقيت البحوث الأكاديمية مساعدة هائلة من الانترنت التي يسرت كثيرا في قيام التعاون بين المؤسسات والأفراد الموجودين في أماكن متباعدة.

إن الطلاب لن يصبحوا مقيدين بحدود الصوت والصورة الساكنة، إذ ستمكن تقنية المعلومات الطلاب من نقل صور الفيديو بمستوى عال من الجودة، وسيتم عقد قسم أكبر بصورة متزايدة من الاجتماعات، التي يحددونها إلكترونياً باستخدام أسلوب مؤتمرات الفيديو ذات الشاشة المشتركة، وسينظر كل مشارك في أي مكان كان إلى شاشة مادية مختلفة: لوحة فيديو بيضاء أو جهاز تلفزيوني أو حاسب شخصي غير أن كل شاشة ستعرض الصورة ذاتها. وقد يعرض جزء من الشاشة وجه أحد الطلاب المشاركين بينما يعرض جزء آخر وثيقة ما، وإذا ما أدخل أحد المشاركين تعديلاً على الوثيقة، فسوف يظهر التعديل فوراً على كل الشاشات الأخرى. كذلك سيكون بإمكان المشاركين من أماكن نائية أن يعملوا معاً بطرق غنية في تنوعها. وذلك ما يسمى بالمشاركة

المتزامنة أو مشاركة الوقت الفعلي Real Time Sharing والتي تعني أن شاشات الحاسب ستجاري الأشخاص الذين يستخدمونها.[1]

خامساً: تفريد التعلم Individualized Learning

بدأت شركات عديدة للبرمجيات التعليمية والمناهج الدراسية تطرح بالفعل برمجيات حاسوبية متفاعلة في الرياضيات والعلوم وغيرها من المواد. وهذه البرمجيات تعزز وتنمي المهارات الأساسية بتلك الطريقة. فنظم بالو ألتو Palo Alto الأكاديمية الموجودة في كاليفورنيا تعمل على نظام تفاعلي متعدد الوسائط مخصص للكليات، للمساعدة على تدريس المقررات الأساسية واللغة الإنجليزية، وهذا المفهوم يسمى "التعليم الموسط Mediated Learning" وهو يمزج التعليم التقليدي بالتعلم المعتمد على الحاسب. فكل طالب يبدأ بأخذ اختبار تحديد المستوى الملائم لكي يحدد الموضوعات التي يفهمها والمواضيع التي تتطلب تعليما، عندئذ يعد النظام خطة دروس "شخصية" للطالب وتقوم الإختبارات الدورية بمتابعة وتقييم مدى تقدم الطالب ويتم إجراء تعديلات على خطة الدروس مع تمكن الطالب من استيعاب المفاهيم. كذلك يمكن للبرنامج أن يقدم التقارير للأستاذ حول المشكلات حيث يمكنه عندها أن يوفر المساعدة الفردية للطالب.[2]

سادساً : متابعة الطلاب وتقويمهم Supervising and Evaluating Students

إن الحاسبات الموصلة بالشبكات المحلية والواسعة سوف تساعد الأساتذة على متابعة، تقييم وتوجيه أداء الطلاب وسوف يواصل الأساتذة إعطاء واجبات دراسية للطلاب كما يمكن أن ينشئ الطلاب وصلاتهم الخاصة ويستخدمون عناصر الوسائط المتعددة في واجبهم المدرسي المترلي، والذي سيقدم إلكترونياً للأستاذ عبر شبكات الحاسب. وسيكون بإمكان الأساتذة الاحتفاظ بسجل تراكمي للواجبات الدراسية المؤداة من قبل كل طالب، والذي سيصبح ممكناً الرجوع إليها في أي وقت أو التشارك فيها مع أساتذة آخرين.

كما أن هناك برامج تساعد في تلخيص المعلومات المتعلقة بمهارات الطلاب وتقدمهم واهتماماتهم وتطلعاتهم، فما أن تتوافر لدى الأساتذة معلومات كافية عن طالب ما ومع تحررهم من كم كبير من العمل الورقي المنهك، فسوف تتوفر لديهم الطاقة والوقت الكافيان لتلبية الاحتياجات الفردية المكتشفة لذلك الطالب.

---

[1] الهدلق عبدالله بن عبدالعزيز. استشراف مستقبل تقنية المعلومات في مجال التعليمبحث منشور في مجلةرسالة التربية وعلمالنفس، العدد 15، الرياض، 1422هـ، ص 37.

[2] بيل جيتس، المعلوماتية عبر الإنترنت (طريق المستقبل)، ترجمة: عبد السلام رضوان، مجلة عالم المعرفة، العدد 231، (الكويت، مارس 1998م)، ص 37.

خلاصة الفصل

تسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحديث و زيادة فعالية التعليم العالي لتحقيق أهداف التنمية البشرية والتنمية الشاملة المستدامة، وتتمثل هذه المساهمات التي توفرها التكنولوجيا المعلوماتية والتعليمية في العوامل التالية:

- زيادة فعالية التعليم من خلال توظيف التكنولوجيا التعليمية من حاسبات آلية وشبكات المعلومات في العملية التعليمية الجامعية، وهذا ما يؤدي إلى تشجيع التعاون والاتصال ويساهم في تحسين جودة المخرجات التعليمية.
- تخفيض تكاليف التعليم الجامعي حيث تعتبر تكلفة استخدام التكنولوجيا الحديثة متواضعة بالنظر للميزانيات المتاحة لمؤسسات التعليم العالي، الأمر الذي يشجعها على إدخال هذه التكنولوجيا والاستفادة منها.
- مجابهة التحديات لتحقيق الاستخدام الفعال للتكنولوجيا التعليمية من خلال تنمية وتدريب الأساتذة الجامعيين على مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة حتى يتمكنوا من استثمارها لتحسين أدائهم المهني، وزيادة كفاءة وفعالية عملية التعلم لفائدة الطلاب، وكذا تطوير محتويات التعليم التي تتسم بالجودة العالية.

وسنحاول في الفصل الموالي إسقاط الجانب النظري الذي تم تناوله في الفصلين الأول والثاني على عينة من أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الدكتور يحي فارس، وذلك من أجل معرفة مدى استخدام التقنيات الحديثة في التعليم في هذه الكلية ومدى مساهمتها في تطوير العملية التعليمية الجامعية بها.

الفصل الثالث:

واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

تمهيد

تطرقنا في الجزء النظري إلى الدور الكبير الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين وتطوير أداء التعليم العالي، وسنحاول في هذا الفصل الوقوف على واقع استخدام التكنولوجيا التعليمية الحديثة في إحدى مؤسسات التعليم العالي، وقد وقع اختيارنا على كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، ومن أجل ذلك قمنا بإجراء تربص ميداني كان الغرض منه جمع المعطيات التي تخدم الموضوع و ذلك بـــ:

- تجميع المعلومات والإحصائيات الضرورية للبحث.
- إعداد استمارة استبيان من أجل معرفة مدى استخدام واستفادة الطلبة والأساتذة من التكنولوجيا الرقمية من أجل تحسين أدائهم التعليمي والتعلمي.

وبناء على ما سبق ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: نبذة عن جامعة الدكتور يحي فارس وكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

المبحث الثاني: دراسة تحليلية عن الكلية.

المبحث الثالث: بيان وتحليل نتائج الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: نبذة عن جامعة المدية وكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

تعد جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية إحدى مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، كما تعتبر منبرا للعلم والبحث نظرا لتوفرها على طاقات وإمكانيات مادية وبشرية لا يستهان بها، وسنسلط الضوء في هذا المبحث على نشأة هذه المؤسسة الجامعية وأهم التطورات العلمية والبيداغوجية التي شهدتها.

المطلب الأول: تقديم جامعة المدية

الفرع الأول: نشأة جامعة المدية

انطلق التعليم العالي في ولاية المدية خلال السنة الجامعية 1989/1988 بموجب المرسوم رقم"48 /89" المؤرخ في 04/11 /1989 بإنشاء معهد وطني للتعليم العالي في الالكتروتقني، ليحل محل المعهد التكنولوجي التابع لإكمالية "الفارابي". ويخضع لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 83-543 المؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1403 هـ الموافق لـ 1983/09/24 المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمعهد الوطني للتعليم العالي، على أنه مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

وكان يوفر هذا المعهد إمكانيات التعليم العالي في الشعب التالية:

- جذع مشترك تكنولوجيا.
- تكوين في المدى القصير في الالكتروتقني.

وبقيت مؤسسة التعليم العالي في ولاية المدية على شكل معهد لمدة تجاوزت العشر سنوات، حيث سمح التوزيع المستمر والمتدرج الذي أوصل تعداد الطلبة الذين يستقطبهم هذا المعهد إلى عدد لا بأس به، وأصبح المجتمع المحلي آنذاك يطلب توسعا من قبل إدارة المعهد حتى يتسنى للطلبة الناجحين في شهادة البكالوريا الالتحاق ببعض التخصصات غير الالكتروتقنية، إلا أن عدد المقاعد البيداغوجية صار غير كاف لتغطية الطلب على التحاق الطلبة بهذا المعهد، والناتج عن التطور في تعداد الطلبة في مرحلة التدرج، الأمر الذي استدعى التحاق الطلبة بمؤسسات التعليم العالي في الولايات المجاورة كالجزائر والبليدة.

وفي شهر جويلية من سنة 2000 وبمقتضى المرسوم رقم 198 /2000 المؤرخ في 23 ربيع الثاني عام 1421 هـ الموافق لـ 2000/07/25 رقي المعهد الوطني للتعليم العالي إلى مركز جامعي، والذي احتوى آنذاك على المعهدين الآتيين:

- معهد علوم الهندسة.
- معهد علوم التسيير.

وبقي المركز الجامعي للمدية يحتوي على هذين المعهدين فقط إلى أن جاء المرسوم التنفيذي رقم 04-267 المؤرخ في 29 أوت 2004، الذي أقر فيه وزير التعليم العالي والبحث العلمي على افتتاح معهدين إضافيين تمثلا في:

- معهد اللغات.
- معهد العلوم القانونية والإدارية.

ثم جاء المرسوم التنفيذي رقم 06-277 المؤرخ في 21 رجب عام 1427 هـــ الموافق لـــ 2006/08/16 ليحدد عدد المعاهد التي يتكون منها المركز الجامعي بالمدية واختصاصها كما يأتي:

- معهد العلوم والتكنولوجيا.
- معهد العلوم القانونية والإدارية.
- معهد الآداب واللغات.
- معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

وقد تم ترقية المركز الجامعي يحي فارس إلى جامعة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم11/09 المؤرخ في 07 محرم 1430 هـــ الموافق لـــ 4 جانفي 2009، فيما حددت كليات الجامعة حسب نفس المرسوم كما يلي:

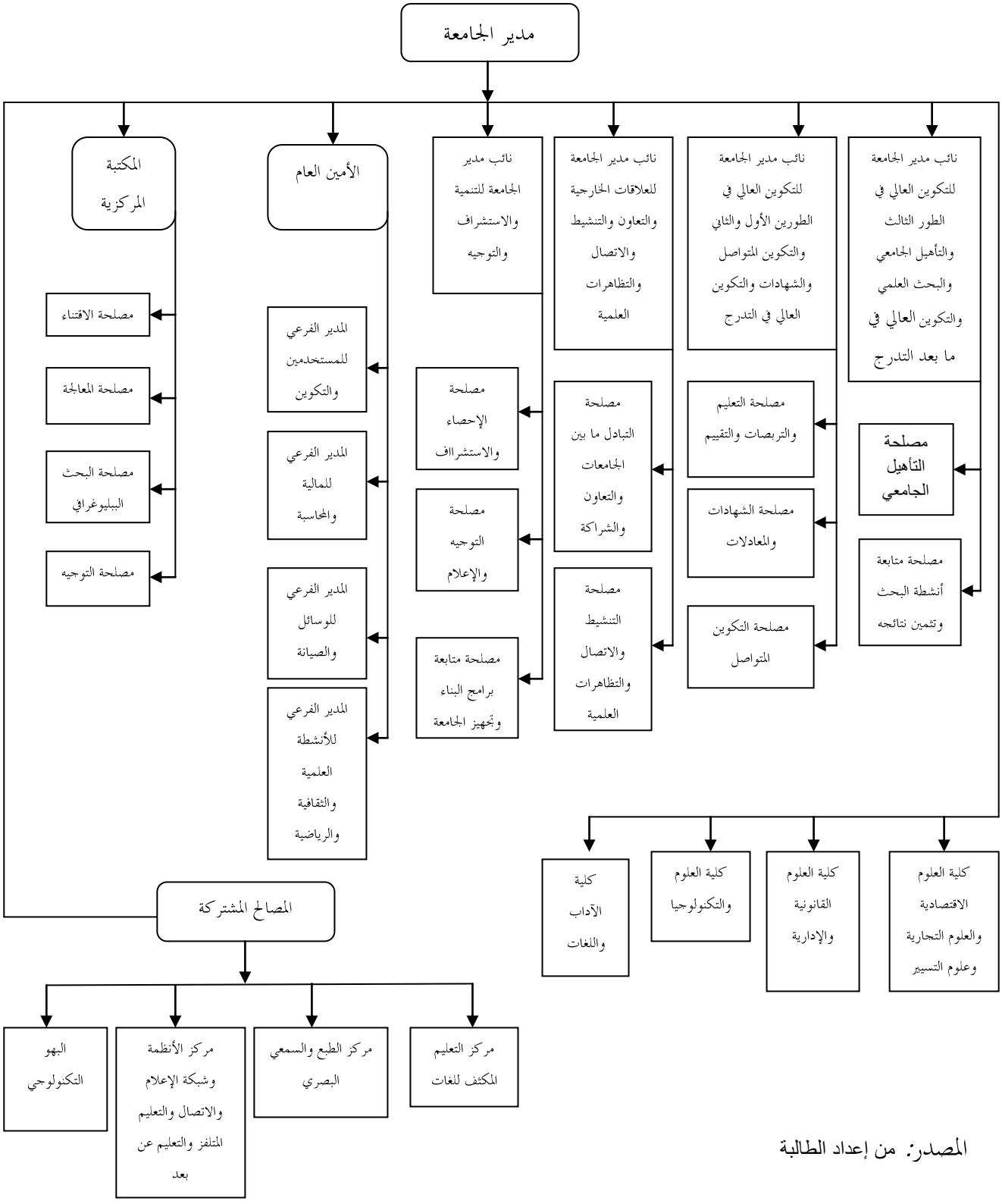
- كلية العلوم والتكنولوجيا.
- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
- كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والانسانية.
- كلية الحقوق.

الفرع الثاني: التنظيم الإداري لجامعة المدية

إن مؤسسة التعليم العالي تعتبر مؤسسة خدمية، وهي كباقي المؤسسات التي تسعى إلى تحقيق أهدافها في ظل التغيرات البيئية الحاصلة، وفي ظل المنافسة المحلية والعالمية التي تواجهها، لذا يعتبر هيكلها التنظيمي الإطار أو البناء الذي يصور الوحدات، المصالح،الأقسام أو الفروع المكونة للمؤسسة، ولا شك أن سر نجاح هذه الأخيرة يكمن في مدى توفيقها في اختيار الهيكل التنظيمي الذي يوافق مختلف أنشطتها ويحقق أهدافها المسطرة، كونه يعتبر المرجع الحقيقي للعملاء الداخليين إذ يبين لهم حدود مسؤولياتهم وواجباتهم ويوضح لهم طرق الاتصال الرسمية فيما بينهم داخل المؤسسة.

وبالتالي نجد الهيكل التنظيمي للجامعة محل الدراسة (جامعة المدية) يتشكل كالآتي:

الشكل رقم (8): الهيكل التنظيمي لجامعة الدكتور يحي فارس بالمدية



المصدر: من إعداد الطالبة

1-رئاسة الجامعة: تعمل تحت سلطة رئيس الجامعة الذي يعتبر الهيئة التشريعية والتنفيذية للجامعة، وهو مسؤول عن السياسة العامة للاستراتيجية والتخطيط في الجامعة والعلاقات الخارجية مع السلطات وغيرها من المؤسسات التعليمية والبحثية.

و من مهام رئيس الجامعة:[1]

- تمثيل الجامعة في المحكمة وجميع أعمال الحياة المدنية.

- قيادة الجامعة وفقا لميثاقها ووفقا لقانون الجامعة والنظام الأساسي.

- صياغة السياسة العامة للجامعة بالتعاون مع الكليات وتطبيق هذه السياسة.

- اتخاذ التدابير لتحسين أنشطة التدريب والبحوث التابع لجامعة وفقا للصلاحيات الأجهزة الأخرى له.

2- الأمانة العامة: تشمل الأمانة العامة التي يلحق بها مكتب التنظيم العام و مكتب الأمن الداخلي المديريات الفرعية الآتية :

- المديرية الفرعية للمستخدمين و التكوين.

- المديرية الفرعية للمالية و المحاسبة.

- المديرية الفرعية للوسائل و الصيانة.

- المديرية الفرعية للأنشطة العلمية و الثقافية و الرياضية .

تتكفل الأمانة العامة بما يأتي :

- ضمان تسيير المسار المهني لمستخدمي الجامعة مع احترام صلاحيات الكلية في هذا المجال.

- تحضير مشروع ميزانية الجامعة و متابعة تنفيذها.

- ضمان متابعة تمويل أنشطة المخابر ووحدات البحث.

- السهر على السير الحسن للمصالح المشتركة للجامعة.

- وضع برامج الأنشطة الثقافية والرياضية للجامعة وترقيتها.

[1] *www.univ-**medea**.dz*

- ضمان متابعة وتنسيق مخططات الأمن الداخلي للجامعة بالتنسيق مع المكتب الوزاري للأمن الداخلي.

- ضمان تسيير وحفظ الأرشيف والتوثيق لمديرية الجامعة.

- تسيير مكتب تنظيم الجامعة.

3- المجلس العلمي للجامعة: يتشكل المجلس العلمي للجامعة من:

- مدير الجامعة ويمثل رئيسا للمجلس العلمي.
- المديرين المساعدين.
- عمداء الكليات.
- رؤساء المجالس العلمية للكليات.
- مدير أو مديري وحدات البحث.
- مدير المكتبة المركزية للجامعة.
- ممثلين منتخبين عن الأساتذة ذوي رتبة أستاذ، وفي حالة عدم وجودهم من بين الأساتذة المحاضرين عن كل كلية.
- ممثل منتخب عن سلك الأساتذة المساعدين.
- أستاذين تابعين لمؤسسات أخرى للتعليم العالي.

ويمكن للمجلس العلمي استدعاء أي شخص من شانه مساعدته في أعماله نظرا لكفاءته.

4- نواب رئاسة الجامعة:

4-1- نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في الطور الثالث و التأهيل الجامعي و البحث العلمي و كذا التكوين العالي في ما بعد التدرج:

تتكفل نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في الطور الثالث و التأهيل الجامعي و البحث العلمي وكذا التكوين العالي في ما بعد التدرج بما يأتي:

1- متابعة المسائل المرتبطة بسير التكوين لما بعد التدرج وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي والسهر على تطبيق التنظيم المعمول به في هذا المجال.

2- متابعة أنشطة البحث لوحدات ومخابر البحث و إعداد الحصيلة بالتنسيق مع الكليات و المعاهد.

3- القيام بكل نشاط من شأنه تثمين نتائج البحث.

5- ضمان سير المجلس العلمي للجامعة و الحفاظ على أرشيفه.

6- جمع و نشر المعلومات الخاصة بأنشطة البحث التي تنجزها الجامعة.

تشمل المصالح التالية :

- مصلحة التأهيل الجامعي.

- مصلحة متابعة أنشطة البحث و تثمين نتائجه.

4-2- نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في الطورين الأول و الثاني و التكوين المتواصل و الشهادات و كذا التكوين العالي في التدرج:

تتكفل نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في الطورين الأول والثاني والتكوين المتواصل والشهادات وكذا التكوين العالي في التدرج بما يأتي:

- متابعة المسائل المتعلقة بسير التعليم والتربصات المنظمة من قبل الجامعة .

-السهر على انسجام عروض التكوين المقدمة من قبل الكليات مع مخطط تنمية الجامعة .

-السهر على احترام التنظيم المعمول به في مجال التسجيل وإعادة التسجيل ومراقبة المعارف وانتقال طلبة التدرج .

- متابعة أنشطة التكوين عن بعد الذي تضمنه الجامعة وترقية أنشطة التكوين المتواصل في الجامعة .

- السهر على احترام التنظيم والإجراءات المعمول بها في مجال تسليم الشهادات والمعادلات .

- مسك القائمة الاسمية للطلبة و تحيينها.

و تشمل المصالح الآتية :

1 -مصلحة التعليم والتربصات والتقييم.

2 -مصلحة الشهادات والمعادلات.

3 -مصلحة التكوين المتواصل.

4-3- نيابة مديرية الجامعة للعلاقات الخارجية والتعاون و التنشيط و الاتصال والتظاهرات العلمية:

تتكفل نيابة مديرية الجامعة للعلاقات الخارجية و التعاون و التنشيط و الاتصال و التظاهرات العلمية بما يأتي:

- ترقية علاقات الجامعة مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي والمبادرة ببرامج الشراكة.

- المبادرة بكل نشاط من أجل ترقية التبادل ما بين الجامعات والتعاون في مجالي التعليم والبحث.

- القيام بأعمال التنشيط والاتصال.

- تنظيم التظاهرات العلمية وترقيتها.

- ضمان متابعة برامج تحسين المستوى و تجديد المعلومات للأساتذة والسهر على انسجامه .

و تشمل المصلحتين الآتيتين :

- مصلحة التبادل ما بين الجامعات والتعاون و الشراكة.

- مصلحة التنشيط والاتصال والتظاهرات العلمية.

4-4- نيابة مديرية الجامعة للتنمية، الاستشراف والتوجيه:

تتكفل نيابة مديرية الجامعة للتنمية والاستشراف والتوجيه بما يأتي :

- جمع العناصر الضرورية لإعداد مشاريع مخططات تنمية الجامعة.

- القيام بكل دراسة استشرافية حول توقعات تطوير التعداد الطلابي للجامعة واقتراح كل إجراء من أجل التكفل بهم، لاسيما في مجال تطوير التأطير البيداغوجي و الإداري.

- مسك البطاقة الإحصائية للجامعة والسهر على تحيينها دوريا.

- القيام بإعداد الدعائم الإعلامية في مجال المسار التعليمي الذي تضمنه الجامعة ومنافذها المهنية.
- وضع تحت تصرف الطلبة كل معلومة من شأنها مساعدتهم على اختيار توجيههم.
- ترقية أنشطة إعلام الطلبة.
- متابعة برامج البناء وضمان تنفيذ برامج تجهيز الجامعة بالاتصال مع المصالح المعنية.

و تشمل المصالح الآتية :

- مصلحة الإحصاء والاستشراف.
- مصلحة التوجيه والإعلام.
- مصلحة متابعة برامج البناء وتجهيز الجامعة.

5- المصالح المشتركة:

تتكون المصالح التقنية المشتركة للجامعة مما يلي:

- مركز التعليم المكثف للغات: ويشتمل على فرع البرمجة، فرع النظافة والصيانة، ويتكفل بالدعم التقني للدروس التمهيدية وتحسين المستوى في اللغات التي تتضمنها الكليات، كما يتكفل بحسن سير وصيانة التجهيزات المتخصصة في تعليم اللغات.

- مركز الطبع والسمعي- البصري: ويشتمل على فرع الطبع وفرع السمعي البصري، ويتكفل بطبع كل وثيقة إعلامية حول الجامعة وطبع الوثائق البيداغوجية والتعليمية أو العلمية، كما يتكفل بالدعم التقني لتسجيل كل الدعائم السمعية البصرية ذات الاستعمال البيداغوجي والتعليمي.

- مركز الأنظمة، شبكات الإعلام والاتصال، التعليم المتلفز والتعليم عن بعد: ويشتمل على فرع الأنظمة، فرع الشبكات وفرع التعليم المتلفز والتعليم عن بعد، ويتكفل هذا المركز باستغلال الشبكات، إدارتها، تسييرها واستغلال تطبيقات الإعلام الآلي لتسيير البيداغوجيا وتطويرها، ومتابعة مشاريع التعليم المتلفز والتعليم عن بعد وتنفيذها، كما يتكفل بالدعم التقني للتصميم وإنتاج الدروس عن طريق الإعلام الآلي، وكذا تكوين وتأطير المتدخلين في التعليم عن بعد.

- البهو التكنولوجي: ويتكفل بالدعم التقني للكليات في تنظيم وسير الأعمال الموجهة والتطبيقية في العلوم الدقيقة والتكنولوجية، ويتكفل كذلك بتسيير وصيانة التجهيزات الضرورية لسير الأعمال الموجهة والتطبيقية.

6- المكتبة المركزية: إن المكتبة الجامعية مرآة صادقة تعكس صورة الجامعة ومستوى تقدمها وتطورها ومدى تحقيقها لمتطلبات البحث العلمي، فهي تمثل نظام معلومات غرضه الأساسي تزويد الطلبة و الأساتذة بنوعية جيدة من المعلومات وفقا لتخصصاتهم ومتطلباتهم من خلال إثراء، تجديد الموارد المكتبية واستعمال وسائل التكنولوجيا الحديثة، وفي هذا الإطار تسعى مكتبة جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية والتي فتحت أبوابها عام 2000 إلى تسخير كل الموارد المادية والبشرية لتحقيق أهداف المكتبة والجامعة وتقديم خدمات في مستوى تطلعات الطالب والأستاذ، ويتأتى ذلك من خلال التعريف بمختلف مصالحها، تقديم أهم الوظائف وكذا الخدمات التي تقدمها لروادها من طلبة، أساتذة وباحثين، والتعريف بالرصيد الوثائقي الغني والمتنوع الذي تمتلكه لتيسير عملية البحث وجعلها بأقل وقت وجهد باعتبار المكتبة المركزية مصلحة مشتركة بين جميع الكليات.

6-1- هيكلة المكتبة:

من الناحية التنظيمية تشمل المكتبة المركزية المصالح التالية:

- مصلحة الاقتناء والجرد: تهتم بعملية شراء واقتناء الدوريات وكل الإنتاج الوثائقي الذي يلبي حاجيات المستعملين.

- مصلحة المعالجة الوثائقية باللغة العربية: من مهامها تصنيف الكتب العربية وفهرستها.

- مصلحة المعالجة وفهرسة الكتب باللغة الفرنسية: وتقوم بتصنيف وفهرسة الكتب باللغة الفرنسية بصورة أساسية إضافة إلى بعض الكتب باللغات الأخرى.

- مصلحة الإعارة والبحث الببليوغرافي: تضم مستودعي الكتب العربية والأجنبية، وتشرف هذه المصلحة على متابعة عملية الإعارة وتنظيمها لكل من الطلبة والأساتذة.

- مصلحة الدوريات: ويشمل هذا القسم على دوريات باللغات العربية، الفرنسية والإنجليزية.

6-2- خدمات المكتبة: تتمثل خدمات المكتبة في كافة التسهيلات التي تقدمها من أجل استخدام مصادرها ومقتنياتها أحسن استخدام من خلال توظيف جميع مواردها لوصول الباحث للمعلومات التي تلبي احتياجاته وتتضح فيما يلي:

- خدمات البحث الببليوغرافي: تقدم المكتبة خدمات البحث عن طريق الفهارس المطبوعة ويتم البحث فيها يدويا حسب الموضوع، وعن طريق البحث في قاعدة البيانات الموجودة في الحاسوب بواسطة برنامج(finder) حسب العنوان، المؤلف أو بواسطة الكلمات الدالة عن موضوع الكتاب.

- خدمات الإعارة: وتنقسم إلى:

1- الإعارة الداخلية: هذا النوع من الإعارة خاص فقط بالوثائق المرجعية كالقواميس، الموسوعات والكتب ذات النسخ الواحدة والنادرة والإطلاع على الجريدة الرسمية ومختلف الدوريات المتوفرة.

2- الإعارة الخارجية: هي الإعارة التي يستطيع الباحث فيها إخراج الكتب والرسائل الجامعية ليطلع عليها خارج المكتبة لفترة زمنية محددة وفق شروط وضوابط الإعارة المقررة في النظام الداخلي للمكتبة.

- خدمة التوجيه: تمكن القارئ الذي يواجه صعوبات في البحث عن المعلومات من التوجه إلى المصالح المكتبية لتوجيهه وإرشاده.

7- كليات الجامعة

تمثل كل كلية في الجامعة وحدة تعليم وبحث في ميدان العلم والمعرفة، ويتضمن نشاط الكلية على الخصوص ما يلي:

- التعليم في التدرج وما بعد التدرج.

- نشاطات البحث العلمي.

- نشاطات التكوين المتواصل، تحسين المستوى وتجديد المعارف.

حيث تتشكل كل كلية من أقسام تضمن تنسيق النشاطات بينها وتحتوي على مكتبة منظمة في شكل مصالح، وتشمل عند الاقتضاء مخابر، وتنشأ أقسام ومخابر الكلية بقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي، ويشمل كل قسم فرع يحتوي على مجموعة من التخصصات يديره رئيس قسم، ويكلف هذا الأخير بضمان برمجة نشاطات التكوين والبحث في ميدانه، إنجازها، تقويمها ومراقبتها.

وتزود كل كلية بمجلس الكلية ومجلس علمي، وتوضع تحت مسؤولية عميد الكلية ويساعده في تأدية مهامه كل من:

- مدير مساعد للدراسات في التدرج.

- مدير مساعد للدراسات لما بعد التدرج والبحث العلمي.

- نائب مدير الإدارة والمالية.

- رؤساء الأقسام.

- مدير مكتبة الكلية.

وتتمثل كليات جامعة المدية في:

* كلية العلوم والتكنولوجيا.

* كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

* كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والانسانية.

* كلية الحقوق.

الفرع الثالث: الموقع الالكتروني للجامعة

تلعب وسائل الإعلام والاتصال في عالم اليوم دورا رائدا في تقدم الأمم نحو مستويات اجتماعية واقتصادية وثقافية أرقى، ذلك أن هذه الوسائل أصبحت توفر كثيرا من الجهد والوقت في الإيصال والاتصال ، وقد تم تثبيت موقع جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية على الإنترنت بهدف فتح نافذة نطل منها على العالم الخارجي لنتواصل معه على اعتبار أن هدفها يتمثل في مد جسور التواصل بين الجامعة ومحيطها القريب والبعيد، حيث أن هذا الموقع سيسهل على الأسرة الجامعية الخروج بالجامعة إلى فضاءات أوسع وأنفع سعيا إلى تحسينه شيئا فشيئا حتى يعطي صورة حقيقية عن الجامعة وعن كل ما يجري فيها من نشاطات مختلفة.

ويمكن الموقع الزائر من الاطلاع على مختلف المستجدات وآخر الأخبار حول النشاطات البيداغوجية والعلمية، الملتقيات والندوات العلمية، إضافة إلى إصدارات الجامعة من مجلات ودوريات.

كما يحتوي الموقع على عدة أقسام هي:

1- الصفحة الرئيسية: وتضم أهم المعلومات حول الجامعة من إحصائيات، التنظيم الإداري للجامعة ، محاضر الاجتماعات وغيرها.

2- الكليات: حيث يتمكن الزائر من الولوج إلى صفحة الكلية التي يريد الاطلاع عليها.

3- البحث العلمي: يحتوي هذا القسم على مشاريع البحث العلمي، مخابر البحث العلمي، مجلة البحوث والدراسات العلمية، تقنية الحساب المكثف.

4- العلاقات الخارجية: يمكن هذا القسم من التعرف على مشاريع الشراكة والتظاهرات العلية إضافة إلى معرفة كل ما يخص التربص خارج الوطن.

5- فضاء الطالب: تمكن الطالب من الاطلاع على جداول التوقيت، رزنامة الامتحانات ونتائج المداولات وغيرها من اهتمامات الطالب التعليمية.

6- المكتبة المركزية: يحتوي هذا القسم على تقديم المكتبة المركزية و إمكانياتها كم يسهل الوصول إلى مختلف مكتبات الكليات.

7- التظاهرات العلمية: يمكن هذا القسم من الاطلاع على الملتقيات والمؤتمرات الوطنية والدولية، الأيام الدراسية، الندوات العلمية والزيارات الرسمية والخاصة.

إضافة إلى تقديم بعض أرقام الهواتف الخاصة بمختلف المديريات والمصالح وبريدها الالكتروني بغية تقريب الزائر من الإدارة.

كما يسهل الموقع الولوج إلى بعض المواق عالالكترونية ذات الصلة بالتعليم العالي والبحث العلمي مثل: موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني، موقع مديرية الخدمات الجامعية، موقع مكتبة الأكاديمية العربية في الدنمارك.

أما عن تحيين الموقع فيتم بصفة دورية ودائمة تبعا للمستجدات التي تطرأ في الساحة الجامعية.

المطلب الثاني: تقديم كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

يتضمن هذا المطلب نبذة تاريخية عن الكلية وتنظيمها الإداري.

الفرع الأول: نبذة تاريخية عن الكلية

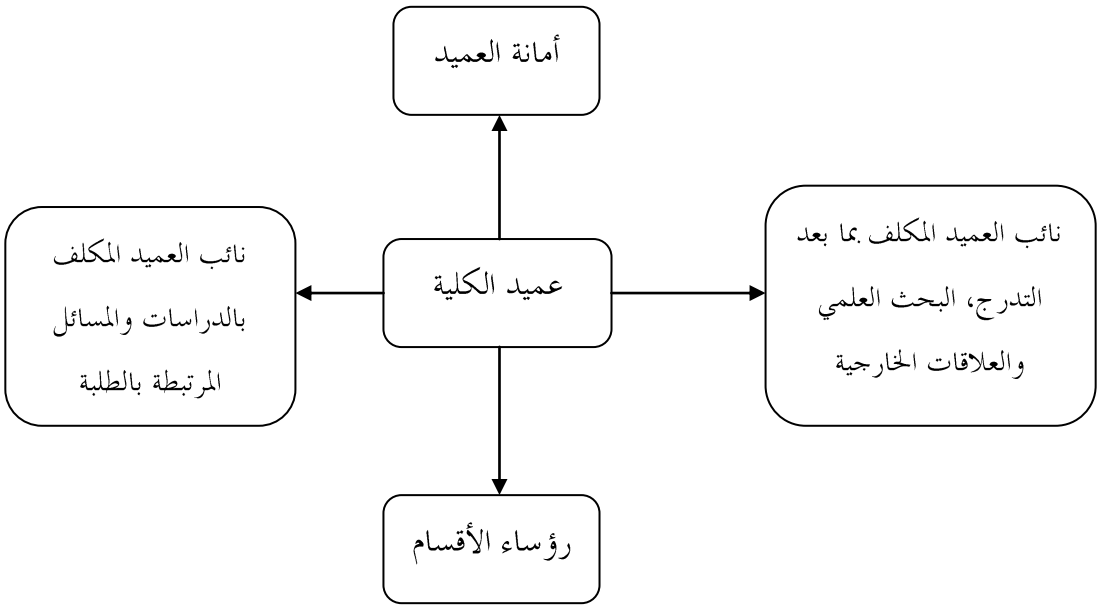
تم اعتماد كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09-11 المؤرخ في 7 محرم عام 1430 الموافق 04 يناير سنة 2009 المتضمن إنشاء جامعة المدية، وقبل هذا كان معهد علوم التسيير الذي أنشئ بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم: 02-198 المؤرخ في : 25 جويلية 2000 والمتضمن إنشاء المركز الجامعي بالمدية، ومن قبل كانت شعبة علوم التسيير مجرد دائرة من مجموعة الدوائر الموجودة بالمعهد الوطني للالكتروتقني بالمدية، حيث تم فتح هذه الشعبة مع شعبة الإعلام الآلي للتسيير مدى قصير خلال السنة الجامعية 1998-1999، ثم تم بعد ذلك مع بداية السنة الجامعية الموالية فتح جذع مشترك علوم تجارية، وخلال السنة الجامعية 2002-2003 تم فتح أيضا جذع مشترك علوم اقتصادية.

وتضمنت كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير كل الجذوع المشتركة للمدى الطويل والموجودة في الجامعات الكبرى بالإضافة إلى تخصص إعلام آلي للتسيير مدى قصير والذي انقضت آخر دفعة به مع نهاية السنة الجامعية 2010-2011. كما جرى تعميم نظام" ل. م. د" مع بداية السنة الجامعية 2010-2011 بعد أن تم الشروع في تطبيقه بداية من السنة الجامعية 2009/2008.

الفرع الثاني: تنظيم الكلية

يوضح الشكل الآتي الهيكل التنظيمي الذي يكوِّن الكلية:

الشكل رقم (9): الهيكل التنظيمي لكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير



المصدر: http://www.univ-medea.dz/ar/organigramme-fsecg

ونذكر في ما يلي مهام كل مستوى من المستويات التنظيمية للكلية:

1- مهام عميد الكلية: يتولى عميد الكلية تسيير الوسائل البشرية، المادية والمالية للكلية، وهو يتولى بهذه الصفة ما يأتي:[1]

- هو الآمر بصرف اعتمادات التسيير التي يفوضها له رئيس الجامعة.
- يعين مستخدمي الكلية الذين لم تتقرر طريقة أخرى لتعيينهم.
- يتولى السلطة السلمية ويمارسها على جميع المستخدمين الموضوعين تحت سلطته.
- يحضر اجتماعات مجلس الكلية.

يساعد عميد الكلية في مهامه:

- نائب العميد المكلف بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة.
- نائب العميد المكلف بما بعد التدرج، البحث العلمي والعلاقات الخارجية.
- الأمين العام.
- رؤساء الأقسام.
- مسؤول مكتبة الكلية.

2- مهام أمانة العميد: من بينها نذكر ما يلي:

- إدارة مكتب العميد وتنظيم جدول المواعيد ومتابعتها.
- متابعة البريد الوارد والصادر وحفظ الملفات وتنظيمها.
- القيام بأعمال الطباعة التي تكلف بها من طرف عميد الكلية.
- التنسيق مع أمانات الأقسام العلمية لإنجاز الأعمال الخاصة بالكلية.

3- مهام نائب العميد المكلف بما بعد التدرج، البحث العلمي والعلاقات الخارجية: وتتمثل في الآتي:[2]

- متابعة سير امتحانات الالتحاق بما بعد التدرج.
- أخذ أو اقتراح الإجراءات الضرورية لضمان سير التكوين لما بعد التدرج.
- السهر على سير مناقشة المذكرات وأطروحات ما بعد التدرج.

[1] الجريدة الرسمية الصادرة في 24 جمادى الثانية1424 الموافق ل 23 أوت 2003.

[2] http://www.univ-ecosetif.com/Article-167.html

- متابعة سير أنشطة البحث العلمي.
- المبادرة بأعمال الشراكة مع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.
- المبادرة بأعمال من أجل تنشيط ودعم التعاون ما بين الجامعات الوطنية والدولية.
- تنفيذ برامج تحسين مستوى الأساتذة وتجديد معلوماتهم.
- متابعة سير المجلس العلمي للكلية والمحافظة على أرشيفه.

4- مهام نائب العميد المكلف بالدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة: وتشمل الآتي:[1]

- ضمان تسيير ومتابعة تسجيلات طلبة التدرج.
- متابعة سير أنشطة التعليم وأخذ أو اقتراح على العميد كل إجراء من أجل تحسينه.
- مسك القائمة الاسمية والإحصائية للطلبة.
- جمع الإعلام البيداغوجي لفائدة الطلبة ومعالجته ونشره.

5- مهام رؤساء الأقسام: تشمل مهام رئيس القسم العلمي ما يلي:

- الإشراف على سير العملية التعليمية في القسم والعمل على تطويرها بما يخدم أهداف القسم والكلية.
- القيام بالعبء التدريسي المكلف فيه لكل فصل دراسي.
- مراقبة مواظبة الطلبة وإجراء الامتحانات للمقاييس النظرية والتطبيقية.
- إعداد البرنامج الدراسي لكل سداسي للمقاييس حسب كل شعبة أو اختصاص.
- النظر في الأعذار المقدمة من طرف الطلبة للغياب عن المحاضرات أو الامتحانات.
- الإشراف على أداء الأساتذة والمهندسين والفنيين العاملين في المخابر.
- النظر في المشاكل التي تواجه الطلبة ووضع الحلول المناسبة حسب الصلاحيات.
- توزيع المهام بين أعضاء هيئة التدريس في القسم بما يحقق حسن سير العمل.
- العمل على استقطاب الأساتذة من ذوي الخبرة والكفاءة حسب احتياجات القسم.

6- مجلس الكلية: يتشكل من:

- عميد الكلية رئيسا.

- رئيس المجلس العلمي للكلية .

[1] http://www.univ-ecosetif.com/Article-167.html

- رؤساء الأقسام

- مديري وحدات البحث .

- ممثل منتخب عن الأساتذة عن كل قسم من بين الأساتذة ذوي الرتبة الأعلى .

- ممثل منتخب من الطلبة عن كل قسم .

- ممثلين اثنين منتخبين عن الموظفين الإداريين والتقنيين وعمال الخدمات.

يحضر نواب العميد والأمين العام وكذا مسؤول مكتبة الكلية في الاجتماعات بصفة استشارية.

يتولى مجلس الكلية ما يلي:[1]

- دراسة آفاق تطوير الكلية.

- برمجة أعمال التكوين المتواصل وتحسين المستوى وتجديد المعارف.

- إعداد مشاريع ميزانية الكلية.

- دراسة تسيير الكلية.

- إعداد الحصيلة السنوية للتكوين والبحث للكلية.

- المصادقة على التقرير السنوي لنشاط الكلية الذي يقدمه العميد.

يدرس مجلس الكلية ويقترح جميع التدابير الكفيلة بتحسين سير الكلية والتشجيع على تحقيق أهدافها ويدلي برأيه في كل مسالة يعرضها عليه عميد الكلية.

7- المجلس العلمي للكلية: يضم المجلس العلمي للكلية زيادة على عميد الكلية، الأعضاء الآتين:

- نواب العميد.

[1] http://www.univ-alger.dz/univ_ar/index.php/org-direction

- رؤساء الأقسام.

- رؤساء اللجان العلمية للأقسام.

- مديري وحدات البحث.

- ممثلين اثنين منتخبين من بين الأساتذة عن كل قسم.

- مسؤول مكتبة الكلية.

يبدي المجلس العلمي للكلية آراء وتوصيات فيما يأتي:[1]

- تنظيم التعليم ومحتواه.

- تنظيم أشغال البحث.

- اقتراحات برامج البحث.

- اقتراحات إنشاء أقسام و/أو شعب ووحدات ومخابر بحث أو غلقها.

- اقتراحات فتح شعب ما بعد التدرج و تمديدها و/أو غلقها وتحديد عدد المناصب المطلوب شغلها.

- مواصفات الأساتذة والحاجات إليهم.

ويكلف زيادة على ذلك بما يأتي:

- اعتماد مواضيع البحث في ما بعد التدرج ويقترح لجانا لمناقشتها.

- اقتراح لجان التأهيل الجامعي.

- دراسة حصائل النشاطات البيداغوجية والعلمية للكلية التي يرسلها عميد الكلية إلى رئيس الجامعة مرفقة بآراء المجلس وتوصياته.

[1] الجريدة الرسمية الصادرة في 24 جمادى الثانية1424 الموافق ل 23 أوت 2003.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية عن الكلية

سنتطرق في هذا المبحث إلى التطرق لفروع التكوين المفتوحة أمام طلبة الكلية، التركيبة الطلابية وهيئة التدريس للكلية و تقديم بعض الإحصائيات بشأنها، إضافة إلى تقديم نبذة عن مكتبة الكلية و إمكاناتها من هياكل وعمال ورصيدها الوثائقي.

المطلب الأول:فروع التكوين في الكلية

تتمثل فروع التكوين في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير في ما يلي:

الفرع الأول: النظام الكلاسيكي

ويشمل ما يلي:

1- التكوين طويل المدى: يتضمن ثلاثة جذوع مشتركة تدوم بها الدراسة لمدة أربع سنوات منها سنتان بالجذع المشترك وسنتان بالتخصص تختتم بمذكرة التخرج ليتحصل بعدها الطالب على شهادة ليسانس في أحد التخصصات المرتبطة بالجذع المشترك وهي على النحو التالي:

1-1-جذع مشترك علو م التسيير: تم فتح هذه الشعبة خلال السنة الجامعية 1998-1999 وهي تضم تخصصين هما: تخصص العلوم المالية وتخصص: **إدارة** الأعمال.

1-2-جذع المشترك علوم تجارية :تم فتح هذه الشعبة مع اعتماد المعهد قانونا خلال السنة الجامعية 2000-2001 و هي كذلك تضم تخصصين هما : **التسـويق والمحاسبـة** ، وكذا تخصص المالية بداية من السنة الجامعية 2009-2010.

1-3- جذع مشترك علوم اقتصادية : حتى تتعدد فرص الاختيار لحاملي شهادة البكالوريا الجدد تم خلال السنة الجامعية 2002-2003 فتح هذه الشعبة و يوجد حاليا تخصص واحد بهذه الشعبة هو تخصص: نقود مالية وبنوك.

2- التكوين قصير المدى: يتوافر هذا النوع من التكوين بالمعهد منذ وضع ا لبنات الأولى للسعي لتوسيع تخصصات معهد الالكتروتقني إلى شعب أخرى أي مع بداية السنة الجامعية 1998-1999 ويضم تخصص: إعلام آلي للتسيير وقد تخرجت منه العديد من الدفعات ويستفيد ما نسبته 10 % من الطلبة الأوائل من إتمام الدراسة في المدى الطويل في تخصص: إدارة الأعمال.

3- الدراسات العليا: بادرت إدارة المعهد سابقا مع بداية السنة الجامعية 2006-2007 إلى فتح الدراسات العليا في تخصصين الأول بعنوان : المالية والمحاسبة والثاني بعنوان : إدارة الإعمال والتسويق غير أنه في السنة الجامعية الموالية اقتصر فتح الدراسات العليا على فرع المالية والمحاسبة كما اقتصر فتح الدراسات العليا في السنة الجامعية الموالية لها أي 2008-2009 على فرع إدارة الأعمال والتسويق و مع السنة الجامعية 2009-2010 تم إدراج تخصصين جديدين هما: تخصص الاقتصاد التطبيقي في المالية و إدارة الأعمال و تخصص الاقتصاد والمالية الدولية، ثم في السنة الجامعية 2012/2011 تم فتح تخصص جديد في فرع العلوم الاقتصادية بعنوان: مالية ونقود، أما مع مطلع السنة الجامعية 2014/2013 تم فتح تخصص: العلوم المالية.

الفرع الثاني: التكوين في إطار نظام- ل م د – L M D

شرع في التطبيق بداية من السنة الجامعية 2008-2009 في تخصصين الأول أكاديمي بعنوان: المالية والمحاسبة والثاني مهني بعنوان: مقاولاتية.

و اليوم هناك أكثر من عشر تخصصات معتمدة بالكلية كما يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم(5): تخصصات نظام ل- م- د

رقم	الفرع	التخصص	أكاديمي/ مهني	سنة الفتح
1	علوم اقتصادية	مقاولاتية	مهني	2009-2008
2		إحصاء واقتصاد تطبيقي	أكاديمي	2010-2009
3		مالية وبنوك		2012-2011
4		مالية وتأمينات		2012-2011
1		الإدارة وتسيير المؤسسة	أكاديمي	2010-2009
2		الإدارة الإقليمية والحضرية		2010-2009
3		تسيير المؤسسات الفندقية والسياحية	مهني	2010-2009

4		مالية		2012-2011
5	علوم التسيير	الطرق الكمية لمساعدة اتخاذ القرار	أكاديمي	2012-2011
1	علوم تجارية	علوم مالية ومحاسبية	أكاديمي	2009-2008
2		تسويق		2012-2011

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من الملحق رقم:01.

أما فيما يتعلق بالماستر " ل. م .د" فتتوفر ثلاث تخصصات وهي:

- تخصص المالية يندرج ضمن فرع العلوم التجارية.
- تخصص إدارة وتسيير المؤسسة يندرج ضمن فرع علوم التسيير.
- تخصص مالية وبنوك يندرج ضمن فرع العلوم الاقتصادية.

المطلب الثاني: تطور عدد الطلبة وهيئة التدريس في الكلية

يقصد بالتركيبة الطلابية عدد الطلبة وتوزيعهم على مختلف الفروع والاختصاصات، حيث قمنا بدراسة تطور عدد الطلبة في كل فرع واختصاص، إضافة إلى دراسة تطور أعضاء هيئة التدريس في الكلية، وذلك منذ فتح الكلية (المعهد سابقا).

الفرع الأول: تطور عدد الطلبة في الكلية

لقد تطور عدد الطلبة في كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير حسب الأقسام والتخصصات كما يلي:

أ- قسم علوم التسيير : يعد قسم علوم التسيير النواة الأساسية لكلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير باعتباره أول قسم تم فتحه بالمعهد سابقا مع قسم الإعلام الآلي للتسيير خلال الموسم الجامعي

1999/1998، و منذ ذلك الحين تطور عدد الطلبة سواء كان ذلك بالنسبة للجذع المشترك أو لطلبة التخصص حيث انتقل عدد طلبة السنة الأولى من 177 طالب وطالبة في الموسم 1999/1998 بهذا القسم ليتطور مع الزمن ويصل في عام 2007-2008 إلى 334 طالب وطالبة بالسنة الأولي بذات القسم بالإضافة إلى التخصصات الناتجة عنه والجدول الموالي يوضح تطور عدد الطلبة في هذا القسم:

جدول رقم(6) تطور عدد طلبة قسم علوم التسيير

السنة	الأولى	الثانية	السنة الثالثة		السنة الرابعة		المجموع
			مالية	إدارة أعمال	مالية	أدارة أعمال	
1999/1998	177	----	---	----	----	----	177
2000/1999	215	124	---	----	----	-----	339
2001/2000	282	170	68	36	-	-	556
2002/2001	317	240	73	50	66	34	780
2003/2002	272	283	151	59	74	49	888
2004/2003	258	216	186	24	147	55	886
2005/2004	343	243	110	83	179	22	980
2006/2005	298	265	148	39	107	75	932
2007/2006	272	224	200	25	141	37	899
2007/2008	334	234	148	42	183	26	967
2009/2008	287	286	138	32	135	40	918
2010/2009	184	201	189	55	123	31	783
2011-2010	////////	122	169	25	170	48	534

2012-2011	////////	16	100	12	161	21	310
2013-2012	/////	////////	24	00	90	14	125
2013-2012	/////	////////	23	00	89	15	127

المصدر: أمانة قسم علوم التسيير.

نلاحظ من خلال هذا الجدول تطورا ملحوظا لعدد الطلبة المسجلين بهذا الفرع و ذلك من السنة الجامعية 1999/1998 حيث كان يقدر ب 177 طالبا وطالبة، إلى غاية السنة الجامعية 2008/2007 حيث أصبح يقدر العدد ب 967 طالبا وطالبة، ثم سجلنا تراجعا في عدد طلبة قسم علوم التسيير منذ السنة الجامعية 2009/2008 من 918 إلى 127 طالبا وطالبة وذلك راجع لاعتماد نظام ل. م .د في السنة الجامعية 2011/2010.

ب– قسم العلوم التجارية: يعتبر قسم العلوم التجارية ثاني قسم من حيث التأسيس بعد قسم علوم التسيير سابقا وذلك منذ السنة الجامعية 2000-2001 حيث شمل هذا القسم عدد الطلبة منذ تأسيسه على النحو التالي:

جدول رقم(7) :تطور عدد طلبة قسم العلوم التجارية

السنة	الأولى	الثانية	السنة الثالثة			السنة الرابعة			المجموع
			مالية	محاسبة	تسويق	مالية	محاسبة	تسويق	
2001/2000	130	--		---		---	---	---	130
2002/2001	297	78		---		---	----	----	375
2003/2002	243	195		54	15		----	----	507
2004/2003	212	159		133	25		53	14	529
2005/2004	366	152		80	60		131	24	658
2006/2005	443	193		103	23		71	53	762

2007/2006	283	195		139	29		90	22	646
2007/2008	287	212		129	23		131	26	651
2009/2008	303	151		147	38		116	18	639
2010/2009	179	170	42	71	17		122	35	479
2010--2011	//////	131	60	71	12	42	66	14	396
2012-2011	////	20	61	48	00	58	63	14	264
2013-2012	/////	///	16	00	00	55	46	00	117

المصدر: أمانة قسم العلوم التجارية

نلاحظ من خلال الجدول أنه وعلى غرار قسم علوم التسيير فإن عدد طلبة قسم العلوم التجارية قد عرف تطورا ملحوظا منذ فتحه في السنة الجامعية 2001/2000 حيث كان يقدر ب 130 طالبا وطالبة، وقد أصبح يقدر في السنة الجامعية 2008/2007 ب 651 طالبا وطالبة، ثم تراجع عدد الطلبة من 639 إلى117 طالبا وطالبة منذ السنة الجامعية 2009/2008 إلى غاية 2013/2012 ، لنفس السبب ألا وهو اعتماد نظام ل.م.د.

ت– قسم العلوم الاقتصادية: تم فتح هذه الشعبة خلال السنة الجامعية 2003/2002، حيث تتوفر هذه الشعبة على تخصص واحد هو: نقود، مالية وبنوك، وقد تطور عدد الطلبة في هذا القسم مثل ما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (8): تطور عدد طلبة قسم العلوم الاقتصادية

السنة	الأولى	الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	المجموع
			نقود مالية وبنوك	نقود مالية وبنوك	
2003/2002	221	-------	----------	----------	221

444	----------	----------	199	245	2004/2003
747	----------	143	222	382	2005/2004
1014	138	174	264	438	2006/2005
911	175	201	315	220	2007/2006
925	193	243	207	282	2008-2007
897	210	187	223	277	2009-2008
762	153	191	228	190	2010/2009
512	174	208	130	//////////	2011-2010
366	195	153	18	//////////	2012-2011
151	123	30	//////	////	2013-2012

المصدر: أمانة قسم العلوم الاقتصادية

ث- قسم إعلام آلي للتسيير: قسم إعلام آلي للتسيير (قصير المدى) هو الشعبة الأقدم مع شعبة علوم التسيير في المعهد سابقا وقد فتحت مع العام الدراسي 1998-1999 ، غير أنه تم غلق هذه الشعبة مع بداية السنة الجامعية 2009-2010، ويوضح الجدول الآتي تطور عدد الطلبة بهذا القسم:

جدول رقم(9): تطور عدد طلبة قسم إعلام آلي للتسيير

المجموع	الثالثة	الثانية	الأولى	السنة
124	.....	----	124	1999/1998
241	.....	99	142	2000/1999
212	32	97	83	2001/2000
285	90	47	148	2002/2001

2003/2002	89	72	55	216
2004/2003	160	55	71	286
2005/2004	110	65	70	245
2006/2005	34	56	69	159
2007/2006	78	28	52	158
2008/2007	93	39	26	158
2009/2008	94	65	35	194
2010/2009	//////////	42	56	98
2011-2010	/////////	//////////////	35	35
غلق هذا الفرع في 2009-2010				

المصدر: أمانة قسم علوم التسيير

ج- قسم نظام ل.م.د:

جدول رقم (10):تطور عدد طلبة قسم نظام ل –م- د-

السنة	الجذع المشترك		الفروع					
			ع اقتصادية		ع تجارية		ع التسيير	
2009-2008	215		//		//		//	
2010-2009	254		26		140			
2011-2010	1240	الفروع	27		62		75	
		التخصصات	مقاولاتية	20	مالية ومحاسبة	126		
2012-2011	1238	الفروع	191		236		374	
		التخصصات	مالية وبنوك	11	مالية ومحاسبة	55	إدارة وتسيير	48

						المؤسسة	
				203		291	422
2013-2012	1081	الفروع		233		281	469
		التخصصات	مالية وبنوك	91	مالية ومحاسبة	191	إدارة وتسيير المؤسسة 232
			إحصاء واقتصاد تطبيقي	19			مالية 69
2013-2014		الفروع		206			
		التخصصات	مالية وبنوك	90	مالية ومحاسبة		إدارة وتسيير المؤسسة
			إحصاء واقتصاد تطبيقي				مالية

المصدر: أمانة عميد الكلية.

أما فيما يتعلق بالماستر " ل. م .د" فيبين الجدول الموالي تطور الطلبة في هذا الطور:

جدول رقم (11):تطور عدد طلبة قسم نظام ل –م– د– ماستر

السنة	الفرع	السنة	التخصص	العدد	أكاديمي/ مهني
2012-2011	علوم تجارية	الأولى	علوم مالية	131	
		الثانية	علوم مالية	//	
	المجموع السنوي			151	
2013-2012	علوم تجارية	الأولى	علوم مالية	56	
		الثانية	نفس التخصص	105	
	علوم التسيير	الأولى	إدارة وتسيير المؤسسة	52	
		الثانية	//	//	

	علوم اقتصادية	الأولى	مالية وبنوك	17	أكاديمي
		الثانية			
	المجموع السنوي			230	
2014-2013	علوم تجارية	الأولى	علوم مالية	56	
		الثانية	نفس التخصص	105	
	علوم التسيير	الأولى	إدارة وتسيير المؤسسة	52	
		الثانية	//	//	
	علوم اقتصادية	الأولى	مالية وبنوك	17	
		الثانية			
	المجموع السنوي			230	

المصدر: أمانة عميد الكلية.

ح- قسم الماجستير:

جدول رقم (12): تطور عدد الطلبة بالدراسات العليا

السنوات	التخصصات	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة3	المجموع	
2007-2006	مالية ومحاسبة	20	00		20	
	إدارة أعمال وتسويق	20	00		20	
	المجموع	40	00		40	
2008-2007	مالية ومحاسبة	20	19		39	04
	إدارة أعمال وتسويق	00	19		19	06

	المجموع	20	38		58	
2009-2008	مالية ومحاسبة	00	20	09	20	20
	إدارة أعمال وتسويق	11	00	14	10	10
	المجموع	10	20		30	
2010-2009	الاقتصاد والمالية الدولية	15	06		21	
	الاقتصاد التطبيقي في المالية و إدارة الأعمال	15	05		20	
	إدارة أعمال وتسويق	///////	10+10		20	07
	مالية ومحاسبة			14		09
	المجموع	30	21		61	
2011-2010	الاقتصاد والمالية الدولية	06+06			6	03
	لاقتصاد التطبيقي في المالية و إدارة الأعمال	05+06	15		6	07
	مالية ومحاسبة					02
	إدارة أعمال وتسويق		10			02
	المجموع	12	00		12	
2012-2011	إدارة أعمال وتسويق	00	12		12	
	الاقتصاد التطبيقي في المالية و إدارة الأعمال	00	15		15	
	الاقتصاد والمالية الدولية	00	14		14	
	مالية ونقود	10	00		10	
	المجموع	10	41		51	

2013-2012	مالية ونقود	10	10		20	
2014-2013	علوم مالية	10				

المصدر: أمانة عميد الكلية.

الفرع الثاني: هيئة التدريس والهياكل البيداغوجية للكلية

تطورت هيئة التدريس بالكلية كما ونوعا منذ فتح شعبتي علوم التسيير (مدى طويل) وإعلام آلي للتسيير (مدى قصير) إلى أن تم فتح كل التخصصات منها شعبتي العلوم التجارية والعلوم الاقتصادية والشروع من السنة الجامعية 2008-2009 في تطبيق نظام "ل.م.د" في فرعيه الأكاديمي والمهني، والجدول الآتي يوضح تطور عدد الأساتذة في الكلية:

الجدول رقم (13):تطور عدد الأساتذة الدائمين والمؤقتين في الكلية

السنة الجامعية	أستاذ التعليم العالي	أستاذ محاضر- أ	أستاذ -م- ب	أستاذ مساعد-أ	أستاذ مساعد- ب-	نفس الصنف أعلاه
2009/2008	01	02	02	17	44	36
2010/2009	2	4	06	22	45	11
2011-2010	2	07	07	36	29	41
2012-2011	02	09	06	40	42	25
2013-2012	02	12	14	37	41	15
2014-2013	04	12	18	62	17	55

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من الملحق رقم02.

ويتوافر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير على وجه التحديد قاعات ومدرجات في غاية الجودة وخصوصا نوعية التجهيزات الملحقة بالقاعات والمدرجات تتضمن 06 مدرجات و قاعة محاضرات لأكثر من 100 مقعد و 30قاعة أعمال موجهة وأربعة مخابر للإعلام الآلي موزعة وفقا للجدول الموالي:

جدول رقم (14):توزيع مخابر الإعلام الآلي

رقم	الفرع	عدد الحواسيب	النوعية
1	المخبر الأول	16	Del
2	المخبر الثاني	18	hp
3	المخبر الثالث	17	hp
4	المخبر الرابع	17	hp
المجموع	04	68	

المصدر:www.univ-medea.dz

المطلب الثالث: مكتبة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

منذ أن اقتحمت تكنولوجيا المعلومات و الحواسيب ميادين المكتبات والتوثيق مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين ، باتت هذه الأخيرة لا تستطيع الاستغناء عنها بل أصبحت تشكل جزءا لا يتجزأ في مفهومها، حتى أصبحت الإشكالية ليست في استعمالها، بل في كيفية اقتنائها و التحكم فيها، و من هذا المنطلق وعلى غرار البلدان المتقدمة، أولت الجزائر اهتماما كبيرا بهذا الموضوع ، وفتحت أسواقها الداخلية لهذه التكنولوجيا مما أدى إلى انتشارها بشكل ملحوظ ، و تعتبر المكتبات ومراكز المعلومات من بين المؤسسات التي أولت اهتماما بالغا لهذه التكنولوجيات.

الفرع الأول: تقديم المكتبة

تعد المكتبة إحدى المكونات الأساسية في المرحلة الجامعية، والتي تسعى إلى خدمة الأستاذ والطالب على وجه الخصوص وبقية المستفيدين من الفئات الأخرى بشكل عام ، وتعتمد مكتبة كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير بجامعة الدكتور يحي فارس بالمدية على توفير مصادر معلومات متنوعة (كتب ، دوريات، رسائل وأقراص مضغوطة) لخدمة الأغراض التدريسية والبحث العلمي من خلال ما تقتنيه من مصادر معلومات ذات علاقة بالتخصصات التي تدرس في الكلية.

و تتسع المكتبة لـــ 800 مقعد، حيث تتوفر على :[1]

[1] http://www.univ-medea.dz/ar/presentation-biblio-fsecg

- قاعة مطالعة للأساتذة .

- قاعات مطالعة لطلبة ما بعد التدرج و الماستر.

- ستة(06) قاعات بالنسبة للطلبة.

إضافة إلى ثلاثة قاعات للانترنت تحتوي 93 جهاز حاسوب مقسمة كالآتي:

- قاعة خاصة بالأساتذة (17 حاسوب).

- قاعة خاصة بطلبة ما بعد التدرج و الماستر (25حاسوب).

- قاعة خاصة بطلبة التدرج (51 حاسوب) .

إضافة إلى ثلاث مخازن للكتب و ثلاث فضاءات للإعارة

يدير المكتبة مسؤول يشرف على كافة العمليات و الخدمات المكتبية، تتلخص فيما يلي:

- الإشراف على الأداء المكتبي.

- تسهيل عملية الوصول إلى المعلومة عن طريق الفهارس.

- اقتراح برامج اقتناء المؤلفات و التوثيق الجامعي.

- تنظيم الرصيد الوثائقي باستعمال أحدث الطرق للمعالجة و الترتيب.

- صيانة الرصيد الوثائقي و التحيين المستمر لعملية الجرد.

- وضع الشروط الملائمة لاستعمال الرصيد الوثائقي من قبل الطلبة والأساتذة.

- مساعدة الأساتذة و الطلبة في بحوثهم البيبليوغرافية .

- تنمية الميول للمطالعة لدى الطلبة.

- المساهمة الفعالة في انشغالات الطلبة و بحوثهم العلمية.

- السهر على السير الحسن للعمل المكتبي ومتابعة الموظفين الموجودين تحت مسؤوليته.

- تدريب العاملين في حقل المكتبات من غير المتخصصين في أعمال المكتبات.

- تهيئة الجو المناسب للمطالعة.

- مواكبة التطور التكنولوجي المستخدم في مجال المكتبات.

الفرع الثاني: مصالح مكتبة الكلية

تضم مكتبة الكلية المصالح التالية:

1- مصلحة تسيير الرصيد الوثائقي:

- ضمان عمليات الفهرسة بكل أنواعها.

- إدخال البطاقات الفهرسية آليا.

- ضمان عرض الأرصدة وتيسير الوصول إليها.

- تقديم التقرير السنوي خاص بقسم المعالجة.

2- مصلحة التوجيه و البحث البيليوغرافي:

- تسيير عملية تألية الفهارس العامة للمكتبة عن طريق الفهرسة الاسترجاعية .

- ضمان البحث البيليوغرافي للباحثين.

- متابعة عملية الإعارة بقسميها الداخلية والخارجية.

- استقبال الطلبة الجدد وكذا الأساتذة، توجيههم و إرشادهم لمختلف أقسام المكتبة.

- تدريب المستفيدين على استخدام أدوات المكتبة الإرشادية.

3- مصلحة الإعلام الآلي للمكتبة:

- ضمان السير الحسن لشبكة الإعلام الآلي.

- ضمان تنظيم وتسيير قواعد البيانات.

- تسيير قاعات الانترنت.

الفرع الثالث: إحصائيات المكتبة

الجدول الموالي يوضح الرصيد الوثائقي الذي تتوفر عليه مكتبة الكلية:

جدول رقم (15): الإمكانيات الوثائقية للمكتبة

الرقم	الفرع	العناوين	عدد النسخ	
1	الكتب بالعربية	3901	15120	مجموع العناوين
2	الكتب بالفرنسية	532	1069	6314
3	مذكرات	1784	1784	
4	معاجم	50	172	مجموع النسخ
5	الموسوعات	47	121	18266

المصدر: http://www.univ-medea.dz/ar/statistique-bibilio-fsecg

نلاحظ من خلال الجدول توفر 3901 عنوان كتاب باللغة العربية أي بنسبة 88% من مجموع عناوين الكتب المتوفرة في المكتبة مقابل 532 عنوان فقط باللغة الفرنسية وذلك بنسبة 12%، وهذا ما يفسر النقص الفادح في المراجع باللغة الأجنبية حيث يعتبر ذلك عائقا أمام الطلبة في إنجاز بحوثهم ومذكراتهم، مما يؤدي بهم إلى اللجوء غالبا إلى الجامعات الأخرى من أجل الحصول على مراجع باللغة الأجنبية.

كما نسجل نقصا كبيرا في عدد المعاجم والموسوعات بالنظر لمكتبة كلية بحجم كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، وهذا ما يستوجب تعزيز الرصيد الوثائقي للمكتبة بكم مناسب من الكتب، الموسوعات والمعاجم وحتى الدوريات.

المطلب الرابع: مخابر البحث العلمي في الكلية

تتوفر الكلية على مخبرين للبحث العلمي، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية ومخبر التنمية المحلية المستدامة.

الفرع الأول: مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية

تم إنشاء مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، الذي تكمن مهمته في تسليط الضوء على اختيارات السياسات الاقتصادية الكلية والاجتماعية في إطار الاتجاه نحو المزيد من توظيف المصادر الاقتصادية والمالية الدولية لتحقيق نمو اقتصادي مستقر ومتوازن على المدى الطويل.

وتمثل أهداف هذا المخبر في الآتي:

- تفعيل وتعزيز التواصل بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي.

- عرض السياسات الاقتصادية الكلية الجديدة المنتهجة من أجل تحقيق معدلات أعلى للنمو والتنمية الاقتصادية واجتماعية إضافة إلى محاولة تصور نموذج للنمو في الجزائر في ظل المتغيرات الاقتصادية الوطنية والدولية.

- تشريح أهمية وأثار مصادر التمويل الخارجي على عملية التنمية،السبل المثلى لتوظيف الموارد المالية المتحصل عليها والحجم النسبي لمصادر التمويل الخارجي الضروري للاقتصاد الجزائري.

- البحث في ظاهرة الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات انتشارها وواقع تحرير القطاع المالي الجزائري ومتطلبات تكييفه تحصينه في مواجهة الأزمات المالية الدولية وتقليل آثارها عليه.

- المساهمة في صياغة سياسة اقتصادية (نقدية، مالية، تجارية) عمومية مناسبة في ظل الأزمات الاقتصادية التي أصبحت سمة الاقتصاد العالمي المعاصر وفي إطار تشابك المصالح الاقتصادية العالمية والآثار السلبية الناجمة عنها والتي لا يمكن لكثير من الدول تجنبها.

- عقد اتفاقيات مع مخابر بحث وطنية وأجنبية لتبادل المعارف والتجارب.

- تقديم المنشورات ونتائج البحث لذوي الاهتمام وأصحاب القرار في إطار تواصل الجامعة مع محيطها.

أما الأعمال والدراسات المنجزة في إطار المخبر فهي:

- تأطير وإعداد رسائل دكتوراه ومذكرات ماجستير و الماستر ذات العلاقة بموضوع نشاط المخبر.

- انجاز دراسات اقتصادية في إطار مشاريع فرق البحث.

- إصدار مجلة اقتصادية محكمة تساهم في ترقية وتثمين الدراسات المنجزة للباحثين من الكلية ومن خارجها .

- تنظيم الملتقيات العلمية والأيام الدراسية.

- إصدار الكتب العلمية والمطبوعات الجامعية.

يتكون المخبر من أربعة فرق، كل فرقة تضم مجموعة من الأساتذة الباحثين يترأس كل فرقة أستاذ محاضر صنف أ، ويدير المخبر أستاذ برتبة أستاذ التعليم العالي.

الفرع الثاني: مخبر التنمية المحلية المستدامة

يدرس موضوع التنمية المستدامة من الوجهة النظرية مع محاولة إيجاد حلول تطبيقية لبعض المشاكل في واقع الإقليم الجغرافي لولاية المدية.

ويهدف إلى:

- توسيع مجالات النشاطات المولدة للثروة وفرص العمل ، بما يسمح بتوسيع الوعاء الضريبي العادي ويسمح باستمرار تمويل التنمية .

- تحديد آليات لامتصاص البطالة قابلة للتصنيف على المستوى المحلي مع محاولة تجسيده محليا .

- محاولة إيجاد بدائل تنموية للتنمية المستدامة.

- آليات تجسيد التنمية المحلية المستدامة بوجه عام وعلى مستوى ولاية المدية بشكل خاص.

- إقامة اتفاقيات تعاون وشراكة مع الجامعات والمعاهد والمراكز المتخصصة وطنياً ودولياً.

– تقديم خدمات التكوين ،الرسكلة ، الاستشارات ، الدراسات المالية والاقتصادية.

يتكون المخبر من خمسة فرق، يترأس كل فرقة أستاذ برتبة أستاذ محاضر صنف أ، ويدير المخبر أستاذ محاضر صنف أ.

المبحث الثالث: بيان وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

يقوم أي بحث علمي على أساس مجموعة من الخطوات والقواعد العامة التي تتلاءم مع طبيعة هذا البحث، والتي تمنح الباحث إمكانية القيام بالتحليل العلمي والموضوعي للمعطيات التي تم جمعها من ميدان الدراسة، حيث أن نوعية البيانات المراد جمعها وطبيعة الدراسة قد ألزمتنا باعتماد الاستبانة كأداة للدراسة التطبيقية.

والاستبانة هي وسيلة من وسائل جمع البيانات، وتأتي عن طريق استمارة تضم مجموعة من الأسئلة المكتوبة حول موضوع البحث، والتي توجه للأفراد من أجل الحصول على بيانات موضوعية، كمية وكيفية.

المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة

الفرع الأول: فرضيات و مجال الدراسة

1– فرضيات الدراسة: تنبثق فرضيات الدراسة من الفرضية الرئيسية التي مفادها أن استخدام التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات يؤدي إلى تحسين مستوى أداء التكوين الجامعي، وتتلخص في الآتي:

–يؤدي توفر الإمكانيات التكنولوجية كأبرز عنصر من عناصر مقومات الأداء التعليمي إلى تحسين مستوى أداء الجامعة.

– يؤدي تطوير نشاط البحث العلمي إلى تحسين مستوى أداء الجامعة.

2– مجال الدراسة:

المجال المكاني: اقتصرت حدود الدراسة على كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، وقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية ممثلة من مجتمع الدراسة الأصلي و تمثلت في مجموعة من الأساتذة الجامعيين.

المجال الزماني: تم إعداد هذه الدراسة خلال السنة الجامعية 2014/2013.

المجال الموضوعي: تناولت هذه الدراسة البحث في اتجاهات أساتذة الكلية نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في تحسين مستوى أدائهم التعليمي، وذلك من خلال البحث في ثلاث أبعاد أساسية وهي:

- مدى توفر الوسائل التكنولوجية الحديثة الضرورية لممارسة المهام العلمية والبيداغوجية في الكلية.

- مدى توفر الإمكانيات اللازمة لإنجاز البحوث العلمية.

- تطوير أداء الجامعة ومدى مساهمة استخدام التكنولوجيا الرقمية الحديثة في ذلك.

الفرع الثاني: أدوات وأساليب الدراسة الميدانية

أ. أدوات الدراسة:

بالاعتماد على بعض الدراسات و المراجع ، تم تصميم استبيان(الملحق رقم) لغرض جمع البيانات الأولية من عينة الدراسة، وتمّ عرضها على المشرف، وبعد إجراء التّعديلات المقترحة تم توزيعها على عينة الدراسة من الأساتذة الجامعيين على اختلاف رتبهم العلمية وقد تم توزيع *65* استبانة من قبل الطالبة على أفراد عينة الدراسة، وبلغ عدد الاستبيانات المسترجعة *50* استبانة أي بنسبة *77%*، وتم استبعاد *5* استبانات لعدم استكمالها، حيث جرى فعليا تحليل*45* استبيان.

و تشتمل أداة الدراسة على الأجزاء التالية:

الجزء الأول: يتعلق بالخصائص العامة لأفراد العينة من حيث: الجنس، المؤهل العلمي والرتبة.

الجزء الثاني: ويشمل هذا الجزء العبارات التي تتكون منها الاستبانة وهي مقسمة إلى ثلاث محاور:

* المحور الأول: مقومات الأداء التعليمي لجامعة المدية، ويشتمل هذا المحور على الأبعاد التالية:
- البعد الأول: إنتاج المعرفة من العبارة 1 إلى العبارة 4.
- البعد الثاني:الحصول على المعرفة ونشرها من العبارة 5 إلى العبارة8.
- البعد الثالث: تطوير وسائل العمل البيداغوجي من العبارة 9 على العبارة 13.

وتقابل كل عبارة من عبارات المحور العبارات التالية: (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة).

* المحور الثاني: واقع البحث العلمي الجامعي الوطني، ويشمل هذا المحور على البعدين التاليين:

- البعد الأول:دور البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية من العبارة14 إلى العبارة 19.

- البعد الثاني: معوقات نشاط البحث العلمي الجامعي الوطني من العبارة 20 إلى العبارة 29.

وتقابل كل عبارة من عبارات المحور العبارات التالية: (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة).

* المحور الثالث الإمكانيات التكنولوجية الرقمية و أداء جامعة المدية، ويشتمل هذا المحور على البعدين التاليين:

- البعد الأول: مستوى التطور التكنولوجي الرقمي للجامعة من العبارة 30 إلى العبارة 32، وتقابل كل عبارة من عبارات هذا البعد العبارات التالية: (متوفرة بكثرة، متوفرة، مناسبة، غير متوفرة، غير متوفرة تماما).

- البعد الثاني: بيانات تتعلق باستخدام الأستاذ الجامعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهو يتكون من مجموع من الأسئلة تتعلق باستخدام الأستاذ الجامعي للشبكة المعلوماتية الانترنت كوسيلة من الوسائل التكنولوجية الحديثة في إنجاز البحوث العلمية وتطوير أدائه التعليمي.

حيث اشتملت الاستبانة على 5 نقاط بمقياس **ليكرت** والتي تدرجت حسب المعايير كما يلي:

- **غير موافق بشدة** (**غير متوفرة تماما: بالنسبة للبعد الأول من المحور الثالث**) بدرجة:1.

- **غير موافق** (**غير متوفرة**) بدرجة: 2.

- **محايد** (**مناسبة**) بدرجة: 3.

- **موافق** (**متوفرة**) بدرجة:4.

- **موافق بشدة** (**متوفرة بكثرة**) بدرجة: 5.

وتمّ حساب المتوسط الحسابي(المتوسط المرجح) و تحديد الاتجاه كما في الجدول التالي:

جدول رقم (*16*) : فئات مقياس ليكرت الخماسي

المتوسط المرجح	المستوى	
من 1 إلى 1.79	غير موافق بشدة	غير متوفرة تماما
من 1.8 إلى 2.59	غير موافق	غير متوفرة
من 2.6 إلى3.39	محايد	مناسبة

من 3.4 إلى 4.19	موافق	متوفرة
من 4.2 إلى 5	موافق بشدة	متوفرة بكثرة

و تم الحصول هذا الجدول كما يلي:

- حساب طول المدى :*5-1=4*.
- نقسم طول المدى على عدد الفئات فنحصل على: *4/5 = 0.8*.
- نضيف العدد *0.79* بالتدرج ابتداء من الفئة الأولى.

مع العلم انه تم أخذ طبيعة كل سؤال عند التحليل من حيث كونه سلبيا أو ايجابيا، بحيث اعتمدنا على الوسط الفرضي (*3*)، بحيث تكون درجة توفر الخاصية التي تفوق *3* متوسطة عندما تقع بين [*3- 4*[وجيدة عندما تقع بين [*4- 5*] و منخفضة عندما تقع بين [*1- 3*[.

ب. الأسلوب الإحصائي المستخدم في الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة و تحليل البيانات التي تم جمعها، تم استخدام برامج التحليل المسمى بالحزمة الإحصائية للدراسات الإجتماعية **SPSS**، و ذلك من أجل حساب:

- التكرارات والنسب المئوية للتعرف على البيانات العامة، و بيان مدى تأثيرها على استخدامات أفراد العينة.
- المتوسط الحسابي و ذلك لمعرفة مدى ارتفاع و انخفاض إجابات عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات الدراسة الأساسية.
- الانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات الدراسة، و لكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي.
- معامل ارتباط بيرسون لتحديد نوع العلاقة بين الإمكانيات التكنولوجية الرقمية المتوفرة و نشاط البحث العلمي عند مستوى معنوية 0.01، من جهة و العلاقة بين الإمكانيات التكنولوجية الرقمية المتوفرة و أداء الجامعة عند مستوى معنوية0.01.

و للتأكد من ثبات أداة الدراسة، تم إجراء تحليل درجة الثبات باستخدام معامل **كرونباخ ألفا** للأداة ككل، و يظهر الجدول الموالي قيم معامل كرونباخ ألفا لأداة الدراسة:

الجدول رقم (17): معاملات ثبات الاستبانة

الاستبانة	قيمة ألفا كرونباخ
المحور الأول مقومات الأداء التعليمي	%86.20
المحور الثاني: دور البحث العلمي	%71.30
المحور الثالث: الإمكانيات التكنولوجية الرقمية وأداء الجامعة	%80.10
الاستبانة ككل (مجموع المحاور)	%91.65

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان و spss

يوضح الجدول السابق قيم معاملات الثبات لمحاور الاستبانة الثلاثة والاستبانة ككل، ويتضح من قيمة ألفا كرونباخ للمحور الأول والمتعلق بمقومات الأداء التعليمي وهي (0.8620) حيث أن قيمتها قيمة ممتازة تدل على ثبات جيد لهذا المحور وإمكانية الاعتماد على نتائجه والاستفادة منها في التفسير والمناقشة، كما تدل قيمة ألفا كرونباخ للمحور الثاني الخاص بدور البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي (0.7130) بأنها قيمة جيدة أيضا مما يؤكد ثبات هذا المحور، كما يتضح من قيمة ألفا كرونباخ للمحور الثالث الخاص بالإمكانيات التكنولوجية الرقمية وأداء الجامعة وهي (0.8010) بأنها قيمة ممتازة وهذا يدل على ثبات المحور الثالث أيضا.

المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة

الفرع الأول: بيان وتحليل النتائج المتعلقة بالجزء الأول:

يتم في هذا الجزء عرض البيانات المتعلقة بالخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة وتشمل: الجنس، المؤهل العلمي والرتبة.

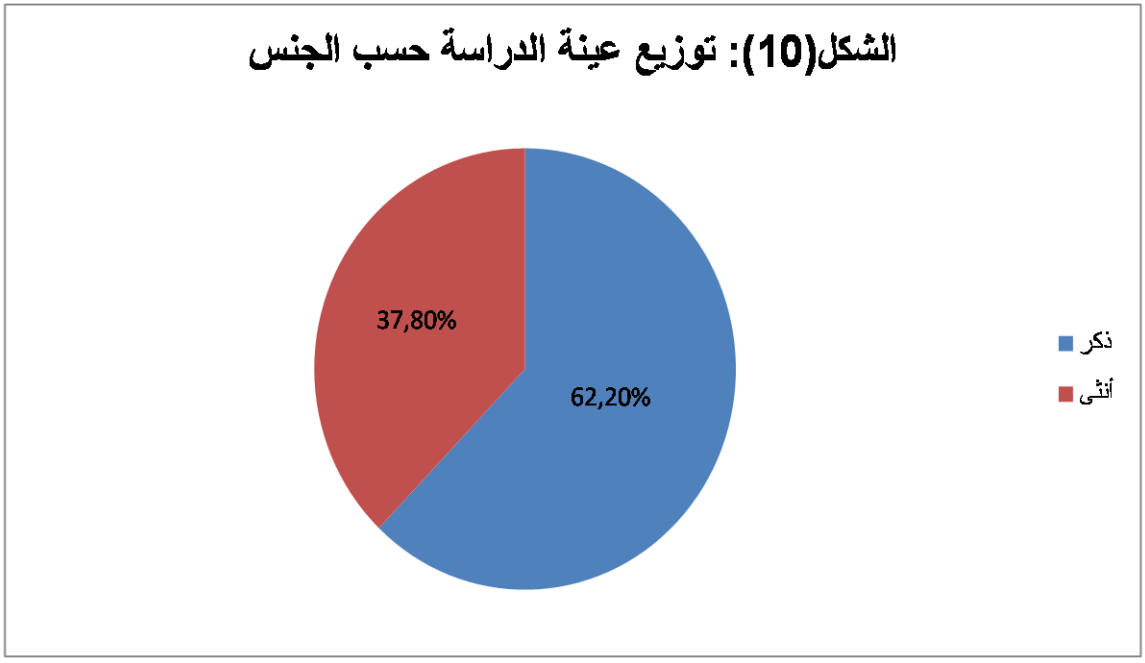
الجدول رقم (18): تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة

المتغير	الفئات	التكرار	النسبة%
الجنس	ذكر	28	62.2
	أنثى	17	37.8
المؤهل العلمي	ماجستير	32	71.1
	دكتوراه علوم	8	17.8
	دكتوراه دولة	5	11.1

	أخرى	0	0
الرتبة	أستاذ التعليم العالي	1	2.2
	أستاذ محاضر أ	4	8.9
	أستاذ محاضر ب	8	17.8
	أستاذ مساعد أ	24	53.3
	أستاذ مساعد ب	8	17.8

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان و spss.

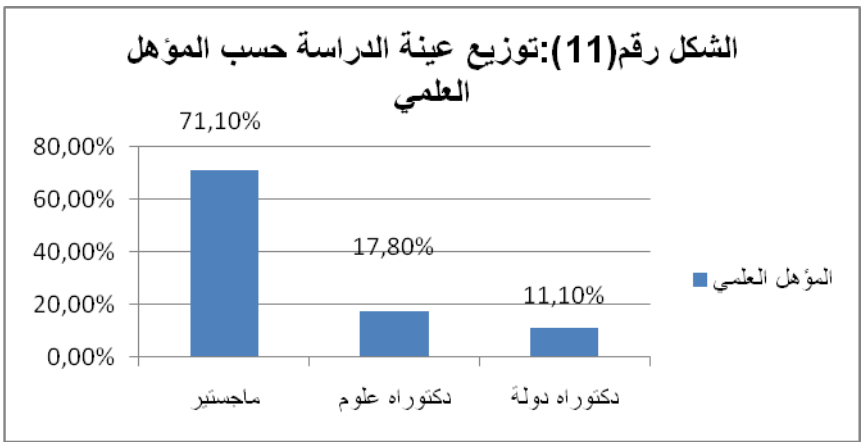
أ- توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس: وهذا مبين في الشكل الآتي:



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وspss.

نلاحظ من الشكل أن نسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث ب 24.4%، حيث أن 28 فردا من أفراد العينة الذين أجريت عليهم الدراسة من مجموع 45 فردا هم ذكور بنسبة تقدر ب (62.2%) وهي الفئة الأكبر، في حين أن 17 منهم هن إناث يمثلن نسبة تقدر ب (37.8%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة، وذلك لأن مجتمع العينة أصلا كانت نسبته الأكبر مكونة من الذكور.

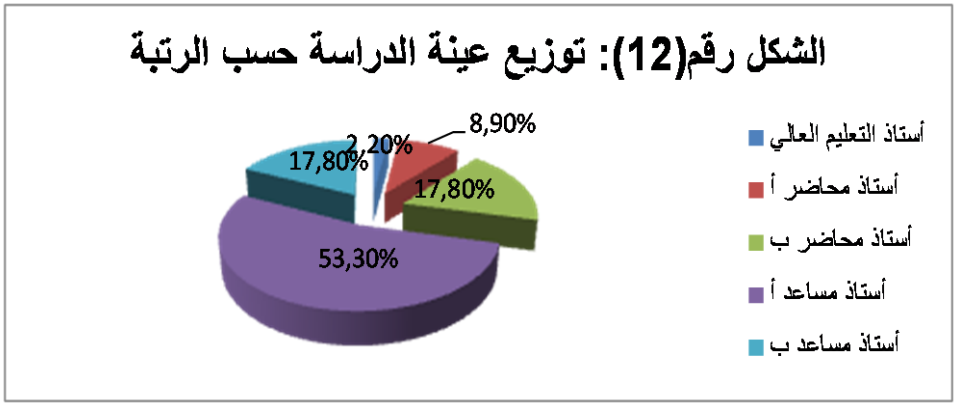
ب- توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي: وهذا مبين في الشكل الآتي:



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان و spss.

يوضح الشكل السابق توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي، بحيث أن 71.10% من الأساتذة لديهم شهادة ماجستير، يليهم الأساتذة الذين يحوزون على شهادة دكتوراه علوم بنسبة 17.8%، ثم يأتي الأساتذة الذين يمتلكون شهادة دكتوراه دولة بنسبة 11.1%، ويستنتج من هذا الشكل أن أغلب أفراد العينة لديهم شهادة ماجستير.

ت- توزيع عينة الدراسة حسب الرتبة: الشكل الموالي يبين توزيع أفراد العينة حسب رتبهم:



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وspss.

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن معظم عينة الدراسة هم أساتذة مساعدون صنف أ بنسبة (53.3%)، يليهم الأساتذة من الصنفين: أستاذ مساعد صنف ب وأستاذ محاضر صنف ب بنسبة (17.8%) لكل منهما، ثم يأتي بعدهم الأساتذة المحاضرون صنف أ بنسبة (8.9%)، وفي الأخير أساتذة التعليم العالي بنسبة ضئيلة (2.2%).

الفرع الثاني: تحليل نتائج الجزء الثاني من الاستبيان

1- النتائج المتعلقة برأي مفردات عينة الدراسة حول مقومات الأداء التعليمي لجامعة المدية

من أجل معرفة آراء أفراد العينة حول مقومات الأداء التعليمي لجامعة المدية تم تقسيم هذا المحور إلى 13 عبارة (من العبارة 1 إلى العبارة 13)، ومن أجل حوصلة النتائج تم حساب التكرارات النسبية، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول الموالي يوضح النتائج التي تم التوصل إليها.

جدول رقم(19): رأي مفردات عينة الدراسة حول توفر مقومات الأداء التعليمي في جامعة المدية

الرقم	محتوى العبارة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة				
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد				
		النسبة%	النسبة%	النسبة%	النسبة%	النسبة%				
1	تعمل الجامعة على تهيئة بيئة العمل للمساعدة على الإبداع والابتكار	4	11	4	17	9	2.64	1.300	محايد	12
		7.8	21.6	7.8	37.8	20				
2	تعمل الجامعة على إعداد آليات تحفيزية لتشجيع الجهود الإبداعية والمعرفية	2	5	24	9	5	2.78	0.951	محايد	10
		4.4	11.1	53.3	20	11.1				
3	تشجيع الجامعة المبادرات والاقتراحات الجديدة المقدمة من طرف الأساتذة وتتبناها	8	23	6	7	1	3.69	0.996	موافق	1
		17.8	51.1	15.6	13.3	2.2				
4	تتبنى الإدارة العامة للجامعة منهج إدارة	1	8	3	29	4	2.40	0.963	غير موافق	13

	الجودة الشاملة من أجل تحسين مستوى الأداء الوظيفي للجامعة	2.2	17.8	6.7	64.4	8.9				
5	تقوم الجامعة بالتعاون والتنسيق مع جامعات أخرى في مجالات البحث العلمي والتعليم بما يتيح تبادل الخبرات والمعلومات الجديدة	3	19	6	12	5	**3.07**	**1.195**	**محايد**	**7**
		6.7	37.3	11.8	26.7	11.1				
6	الحضور الدائم والمتواصل للجامعة في المحافل العلمية وورشات العمل الوطنية والدولية	7	23	2	8	5	**3.42**	**1.270**	**موافق**	**2**
		15.6	51.1	4.4	17.8	11.1				
7	تعمل الجامعة على استقطاب الكفاءات من خارج الجامعة للاستفادة من خبراتهم وللمساعدة على نقل الممارسات الجديدة وتطوير المهارات	7	21	4	9	4	**3.40**	**1.232**	**موافق**	**3**
		15.6	46.7	8.9	20	8.9				
8	تهتم الجامعة بالاطلاع على تجارب التعليم الأجنبية الناجحة ومحاولة تبنيها	7	10	7	13	8	**2.89**	**1.369**	**محايد**	**9**
		15.6	22.2	15.6	28.9	17.8				
9	تخصص الجامعة موارد مالية مناسبة للحصول على الوثائق العلمية وتساعد على نشرها والاطلاع عليها	2	11	20	9	3	**3**	**0.953**	**محايد**	**8**
		4.4	24.4	44.4	20	6.7				

10	تسعى الجامعة إلى تجهيز المرافق البيداغوجية والعلمية بأحدث النظم والتقنيات الرقمية من أجل تطوير طرق العمل	6	20	1	12	6	**3.18**	**1.336**	**محايد**	**6**
		13.3	44.4	2.2	26.7	13.3				
11	تعمل الجامعة على تطوير قدرات هيئة التدريس وذلك من خلال عمل دورات تدريبية وتنظيم تربصات خارج الوطن	4	23	6	3	9	**3.22**	**1.312**	**محايد**	**5**
		8.9	51.1	13.3	6.7	20				
12	تحفيز وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على استخدام وسائل العرض والبرمجيات الحديثة في التدريس	7	9	3	15	11	**2.69**	**1.443**	**محايد**	**11**
		15.6	20	6.7	33.3	24.4				
13	تعمل الجامعة على تمكين الأساتذة من الحصول على النظم والتجهيزات الرقمية الضرورية لممارسة مهامهم العلمية والبيداغوجية	6	22	5	5	7	**3.33**	**1.297**	**محايد**	**4**
		13.3	48.9	11.1	11.1	15.6				
	المتوسط الكلي لمدى توفر مقومات الأداء التعليمي في الجامعة						**3.05**	**0.335**	**محايد**	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وspss.

يتضح من خلال الجدول السابق أن اتجاه معظم أفراد العينة حول توفر مقومات الأداء التعليمي في جامعة المدية كان **محايدا**، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي العام المرجح لهذا المحور إذ بلغ 3.05 بانحراف معياري قدره 0.335 مما يشير إلى عدم وجود تباين كبير في اتجاهات الأساتذة حول ما جاء في المحور.

وقد كان ترتيب عبارات هذا المحور حسب درجة الموافقة عليها على النحو التالي:

* جاءت العبارة 3 في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ متوسطها الحسابي 3.69 و انحرافها المعياري 0.996، وعليه تقع هذه العبارة ضمن مجال اتجاه **موافق**، أي أن أغلب أفراد العينة يتفقون على أن الجامعة تشجع المبادرات والاقتراحات الجديدة المقدمة من طرف الأساتذة وتتبناها، ويبرر ذلك بأن هذا التشجيع من قبل الجامعة يتم من خلال تبنيها لمختلف الاقتراحات المقدمة من طرف الأساتذة الجامعيين في جميع الميادين العلمية والبيداغوجية.

* جاءت العبارة 6 في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 3.42 وانحراف معياري قدره 1.270، إذ تقع هذه العبارة في مجال اتجاه **موافق** حسب مقياس ليكرت الخماسي، حيث أن ما يقارب 66.7% يوافقون على أن للجامعة حضورا دائما ومتواصلا في المحافل العلمية و ورشات العمل الوطنية والدولية، وقد جاء تبرير هذه النتيجة على أن جامعة المدية وخاصة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير تشارك بصفة دائمة في الملتقيات العلمية ومختلف الندوات والمؤتمرات التي تعقد على المستوى الوطني و الدولي.

* جاءت العبارة 7 في المرتبة الثالثة وقد حصلت على متوسط حسابي يقدر ب 3.40 أي أنها تقع في مجال اتجاه **موافق**، إذ يرى معظم أفراد العينة أن الجامعة تعمل على استقطاب الكفاءات من خارج الجامعة للاستفادة من خبراتهم وللمساعدة على نقل الممارسات الجديدة وتطوير المهارات، حيث يتم هذا عن طريق برمجة أيام دراسية وملتقيات على مستوى الجامعة يشارك فيها أساتذة من مختلف جامعات الوطن، يقدمون فيها آخر الانجازات والدراسات العلمية في عديد التخصصات، ويسجل وجود تباين كبير في إجابات المبحوثين على هذه العبارة وهذا ما يعكسه ارتفاع قيمة الانحراف المعياري لها والتي بلغت 1.232.

* جاءت العبارة 13 في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي مرجح قدر ب3.33 وانحراف معياري 1.297، حيث حصلت هذه العبارة على درجة **محايد** كونها تقع ضمن الفئة الثالثة من مقياس ليكرت الخماسي، أي أن اتجاه أفراد العينة حول تمكين الجامعة للأساتذة من الحصول على النظم والتجهيزات الرقمية الضرورية لممارسة مهامهم العلمية والبيداغوجية كان محايدا، وتعليل ذلك هو أن هناك تحفظا ملموسا حول ما جاء في العبارة إذ يوجد تفاوت في نسبة الاستفادة من بعض التجهيزات الرقمية.

* جاءت العبارة 11 في المرتبة الخامسة وقدر متوسطها الحسابي ب 3.22 وانحرافها المعياري 1.312 وهي قيمة تدل على تشتت كبير في آراء المبحوثين حول ما جاء في العبارة، والتي تقع ضمن مجال اتجاه **محايد**، أي أن أفراد العينة محايدون بشأن تطوير الجامعة لقدرات هيئة التدريس وذلك من خلال عمل دورات تدريبية وتنظيم تربصات خارج الوطن، و لم يتم تقديم تفسير لهذه النتيجة من طرف المبحوثين.

* جاءت العبارة 10 في المرتبة السادسة من حيث درجة الموافقة عليها بمتوسط حسابي مرجح قدره 3.18 ، كما قدر انحرافها المعياري ب 1.336 ، وعليه تقع هذه العبارة في فئة **محايد**، مما يدل على أن اتجاه أفراد العينة كان محايدا حول سعي الجامعة إلى تجهيز المرافق البيداغوجية والعلمية بأحدث النظم والتقنيات الرقمية من أجل تطوير طرق العمل، وجاء تبرير حصول هذه العبارة على المرتبة السادسة على وجود نقص وليس انعدام في تجهيز مختلف المرافق البيداغوجية والعلمية بتكنولوجيات الاتصال الحديثة.

* جاءت العبارة 5 في المرتبة السابعة و قدر متوسطها الحسابي ب 3.07 وانحرافها المعياري بلغت قيمته 1.195، وقد حصلت هذه العبارة على درجة **محايد**، حيث كان أفراد العينة محايدون بشأن قيام الجامعة بالتعاون والتنسيق مع جامعات أخرى في مجالات البحث العلمي والتعليم بما يتيح تبادل الخبرات والمعلومات الجديدة، حيث أن نسبة الموافقين على هذه العبارة مقدرة ب 44% بنما نسبة غير الموافقين كانت 37.8 أي أن هناك تقارب في نسب الموافقة و عدم الموافقة على مضمون العبارة، وتم تعليل هذه المرتبة بوجود نوع من التنسيق والتعاون مع الجامعات الأخرى ولكنه محدود.

* جاءت العبارة 9 في المرتبة الثامنة من حيث درجة الموافقة عليها و كانت قيمة المتوسط الحسابي المرجح لها 3 بينما انحرافها المعياري بلغ 0.953 وهذا يدل على عدم وجود تباين كبير في إجابات المبحوثين، إذ وقعت هذه العبارة ضمن مجال اتجاه **محايد**، وقد تضمنت العبارة تخصيص الجامعة موارد مالية مناسبة للحصول على الوثائق العلمية وتساعد على نشرها والاطلاع عليها، أما عن سبب حصول العبارة على هذه المرتبة فهو عدم كفاية الوثائق العلمية التي تتوفر عليها الجامعة وهذا ما يستوجب تخصيص موارد مالية أكثر حتى تستوفي القدر المطلوب من هذه الوثائق.

* جاءت العبارة 8 في المرتبة التاسعة من حيث درجة الموافقة عليها و قدر متوسطها الحسابي ب 2.89 وانحرافها المعياري 1.369، وعليه فقد وقعت هذه العبارة ضمن مجال اتجاه **محايد**، وكان مضمون هذه العبارة هو أن الجامعة تهتم بالاطلاع على تجارب التعليم الأجنبية الناجحة وتحاول تبنيها، وجاء تبرير هذه النتيجة بأن تطبيق المناهج والطرق البيداغوجية والعلمية الأجنبية في الجامعة هو أمر صعب ويتطلب تنسيق الجهود ووضع الخطط والسياسات الملائمة.

* جاءت العبارة 2 في المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي مرجح قدره 2.78، وهذا يدل على أن اتجاه هذه العبارة هو **محايد**، وقد بلغ الانحراف المعياري لها 0.951 أي عدم وجود تباين كبير في إجابات المبحوثين حول عمل الجامعة على إعداد آليات تحفيزية لتشجيع الجهود الإبداعية والمعرفية.

* جاءت العبارة 12 في المرتبة الحادية عشر وقدر متوسطها الحسابي ب 2.69 وانحرافها المعياري بلغ 1.443 وهي قيمة مرتفعة تعكس التباين الكبير في إجابات المبحوثين حول ما جاء في العبارة، والتي تقع ضمن مجال اتجاه **محايد**، وتضمنت هذه العبارة تحفيز وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على استخدام وسائل العرض والبرمجيات الحديثة في التدريس، حيث جاء تبرير هذه المرتبة أن هذا التحفيز على استخدام التقنيات الحديثة في التدريس يتطلب توفيرها بالعدد والنوعية الكافيين.

* جاءت العبارة 1 في المرتبة الثانية عشر بمتوسط حسابي قدره 2.64 وانحراف معياري 1.300، وعليه تقع هذه العبارة ضمن مجال اتجاه **محايد**، حيث كان مضمونها "تعمل الجامعة على تهيئة بيئة العمل للمساعدة على الإبداع والابتكار"، إذ لم يوافق 57.8% من أفراد العينة على ما جاء في العبارة، أما عن تعليل عدد منهم على هذه النتيجة هو أنه لا توجد بيئة مهنية تشجع الأستاذ وبخاصة الأستاذ الباحث على الإبداع والتطوير في مجال تخصصه.

* جاءت العبارة 4 في المرتبة الثالثة عشر بمتوسط حسابي 2.40 مرجح وانحراف معياري 0.963، وعليه فقد وقعت هذه العبارة ضمن مجال اتجاه **غير موافق**، إذ أن ما يفوق 73% من أفراد العينة **لا يوافقون** على أن الإدارة العامة للجامعة تتبنى منهج إدارة الجودة الشاملة من أجل تحسين مستوى الأداء الوظيفي للجامعة، وجاء تبرير حصول العبارة 4 على هذه المرتبة بأن إدارة الجامعة لا تتوفر على جميع متطلبات اعتماد منهج إدارة الجودة الشاملة.

2- النتائج المتعلقة برأي مفردات عينة الدراسة حول واقع البحث العلمي الجامعي الوطني

تم تخصيص عبارات الاستبيان من العبارة 14 إلى العبارة 29 لدراسة اتجاهات أفراد العينة حول واقع البحث العلمي الجامعي الوطني، وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة على هذا المجال، والجدول رقم () يوضح إجابات المبحوثين حول هذا البعد.

جدول رقم(20): رأي مفردات عينة الدراسة حول واقع البحث العلمي الجامعي الوطني

الرقم	محتوى العبارة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة				
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد				
		النسبة%	النسبة%	النسبة%	النسبة%	النسبة%				
14	يعتبر البحث العلمي محركا أساسيا لحركية التنمية الاقتصادية والاجتماعية	16	18	0	9	2	3.82	1.248	موافق	1
		35.6	40	0	20	4.4				
15	يساهم البحث العلمي في تحسين مؤشرات تنافسية الجامعة الجزائرية	13	20	0	11	1	3.73	1.195	موافق	2
		28.9	44.4	0	24.4	2.2				
16	يلعب البحث العلمي دورا كبيرا في تحسين الوضعية التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية	12	17	1	10	5	3.47	1.392	موافق	4
		26.7	37.8	2.2	22.2	11.1				
17	يمكن البحث العلمي من تخفيض مستوى الاعتماد على خدمات الاستشارة الهندسية والتقنية الأجنبية وتقليل تكاليفها	9	15	3	10	8	3.16	1.445	محايد	6
		20	33.3	6.7	22.2	17.8				
18	يعمل البحث العلمي على تسهيل تأقلم التكنولوجيا	12	14	4	11	4	3.42	1.357	موافق	5

	الأجنبية المستوردة مع الظروف المحلية	26.7	31.1	8.9	24.4	8.9				
19	يلعب البحث العلمي دورا كبيرا في ترقية قدرات الموارد البشرية الوطنية وتحقيق تطلعاتها نحو الإبداع والتطوير	14	17	5	4	5	**3.69**	**1.311**	موافق	**3**
		31.1	37.8	11.1	8.9	11.1				
	المتوسط الكلي لدور البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية						**3.54**	**0.665**	موافق	/
20	يعاني البحث العلمي من نقص التمويل وعدم تنوع مصادره	15	18	4	5	3	**3.82**	**1.211**	موافق	**4**
		33.3	40	8.9	11.1	6.7				
21	غياب سياسة واضحة لتثمين وتفعيل نتائج البحث العلمي الجامعي	18	15	4	7	1	**3.93**	**1.156**	موافق	**2**
		40	33.3	8.9	15.8	2.2				
22	عدم فعالية المعايير والآليات المستخدمة حاليا في قياس وتقييم نتائج البحث العلمي الوطني	15	15	3	9	3	**3.67**	**1.314**	موافق	**8**
		33.3	33.3	6.7	20	6.7				
23	عدم ملائمة المنتوج البحثي الجامعي للاحتياجات الحقيقية للمؤسسات الوطنية وضعف قدرته على حل المشكلات المطروحة أمامها	13	19	6	5	2	**3.80**	**1.120**	موافق	**5**
		28.9	42.2	13.3	11.1	4.4				
24	ضعف القدرة التنافسية للمنتوج	15	14	4	8	4	**3.62**	**1.353**	موافق	**9**

	البحثي الوطني في السوق الوطنية	33.3	31.1	8.9	17.8	8.9				
25	قلة المخابر على مستوى الجامعات وضعف تجهيزها	16	15	5	6	3	**3.78**	**1.259**	موافق	**6**
		35.6	33.3	11.1	13.3	6.7				
26	عدم تجهيز المكتبات الجامعية بوسائط حديثة تسهل الوصول إلى مصادر المعلومات الحديثة	7	10	5	14	9	**2.82**	**1.403**	محايد	**10**
		15.6	22.2	11.1	31.1	20				
27	ضعف الحوافز المادية المقدمة للباحثين	19	17	0	6	3	**3.96**	**1.261**	موافق	**1**
		42.2	37.8	0	13.3	6.7				
28	ضعف إمكانيات التعاون والتبادل بين الجامعات	15	16	3	9	2	**3.73**	**1.250**	موافق	**7**
		33.3	35.6	6.7	20	4.4				
29	وجود بيئة اجتماعية ومهنية لا تشجع الأستاذ الباحث على التفرغ لنشاط البحث العلمي	17	17	2	6	3	**3.87**	**1.254**	موافق	**3**
		37.8	37.8	4.4	13.3	6.7				
	المتوسط الكلي لمعوقات نشاط البحث العلمي						**3.7**	**0.559**	موافق	
	المتوسط الكلي لواقع البحث العلمي الجامعي الوطني						**3.64**	**0.405**	موافق	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان و spss.

وفق ما جاء في الجدول أعلاه، فإن هذا المحور والمتعلق بواقع البحث العلمي الجامعي الوطني يقسم إلى بعدين هما:

– دور البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والذي حصل على متوسط حسابي كلي يقدر ب 3.54 أي أن إجابات المبحوثين تقع ضمن مجال درجة **موافق**، وهذا يدل على أن أفراد العينة يعتبرون البحث العلمي ركيزة أساسية في حركية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

حيث تحصلت العبارات من 14 إلى19 على الترتيب التالي:

* جاءت العبارة 14 في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة عليها، وذلك بمتوسط حسابي مرجح قدره 3.82، وعليه فإن هذه العبارة تدخل ضمن مجال اتجاه **موافق**، أي أن معظم أفراد العينة يوافقون على أن البحث العلمي يعتبر محركا أساسيا لحركية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد بلغت قيمة الانحراف المعياري 1.248 أي أن هناك تباينا كبيرا في اتجاهات المبحوثين، وقد جاء تبرير هذه النتيجة إلى أن البحث العلمي يساهم في حل المشاكل التي تواجه المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية على اختلاف أنواعها.

* جاءت العبارة 15 في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي يقدر ب 3.73 وبانحراف معياري 1.195، أي أن هذه العبارة تقع ضمن مجال اتجاه **موافق**، وهذا ما تؤكده نسبة 73.3% من أفراد العينة يوافقون على مساهمة البحث العلمي في تحسين مؤشرات تنافسية الجامعة الجزائرية، وذلك لأن كلما كان البحث العلمي على قدر من التطور سواء من حيث الكم أو النوعية كلما زاد ذلك من القدرة التنافسية للجامعة.

* جاءت العبارة 19 في المرتبة الثالثة بمتوسط قدره 3.69 وبانحراف معياري قيمته 1.311، وعليه تقع هذه العبارة ضمن مجال اتجاه **موافق**، أي أن أفراد العينة يوافقون على أن البحث العلمي يلعب دورا كبيرا في ترقية قدرات الموارد البشرية الوطنية وتحقيق تطلعاتها نحو الإبداع والتطوير، ويعزى ذلك لكون البحث العلمي يساهم في تحسين مستوى أداء الكفاءات البشرية في مجالات تخصصها بل وحتى يخلق روح الابتكار والتجديد وهذا ما يؤدي إلى زيادة المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.

* جاءت العبارة 16 في المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة عليها وذلك بمتوسط حسابي يقدر ب 3.47 وبانحراف معياري قدره 1.392، حيث تقع هذه العبارة في مجال اتجاه **موافق** مما يدل على أن أغلب المبحوثين يتفقون على أن للبحث العلمي دور كبير في تحسين الوضعية التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية، حيث أن تنافسية المؤسسات الاقتصادية الوطنية تزيد بزيادة مستوى أداء مواردها البشرية والذي يتطلب القدرة على الإبداع والتطوير .

* جاءت العبارة 18 في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره 3.42 وبانحراف معياري يقدر ب 1.357 أي أن هناك تباينا كبيرا في اتجاهات أفراد العينة حول ما جاء في العبارة والتي تدخل ضمن مجال اتجاه **موافق**، حيث

أن أكثر من 57% من المبحوثين يتفقون على تسهيل البحث العلمي لتأقلم التكنولوجيا الأجنبية المستوردة مع الظروف المحلية، وقد علل بعض المبحوثين هذا بأن البحث العلمي يمكن من دراسة الخصائص التكنولوجية لمختلف التقنيات المستوردة من حيث طريقة التصميم، كيفية الاستخدام وطريقة الصيانة، ثم محاولة تكييف هذه الخصائص مع المتطلبات المحلية من حيث الاستخدام خاصة و خاصة الصيانة.

* جاءت العبارة 17 في المرتبة السادسة من حيث درجة الموافقة عليها، وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.16 وانحراف معياري قيمته 1.445 ما يدل على تشتت كبير في اتجاهات أفراد العينة حول ما جاء في العبارة، فقد ورد في هذه العبارة أن البحث العلمي يخفض من مستوى الاعتماد على خدمات الاستشارة الهندسية والتقنية الأجنبية و يقلل من تكاليفها، وكان اتجاه المبحوثين نحو هذه العبارة **محايدا**، باعتبار أن هناك من يوافق على ما تضمنته العبارة وهناك من لا يوافق، وتبرير ذلك أن البحث العلمي لابد له من تحفيز وتدعيم مادي وتطبيق نتائجه على أرض الواقع حتى يتمكن من تقليل تكاليف الاستشارة التقنية الأجنبية حيث أن الدول المتقدمة تحتكر بعض التكنولوجيات وأساليب الصيانة حتى يلجأ إليها المستوردون دائما.

– معوقات نشاط البحث العلمي الجامعي الوطني والذي حصل على متوسط حسابي قدره 3.7 الذي يقع ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي التي تشير إلى درجة **موافق**، مما يدل على أن أفراد العينة يتفقون على أن نشاط البحث العلمي الجامعي يعاني من معوقات تحد من تفعيل وتثمين نتائجه.

أما عن ترتيب عبارات هذا البعد والتي تنحصر من العبارة20 إلى العبارة 29 فجاء كما يلي:

* جاءت العبارة 27 في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة عليها بمتوسط حسابي قدره 3.96 وانحراف معياري 1.261، وعليه تقع هذه العبارة ضمن مجال اتجاه **موافق**، حيث أن ما يفوق نسبة 80% من المبحوثين يوافقون على ما جاء في هذه العبارة وهو ضعف الحوافز المادية المقدمة للباحثين، إذ يعتبرونه السبب الأول لتدهور وضعية البحث العلمي في بلادنا، وأنه أكثر المعوقات تأثيرا على مستوى تطوير البحثين لمهاراتهم في مجال البحث العلمي.

* جاءت العبارة 21 في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره 3.93 وانحراف معياري 1.156، بحيث وقعت هذه العبارة ضمن مجال اتجاه **موافق**، أي أن أفراد العينة يعتبرون غياب سياسة واضحة لتثمين نتائج البحث العلمي ثاني عامل من العوامل المعوقة لنشاط البحث العلمي الجامعي الوطني. وتبرير ذلك أن الباحث يفقد الرغبة في مواصلة مسيرته البحثية إن لم تؤخذ نتائج أبحاثه بعين الاعتبار وتطبق في الميدان المناسب، بل تبقى حبيسة الأدراج.

* جاءت العبارة29 في المرتبة الثالثة والتي تضمنت وجود بيئة اجتماعية ومهنية لا تشجع الأستاذ الباحث على التفرغ لنشاط البحث العلمي حيث حصلت على درجة **موافق** بمتوسط حسابي مرجح قدره 3.87 وبانحراف معياري 1.254، حيث اتجه أغلب أفراد العينة إلى أن السبب الثالث وراء عدم تطور نشاط البحث العلمي الجامعي هو سوء الوضعية الاجتماعية التي يعيشها ويأتي في مقدمتها مشكل السكن، إضافة إلى العوامل المهنية التي تحول دون تمكن الأستاذ من إنجاز البحوث العلمية من كثافة في البرنامج التدريسي إلى فترات الامتحانات والمداولات....الخ.

* جاءت العبارة 20 في المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة عليها، وقد بلغ متوسطها الحسابي 3.82 وذلك بانحراف معياري قدره 1.211، وعليه تقع هذه العبارة في الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي التي تقابل درجة **موافق**، حيث تضمنت نقص تمويل البحث العلمي وعدم تنوع مصادره وقد اتجه معظم المبحوثين إلى كون هذا رابع سبب يضاف إلى قائمة معوقات نشاط البحث العلمي حيث يعتمد إعداد مشاريع البحث العلمي بالدرجة الأولى على مصادر التمويل التي يجب أن تكون متنوعة مابين القطاع العام أو القطاع الخاص، وأن يكون التمويل بميزانيات كافية لتغطية كافة النفقات اللازمة.

* جاءت العبارة 23 في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره 3.80 وانحراف معياري 1.120، وعلية تقع هذه العبارة ضمن مجال اتجاه **موافق**، حيث أن أغلب أفراد العينة يوافقون على عدم ملائمة المنتوج البحثي الجامعي للاحتياجات الحقيقية للمؤسسات الوطنية وضعف قدرته على حل المشكلات المطروحة أمامها، وهذا راجع لعدم التنسيق بين المؤسسات الجامعية والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، حيث يقترح بعض المبحوثين ضرورة إجراء تربصات إجبارية لفائدة الطلبة والأساتذة على مستوى هذه المؤسسات من أجل الاطلاع عن قرب على الوضعية التي تسودها والمشاكل التي تعاني منها، الأمر الذي من شأنه توضيح الصورة أمام الباحثين حول مواصفات ونوعية البحوث التي عليهم القيام بها.

* جاءت العبارة 25 في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي يقدر ب 3.78 وبانحراف معياري 1.259، وعليه فإن هذه العبارة تقع في فئة اتجاه **موافق**، مما يدل على أن معظم أفراد العينة يوافقون على أن هناك نقصا في عدد المخابر على مستوى الجامعات وضعف تجهيزها، حيث جاء تعليل هذه النتيجة بأن قلة المخابر تحول دون تمكن الباحثين من إنجاز بحوثهم كما يعتبر ضعف تجهيزها بما يلزم من أجهزة ومعدات عائقا أمام تنفيذ مختلف المشاريع البحثية.

* جاءت العبارة 28 في المرتبة السابعة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ متوسطها الحسابي 3.73 وانحرافها المعياري 1.250، أي أن هناك تباينا كبيرا في إجابات المبحوثين، وقد وقعت هذه العبارة ضمن مجال

اتجاه **موافق**، حيث وافقت نسبة 68.9% من أفراد العينة على أن ضعف إمكانيات التعاون والتبادل بين الجامعات يعد عائقا أما تطور نشاط البحث العلمي الجامعي، فهم يجمعون على أن التعاون في مجال البحث العلمي، تبادل الخبرات و تشكيل فرق بحث مشتركة من شأنه الدفع بنشاط البحث العلمي الجامعي نحو الرقي والتطور.

* جاءت العبارة 22 في المرتبة الثامنة، بمتوسط حسابي قدره 3.67 وانحراف معياري قيمته 1.314، حيث حصلت على درجة **موافق**، وذلك لاتجاه أغلب المبحوثين نحو عدم فعالية المعايير والآليات المستخدمة حاليا في قياس وتقييم نتائج البحث العلمي الوطني.

* جاءت العبارة 24 في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي قدر ب 3.62 وانحراف معياري بلغ 1.353، وعليه وقعت هذه العبارة ضمن مجال اتجاه **موافق**، حيث اتفق ما يزيد عن 64% من المبحوثين على ضعف القدرة التنافسية للمنتوج البحثي الوطني في السوق الوطنية، وجاء تبرير ذلك أن هذا الأخير لا يتلاءم ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية التي تجد ضالتها في المنتوج الأجنبي المستورد.

* جاءت العبارة 26 في المرتبة العاشرة، وقد حصلت على درجة **محايد** نظرا لأن متوسطها الحسابي المرجح قدر ب 2.82، كما أن هناك تشتتا كبيرا في إجابات المبحوثين وهذا ما تعكسه قيمة الانحراف المعياري لها (1.403)، وتضمنت هذه العبارة "عدم تجهيز المكتبات الجامعية بوسائط حديثة تسهل الوصول إلى مصادر المعلومات الحديثة" حيث وافق ما يزيد على 37 % من أفراد العينة على هذه العبارة، بينما لم يوافق 51.1% منهم عليها، إذ ترى الفئة الأولى أن الإمكانيات التقنية للمكتبة الجامعية متواضعة ولا ترقى إلى المستوى المطلوب، بينما ترى الفئة الثانية أن المكتبة الجامعية مجهزة بأحدث تقنيات المعلومات والاتصالات وأن هناك ممن لا يتحكمون في هذه التقنيات يعيبون على المكتبة عدم امتلاكها للتجهيزات التكنولوجية اللازمة.

أما بالنسبة للمحور ككل فقد حصل على متوسط يقدر ب3.64 الذي يدخل ضمن مجال درجة **موافق**، لكن بتشتت في إجابات المبحوثين (الانحراف المعياري 0.552).

3- النتائج المتعلقة برأي مفردات عينة الدراسة حول الإمكانيات التكنولوجية الرقمية وأداء الجامعة

3-1- النتائج المتعلقة برأي مفردات عينة الدراسة حول مستوى التطور التكنولوجي الرقمي للجامعة

تم تخصيص عبارات الاستبيان من العبارة 30 إلى العبارة 32 والتي تكون البعد الأول من المحور الثالث،لدراسة آراء المبحوثين بشأن مستوى التطور التكنولوجي الرقمي للجامعة، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم(21): رأي مفردات عينة الدراسة حول مستوى التطور التكنولوجي الرقمي للجامعة

الرقم	محتوى العبارة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
		متوفرة بكثرة	متوفرة	مناسبة	غير متوفرة	غير متوفرة تماما				
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد				
		النسبة%	النسبة%	النسبة%	النسبة%	النسبة%				
30	إمكانيات الحصول على المعارف الضرورية من مختلف بنوك المعلومات العالمية	4	11	13	10	7	2.89	1.210	مناسبة	3
		8.9	24.4	28.9	22.2	15.6				
31	التجهيزات الرقمية والمعلوماتية العصرية الضرورية لممارسة النشاط العلمي والبيداغوجي	6	24	3	9	3	3.47	1.160	متوفرة	2
		13.3	53.3	6.7	20	6.7				
32	الكفاءات البشرية الضرورية لإدارة نوعية لنظم تكنولوجيا المعلومات	9	19	10	4	3	3.60	1.116	متوفرة	1
		20	42.2	22.2	8.9	6.7				
	المتوسط الكلي لمستوى التطور التكنولوجي الرقمي للجامعة						3.32	0.499	مناسبة	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الدراسة وspss.

من خلال الجدول السابق يتضح أن رأي أغلب مفردات العينة حول الإمكانيات التكنولوجية الرقمية للجامعة هو أنها **مناسبة** ، وهذا ما يعكسه المتوسط الحسابي العام المرجح لهذا البعد إذ بلغ 3.32 بانحراف معياري قدره 0.499 أي لا يوجد تباين كبير في اتجاهات الأساتذة حول ما جاء في هذا المجال.

ويمكننا ترتيب عبارات هذا البعد على النحو التالي:

* جاءت العبارة 32 في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة عليها حيث قدر متوسطها الحسابي ب 3.60 وانحرافها المعياري 1.116 أي أن هناك تباينا كبيرا في إجابات المبحوثين، وقد اتجه أفراد العينة إلى أن الكفاءات البشرية الضرورية لإدارة نوعية لنظم تكنولوجيا المعلومات **متوفرة** في جامعة المدية، وذلك بتوظيف المتخصصين في مجال تقنيات المعلومات والاتصال إما على مستوى المصالح المشتركة أو المكتبات.

* جاءت العبارة 31 في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة عليها حيث حصلت على متوسط حسابي مرجح قدره 3.47، وعليه فهي تقع ضمن مجال اتجاه **متوفرة**، أي أن التجهيزات الرقمية والمعلوماتية العصرية الضرورية لممارسة النشاط العلمي والبيداغوجي متوفرة في جامعة المدية، وذلك كن خلال توفير أجهزة الإعلام الآلي في مختلف المخابر وقاعات الانترنت وربطها بالشبكة المعلوماتية، إضافة إلى توفير أجهزة العرض والعديد من التجهيزات الرقمية الحديثة.

* جاءت العبارة 30 في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 2.89 بانحراف معياري قدره 1.210 وهي قيمة مرتفعة تدل على أن هناك تشتتا كبيرا في اتجاهات أفراد العينة، وتدل قيمة المتوسط الحسابي على أن هذه العبارة تقع ضمن مجال اتجاه مناسبة، أي أن إمكانيات الحصول على المعارف الضرورية من مختلف بنوك المعلومات العالمية هي مناسبة.

3-2- عرض النتائج المتعلقة باستخدام الأستاذ الجامعي للتكنولوجيا الرقمية الحديثة في تحسين أدائه العلمي والبيداغوجي:

تضمن البعد الثاني من المحور الثالث 6 عبارات: من العبارة 33 إلى العبارة38 وذلك لدراسة مدى تأثير

استخدام الأستاذ الجامعي للوسائل التكنولوجية الحديثة على أدائه التعليمي والعلمي، كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(22):رأي مفردات عينة الدراسة حول تأثير استخدام التكنولوجيا الرقمية الحديثة في تحسين أداء الأستاذ الجامعي

الرقم	محتوى العبارة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير				
		العدد	العدد	العدد	العدد	العدد				
		النسبة %	النسبة %	النسبة%	النسبة%	النسبة%				
33	استخدام الوسائل التكنولوجية كمصدر للمعلومات في غالب الأحيان	12	22	5	5	1	3.87	1.014	موافق	1
		26.7	48.9	11.1	11.1	2.2				
34	تقديم مصادر معلومات رقمية (مواقع الكترونية) للطلبة والاستدلال بها أثناء التدريس	4	4	17	13	7	2.67	1.128	محايد	5
		8.9	8.8	37.8	28.9	15.6				
35	استخدام وسائل العرض والبرمجيات الحديثة أثناء التدريس يزيد من كفاءة الأستاذ التعليمية	2	22	5	9	7	3.07	1.232	محايد	4
		4.4	48.9	11.1	20	15.6				
36	يؤثر استخدامي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إيجابا على أدائي التعليمي	9	25	4	6	1	3.78	0.997	موافق	3
		20	55.6	8.9	13.3	2.2				
37	يساعدني استخدام	13	22	2	6	2	3.84	1.127	موافق	2

	التكنولوجيات الرقمية الحديثة في إنجاز البحوث العلمية وتطوير مهاراتي العلمية والتعليمية	28.9	48.9	4.4	13.3	4.4				
المتوسط الكلي لمدى تأثير استخدام التكنولوجيا الرقمية الحديثة في تحسين أداء الأستاذ الجامعي										

المتوسط الكلي لمدى تأثير استخدام التكنولوجيا الرقمية الحديثة في تحسين أداء الأستاذ الجامعي	**3.44**	**0.602**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وspss.

نستنتج من خلال الجدول السابق أن اتجاهات أفراد العينة كانت ضمن مجال درجة **موافق،** وذلك بمتوسط حسابي قدره 3.44 وبانحراف معياري قدره 0.602، أي أنهم يتفقون على أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لها تأثير واسع على مستوى الأداء التعليمي والتعلمي للأستاذ الجامعي.

ويمكن ترتيب عبارات هذا البعد تنازليا حسب درجة الموافقة كما يلي:

* جاءت العبارة 33 في المرتبة الأولى من حيث درجة الموافقة عليها ، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها 3.87 بانحراف معياري قدره 1.014، أي أن أفراد العينة يوافقون على استخدام الوسائل التكنولوجية بكثرة كمصدر للمعلومات، وسبب ذلك هو ما توفره هذه الوسائل خاصة شبكة الانترنت من كم هائل من المعلومات(كتب الكترونية، مقالات، مذكرات وأطروحات....الخ)، إضافة إلى سهولة الوصول إلى المعلومات عبرها.

* جاءت العبارة 37 في المرتبة الثانية من حيث درجة موافقة الأساتذة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح لها 3.84 بانحراف معياري قدره 1.127 أي أن هناك تشتتا كبيرا في الإجابات، مما يدل على أن أغلب أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن استخدام التكنولوجيات الرقمية الحديثة يساعدهم في إنجاز البحوث العلمية وتطوير مهاراتهم العلمية والتعليمية، وهذا راجع إلى استخدام هذه التقنيات يساهم في التقليل من الوقت، الجهد والتكاليف المالية اللازمة لإعداد مختلف أنواع البحوث العلمية، كما تساعد الوسائل التكنولوجية الأستاذ الجامعي في تحضير الدروس والاطلاع المستمر على أحدث الدراسات التي أنجزت ونشرت في ميدان تخصصه.

* جاءت العبارة 36 في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة عليها، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 3.78 بانحراف معياري يقدر ب 0.997، وعليه تقع هذه العبارة ضمن اتجاه **موافق،** حيث أن أغلبية أفراد العينة

يجمعون على أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤثر إيجابا على أدائهم التعليمي، وذلك يعزى إلى أن الكفاءة والفعالية التعليمية للأستاذ تزيد بزيادة رصيده العلمي وقدرته على إنجاز البحوث، كتابة المقالات وتأليف الكتب، إضافة إلى محاولة تحسين أدائه من خلال اعتماد أحدث المناهج والطرق التعليمية المتبعة في كبريات الجامعات سواء داخل أو خارج الوطن، ولا يتأتى ذلك إلا بتمكنه من استخدام التكنولوجيات الرقمية الحديثة.

* جاءت العبارة 35 في المرتبة الرابعة من حيث درجة الموافقة عليها، إذ حصلت على متوسط حسابي قدره 3.07، وعليه تقع هذه العبارة ضمن اتجاه **محايد**، وهذا يدل على أن اتجاه أغلب أفراد العينة كان محايدا بشأن زيادة كفاءة الأستاذ التعليمية نتيجة استخدامه وسائل العرض والبرمجيات الحديثة أثناء التدريس، حيث كان الانحراف المعياري لهذه العبارة 1.232 أي أن هناك تشتتا كبيرا في الإجابات على هذه العبارة، أما عن تعليل هذه النتيجة فهي اعتبار أفراد العينة أن استخدام وسائل العرض والبرمجيات الحديثة في التدريس يسهل على الأستاذ إيصال المعلومات للطلبة، ويساعدهم (الطلبة) على تحصيل المعارف بطريقة أكثر تشويقا وجذبا للمادة التي يدرسونها.

* جاءت العبارة 34 في المرتبة الخامسة من حيث درجة الموافقة إذ بلغ المتوسط الحسابي لها 2.67 بانحراف معياري قدره 1.128 أي يوجد تباين كبير في إجابات المبحوثين، حيث تقع هذه العبارة ضمن مجال اتجاه **محايد**، أي أن اتجاه أفراد العينة بشأن تقديم مصادر معلومات رقمية للطلبة والاستدلال بها أثناء التدريس كان محايدا، وجاء تبرير المبحوثين لهذه النتيجة هي أن هناك سوء فهم يحصل لدى الطلبة فهم يعتبرون المصادر الرقمية للمعلومات على غرار المواقع الالكترونية أسرع وأسهل طريق لإنجاز البحوث، أو أنها تغنيهم عما يقدمه الأستاذ من معلومات أثناء الدرس، وبهذا تزول عندهم روح البحث الجاد.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة الميدانية

من خلال هذا المطلب نحاول اختبار صحة فرضيات الدراسة الميدانية، والتي جاءت كالآتي:

- تساهم الإمكانيات التكنولوجية الرقمية المتوفرة في جامعة المدية في تطوير نشاط البحث العلمي.

- تساهم الإمكانيات التكنولوجية الرقمية المتوفرة في جامعة المدية في تحسين أدائها البيداغوجي والعلمي.

حيث سنقوم باختبار كل واحد في فرع خاص بها، وقد اخترنا لتحقيق ذلك استعمال معامل الارتباط **(بيرسون)** الذي يعتبر الأنسب لمثل هذه الفرضيات، وذلك عند مستوى معنوية (0.01).

الفرع الأول: نتائج اختبار فرضية الإمكانيات التكنولوجية ونشاط البحث العلمي

لاختبار صحة الفرضية الأولى للدراسة الميدانية، والتي جاءت على النحو التالي:" تساهم الإمكانيات التكنولوجية الرقمية المتوفرة في جامعة المدية في تطوير نشاط البحث العلمي"، وقد اخترنا لتحقيق هذا الاختبار استعمال معامل الارتباط لبيرسون، وذلك عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.01$) رغبة في الوصول إلى نتائج ذات مصداقية عالية.

ولإجراء الاختبار انطلقنا من خيارين أساسيين للفرضية كما يلي:

أولا: فرضية العدم (ف$^{\circ}$): لا تساهم الإمكانيات التكنولوجية الرقمية المتوفرة في جامعة المدية في تطوير نشاط البحث العلمي.

ثانيا: الفرضية البديلة (ف$_1$): تساهم الإمكانيات التكنولوجية الرقمية المتوفرة في جامعة المدية في تطوير نشاط البحث العلمي.

فإذا كان مستوى الدلالة لقيمة معامل الارتباط المحسوبة أقل أو يساوي (0.01) فإننا نرفض فرضية العدم(ف$^{\circ}$) ونقبل الفرضية البديلة (ف$_1$)، أما إذا كان مستوى الدلالة لقيمة معامل الارتباط المحسوبة أكبر أو يساوي (0.01) فإننا نقبل فرضية العدم(ف$^{\circ}$) ونرفض الفرضية البديلة (ف$_1$).

الجدول رقم (23): معامل ارتباط الإمكانيات التكنولوجية الرقمية المتوفرة بتطوير نشاط البحث العلمي

	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الإمكانيات التكنولوجية الرقمية المتوفرة	0.131	0.000*
نشاط البحث العلمي		
*دال عند مستوى معنوية (0.01)		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وspss.

انطلاقا من النتائج الواردة في الجدول السابق يمكننا تحليل العلاقة بين الإمكانيات التكنولوجية الرقمية المتوفرة و نشاط البحث العلمي في الجامعة من وجهة نظر عينة الدراسة كما يلي:

توجد علاقة بين الإمكانيات التكنولوجية الرقمية المتوفرة و نشاط البحث العلمي عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.01$) لاتجاهات أساتذة الكلية بعينة الدراسة، وذلك لكون مستوى الدلالة المحسوبة (0.000) أقل

من مستوى المعنوية المفترضة (0.01)، وهذه النتيجة تبين أن اتجاهات أساتذة الكلية التي قمنا بتحليلها وتفسيرها سابقا نحو العلاقة بينهما تؤكد وجودها وهذا ما يتوافق مع الاتجاه الأول الذي أقر بوجود علاقة بين الإمكانيات التكنولوجية الرقمية المتوفرة و نشاط البحث العلمي، وهي علاقة طردية ضعيفة، مما يدل على ضعف الإمكانيات التكنولوجية المتاحة لتطوير نشاط البحث العلمي في الجامعة.

الفرع الثاني: نتائج اختبار فرضية الإمكانيات التكنولوجية الرقمية وأداء الجامعة

لاختبار صحة الفرضية الثانية للدراسة الميدانية، والتي جاءت على النحو التالي:" تساهم الإمكانيات التكنولوجية الرقمية المتوفرة في جامعة المدية في تحسين أدائها البيداغوجي والعلمي "، وقد اخترنا لتحقيق هذا الاختبار استعمال معامل الارتباط لبيرسون، وذلك عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.01$) رغبة في الوصول إلى نتائج ذات مصداقية عالية.

ولإجراء الاختبار انطلقنا من خيارين أساسيين للفرضية كما يلي:

أولا: فرضية العدم (ف$^{\circ}$): لا تساهم الإمكانيات التكنولوجية الرقمية المتوفرة في جامعة المدية في تحسين أدائها البيداغوجي والعلمي.

ثانيا: الفرضية البديلة (ف$_1$): تساهم الإمكانيات التكنولوجية الرقمية المتوفرة في جامعة المدية في تحسين أدائها البيداغوجي والعلمي.

فإذا كان مستوى الدلالة لقيمة معامل الارتباط المحسوبة أقل أو يساوي (0.01) فإننا نرفض فرضية العدم(ف$^{\circ}$) ونقبل الفرضية البديلة (ف$_1$)، أما إذا كان مستوى الدلالة لقيمة معامل الارتباط المحسوبة أكبر أو يساوي (0.01) فإننا نقبل فرضية العدم(ف$^{\circ}$) ونرفض الفرضية البديلة (ف$_1$).

الجدول رقم (24): معامل ارتباط الإمكانيات التكنولوجية الرقمية المتوفرة بأداء الجامعة

	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الإمكانيات التكنولوجية الرقمية المتوفرة	0.013	0.000*
الأداء البيداغوجي والعلمي للجامعة		
*دال عند مستوى معنوية (0.01)		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان وspss.

انطلاقا من النتائج الواردة في الجدول السابق يمكننا تحليل العلاقة بين الإمكانيات التكنولوجية الرقمية المتوفرة و أداء الجامعة البيداغوجي والعلمي من وجهة نظر عينة الدراسة كما يلي:

توجد علاقة بين الإمكانيات التكنولوجية الرقمية المتوفرة و أداء الجامعة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.01$) لاتجاهات أساتذة الكلية بعينة الدراسة، وذلك لكون مستوى الدلالة المحسوبة (0.000) أقل من مستوى المعنوية المفترضة (0.01)، وهذه النتيجة تبين أن اتجاهات أساتذة الكلية التي قمنا بتحليلها وتفسيرها سابقا نحو العلاقة بينهما تؤكد وجودها وهذا ما يتوافق مع الاتجاه الأول الذي أقر بوجود علاقة بين الإمكانيات التكنولوجية الرقمية المتوفرة و أداء الجامعة ، وهي علاقة طردية ضعيفة، مما يدل على ضعف الإمكانيات التكنولوجية المتاحة لتحسين الأداء البيداغوجي والعلمي في الجامعة.

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذه الدراسة الميدانية معرفة واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جامعة المدية، وذلك من خلال إسقاط الجوانب النظرية للموضوع على كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، وقد مكننا تحليل إجابات الاستبيانات واختبار فرضيات الدراسة من التوصل إلى النتائج التالية:

* أغلب أفراد العينة يملكون شهادة ماجستير ورتبهم العلمية أستاذ مساعد صنف أ.

* كان اتجاه أفراد العينة نحو توفر مقومات الأداء التعليمي في جامعة المدية محايدا بالنظر للمتوسط الحسابي لهذا المحور (3.05).

* كان اتجاه أفراد العينة نحو واقع البحث العلمي الجامعي سلبيا حيث وافق معظمهم على وجود معوقات تحد من تطور نشاط البحث العلمي في الجامعة، وهذا ما عكسه المتوسط الحسابي للمحور الثاني (3.64).

* كان اتجاه أفراد العينة ايجابيا نحو تأثير استخدام الوسائل التكنولوجية الرقمية في تحسين أداء الجامعة العلمي والبيداغوجي حيث وافق أغلبهم على عبارات هذا المحور، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور 3.44.

* من خلال اختبار صحة الفرضيات تبين وجود علاقة طردية ضعيفة بين الإمكانيات التكنولوجية الرقمية المتوفرة و تطور نشاط البحث العلمي في الجامعة إذ قدرت ب 0.131 .

* أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ضعيفة بين الإمكانيات التكنولوجية الرقمية المتوفرة و مستوى الأداء البيداغوجي والعلمي للجامعة، حيث بلغ معامل ارتباطهما 0.013.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

إن توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم العالي يعد من أبرز المواضيع الراهنة نظرا لأهمية تطوير هذا القطاع بما يتلاءم ومتطلبات عصرنا الحالي الذي يتسم بالتطور التكنولوجي المتسارع، حيث يتأتى هذا من خلال إعادة النظر في المناهج التعليمية الجامعية و توفير الإمكانيات التقنية الرقمية اللازمة لتطوير العملية التعليمية الجامعية ونشاط البحث العلمي الجامعي، ومن هنا جاءت إشكالية بحثنا " **ما مدى تأثير استخدام التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات على مستوى أداء مؤسسات التكوين الجامعي؟**".

في سعينا لمعالجة هذه الإشكالية، تناولنا بحثنا من جانبين:

1- جانب نظري حيث تطرقنا فيه إلى أهم الأفكار والنظريات المتعلقة بالموضوع وقسم إلى فصلين كما يلي:

الفصل الأول تناولنا فيه الإطار العام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الفصل الثاني تعرضنا فيه إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم العالي والبحث العلمي.

2- جانب تطبيقي: من أجل تدعيم الدراسة النظرية قمنا بإسقاطها على إحدى كليات الجامعة الجزائرية، وهي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، حيث تناولنا في البدء بتقديم نبذة تاريخية عن الجامعة والكلية محل الدراسة، ثم قمنا بالتطرق إلى فروع التكوين المتاحة وتطور عدد الطلبة والأساتذة الجامعيين منذ تاريخ فتحها، كما تعرضنا إلى الإمكانيات البيداغوجية، الرقمية والمكتبية في هذه الكلية، وفي الأخير قمنا بتحليل الاستبيان المقدم لأفراد عينة الدراسة من أساتذة الكلية لمعرفة واقع استخدام التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات في الكلية ومدى تأثيرها على الأداء الجامعي فيها.

من خلال ما تم استعراضه في ثنايا البحث، سوف نقوم بتقديم نتائج اختبار الفرضيات، وأهم النتائج النظرية والتطبيقية بالإضافة إلى مجموعة من الاقتراحات والتوصيات.

أولا: نتائج اختبار الفرضيات

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية وكذا التساؤلات الفرعية التي نتجت عنها، قمنا في بداية الدراسة بصياغة عدد من الفرضيات، وفيما يلي سنقوم باختبار صحتها أو خطئها وفقا للنتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة.

– **الفرضية الأولى:** والمتعلقة بـــ " **تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الركيزة الأساسية في تطوير العديد من النشاطات الانسانية**" ، فقد تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال الفصل الأول، حيث يمكن القول أن المعلومات أصبحت تشكل ثروة حقيقية تساهم في الدفع بعجلة التنمية في شتى المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، كما أن للاتصالات دور جوهري في توفير الجهد وتكاليف الحصول على المعلومات وتقديم تسهيلات في مجال استغلال هذه الثروة الهائلة.

– **الفرضية الثانية:** والمتعلقة بـــ " **تنحصر أهمية استخدام الوسائل والتقنيات الالكترونية بالنسبة للجامعة في تفعيل دورها في معالجة مشاكل المجتمع، تخفيض تكلفة التكوين، تثمين المنتوج الجامعي وتعزيز دوره الاجتماعي وتحسين العائد على الاستثمار في المكون البشري الجامعي**" ، تم إثبات هذه الفرضية من خلال الفصل الثاني، حيث تعتبر تكلفة استخدام التكنولوجيا الحديثة متواضعة بالنظر للميزانيات المتاحة لمؤسسات التعليم العالي، الأمر الذي يشجعها على إدخال هذه التكنولوجيا والاستفادة منها، بالإضافة إلى زيادة فعالية التعليم من خلال توظيف التكنولوجيا التعليمية من حاسبات آلية وشبكات المعلومات في العملية التعليمية الجامعية، وهذا ما يؤدي إلى تشجيع التعاون والاتصال ويساهم في تحسين جودة المخرجات التعليمية.

– **الفرضية الثالثة:** والمتعلقة بـــ" **يساهم الانفتاح على الوسائل الالكترونية للتعليم في تخفيف أعباء هيئة التدريس، تحسين مستوى أدائها وتعزيز فرص التواصل مع الطلبة**"، تم إثبات هذه الفرضية من خلال الفصل الثاني، حيث أن مجابهة التحديات لتحقيق الاستخدام الفعال للتكنولوجيا التعليمية تتم من خلال تنمية وتدريب الأساتذة الجامعيين على مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة حتى يتمكنوا من استثمارها لتحسين أدائهم المهني، وزيادة كفاءة وفعالية عملية التعلم لفائدة الطلاب.

– **الفرضية الرابعة:** والمتعلقة بـــ" **تتطلب عملية تطوير قطاع التعليم العالي ضرورة إعادة النظر في المناهج التعليمية، تثمين دور رأس المال الفكري والبشري في قيادة عملية التطوير في المجتمع ومواكبة التطورات الحاصلة في مجال تقنيات المعلومات و الاتصالات**"، والتي تم إثبات صحتها من خلال الفصل الثاني، إذ أن تحسين مستوى جودة المناهج التعليمية و تطوير محتوياتها من حيث استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة يؤدي إلى تنمية رأس المال البشري وتطوير مستواه العلمي في مجال التكنولوجيا الحديثة للمعلومات.

– **الفرضية الخامسة:** والمتعلقة بالجزء التطبيقي والتي تنص على:" **تؤدي الوسائط الالكترونية دورا هاما في تثمين المنتوج الجامعي في جامعة المدية**" ، تم إثبات نفي هذه الفرضية من خلال الدراسة الميدانية إذ تم التوصل إلى وجود علاقة طردية ضعيفة بين الإمكانيات التكنولوجية الرقمية المتوفرة وتطور نشاط البحث العلمي في الجامعة كما توجد علاقة طردية ضعيفة أيضا بين الإمكانيات التكنولوجية الرقمية المتوفرة و مستوى الأداء البيداغوجي والعلمي للجامعة.

ثانيا: النتائج المتوصل إليها

بعد قيامنا بدراسة وتحليل مجموع عناصر البحث سواء ما تعلق بجانبه النظري أوالتطبيقي تمكنا من التوصل إلى النتائج التالية:

1. تلعب المعلومات دورا مهما في جميع نواحي النشاط الانساني، إذ تعد المادة الخام للبحوث العلمية وأساس اتخاذ القرارات الصائبة على مستوى المؤسسة أو المجتمع، كما أنها عنصر جوهري في علاقة الانسان بمجتمعه، وعلاقة المجتمعات ببعضها البعض في جميع الميادين، حيث أن المجتمعات المتطورة وحتى النامية أصبحت تعتمد اعتمادا كبيرا على المعلومات كمورد استثماري، وكمصدر هام للدخل الوطني.

2. لقد أصبح المجتمع الحديث يوصف بأنه مجتمع المعلومات وذلك نتيجة حدوث تغيرات جذرية في أساليب الحياة المعاصرة، حيث تتدفق المعلومات بسرعة فائقة وبسهولة إذ أصبح بالإمكان الحصول عليها من مصادر متنوعة و بتكاليف أقل من ذي قبل.

3. نظرا للتحديات التي تواجه نمط التعليم التقليدي برزت أنماط جديدة وأصبحت جزءا أساسيا في استراتيجية تطوير التعليم و توفيره للجميع، حيث أضحت أحد البدائل الرئيسية لنظام التعليم التقليدي، ومن أبرزها: التعليم المفتوح أو التعليم عن بعد، التعليم الإلكتروني والتعلم الذاتي.

4. تعتبر الجامعة خلية لإنتاج ونشر المعرفة، فهي كيان علمي أساسي، حيث أنها ليست مجرد مؤسسة لمنح الشهادات والدرجات العلمية، بل هي مؤسسة تعكس حالة ووضعية المجتمع قوة وضعفا، تقدما وتخلفا، وتقوم الجامعة بعدة وظائف أهمها: التدريس، البحث العلمي، تكوين الثروة البشرية، خدمة المجتمع.

5. لم تعد أهداف التعليم الجامعي مقتصرة على التعليم و البحث بل أصبحت متعددة بقدر التحديات والمشكلات المتعددة المطروحة في المجتمعات، ومن أبرزها:

– تطوير وتنمية المعرفة وقدرات الأفراد في المجتمع من خلال تيسير وتطوير الأفكار الجديدة واستعمال التكنولوجيا الحديثة.

– توفير العدالة و المساواة في فرص التعليم الجامعي لجميع الطلاب الذين أتموا التعليم الثانوي، من خلال الالتفات إلى فئات الطلبة الذين لهم حاجات وميول خاصة وتوفير المرونة في المعايير المعتمدة للقبول في الجامعة.

– دعم وتعزيز عمليات الإبداع العقلي والفني والتأكيد على استمرارية النشاط العقلي الخلاق لإثراء مستودع المعرفة الإنسانية.

– تقييم المعرفة المتراكمة بهدف تجديدها من خلال تنمية الفكر الناقد عند الطلاب، الأساتذة والباحثين.

6. لكي يتمكن التعليم العالي من مسايرة عصر المعلومات والتعامل مع تقنياته المتطورة، يتعين عليه أن يقوم بتغير عميق في أدواته، مناهجه وبرامجه يتعدى الشكل إلى المضمون ويتناسب مع متطلبات هذا العصر.

7. في ظل التغيرات العميقة التي عرفتها الجزائر في ظل القرن الواحد والعشرين على المستويات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية ، أصبح من الضروري إعادة النظر في الاستراتيجية التكوينية للجامعة الجزائرية حتى تتلاءم مع هذه التغيرات.

8. أتاحت التطورات السريعة التي طرأت على تكنولوجيا المعلومات والاتصال الفرصة للجامعات لتضع برامجها الدراسية في متناول الراغبين أينما كانوا، واكتساب التأهيل العلمي والتقني اللازم، والحصول على الشهادة المطلوبة، عن طريق التعليم الالكتروني.

9. إن التعلم الإلكتروني يقدم عدة خدمات لنظام التعليم العالي لا تنحصر في بث ونشر المعارف فقط بل تتعداها إلى استغلال إستراتيجية التعلم التي تعزز بناء الكفاءات و المهارات، فتشجع لدى المشارك القدرات الفكرية كالنقد وحل المشكلات و القدرات الاجتماعية كالعمل في جماعة و التعاون بالإضافة إلى القدرات المنهجية كطرق البحث عن المعلومات في المواقع و الاتصال بقواعد البيانات وكيفية الإبحار في الشبكة.

10. تعد شبكة الانترنت في الوقت الحاضر من أبرز الشبكات في مجال الحصول على المعلومات وتبادلها أيا كان مجالها ومصدرها، فهي بمثابة بنية تعليمية بحثية قوية تجمع الوسائل، الأدوات، التقنيات، الأفراد، والأماكن والمعلومات في كفة واحدة، بما يضاعف القدرات البشرية ويحفزها.

11. يتطلب مشروع توظيف تكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي تكاليف مالية معتبرة، ولذلك فإن ضعف هذه الموارد يشكل عائقا أمام إمكانيات استعمال هذه التكنولوجيا، واعتبار الإنفاق على التعليم استثمار طويل الأجل.

12. يمثل أساتذة الجامعة حجر الزاوية الأساسية في تقدم الجامعة، وتحمل أعبائها لتؤدي رسالتها العملية والعلمية في خدمة المجتمع وإحراز التقدم العلمي والتقني من خلال ما يمارسونه من وظائف تتمثل في التدريس، البحث العلمي وخدمة المجتمع.

13. إن البحث العلمي عنصر هام وحيوي في حياة الجامعة كمؤسسة علمية وفكرية، حيث أن سمعة الجامعة ترتبط بالأبحاث التي تنشرها، وتظهر أهمية وظيفة البحث العلمي لأساتذة الجامعة، لكونهم يمتلكون قدرات عالية من التفكير المنظم، الابتكار والقدرة على توظيف واستخدام المعرفة في الواقع.

14. إن نوعية الأداء البيداغوجي ونوعية المخرجات تتأثر ضمناً بمستوى أداء أعضاء هيئة التدريس من تطوير وتحسين لأساليبهم التعليمية.

15. تسعى عمليات تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس إلى مساعدتهم على تنمية مهاراتهم المختلفة في التدريس ، البحث العلمي وخدمة المجتمع وعلى إمكانية التطور الذاتي المستمر الذي لابد منه لمواكبة التطورات والمستجدات العلمية.

16. يوجد ارتباط ضعيف على المجال التطبيقي بين استخدام الوسائل التقنية الحديثة للمعلومات والاتصالات المتوفرة في كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير و الأداء البيداغوجي والعلمي لها، وهذا ما يعكسه معامل الارتباط الذي بلغ (0.013).

ثالثا: الاقتراحات والتوصيات

فيما يلي سنقوم بتقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات لكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تتعلق بانتهاج سياسات لتطوير نشاطي التعليم والبحث العلمي بغية تحسين مستوى أدائها.

1. إعداد آليات تحفيزية لتشجيع الجهود الإبداعية والمعرفية من خلال تهيئة بيئة العمل للمساعدة على الإبداع والابتكار.

2. ضرورة تبني إدارة الكلية منهج إدارة الجودة الشاملة من أجل تحسين مستوى الأداء الوظيفي لها.

3. التعاون والتنسيق مع جامعات أخرى في مجالات البحث العلمي والتعليم بما يتيح تبادل الخبرات والمعلومات الجديدة.

4. استقطاب الكفاءات من خارج الجامعة للاستفادة من خبراتهم والمساعدة على نقل الممارسات الجديدة.

5. تجهيز المرافق البيداغوجية والعلمية بأحدث النظم والتقنيات الرقمية من أجل تطوير طرق العمل.

6. تحفيز وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على استخدام وسائل العرض والبرمجيات الحديثة في التدريس.

7. تمكين الأساتذة من الحصول على النظم والتجهيزات الرقمية الضرورية لممارسة مهامهم العلمية والبيداغوجية.

8. توفير ميزانية مالية معتبرة لنشاط البحث العلمي.

9. زيادة عدد مخابر البحث العلمي وتجهيزها بأحدث التقنيات.

10. تجهيز مكتبة الكلية بوسائط الكترونية حديثة تسهل الوصول إلى مصادر المعلومات الحديثة.

11. تقديم حوافز مادية للباحثين.

12. توفير الكفاءات البشرية الضرورية لإدارة نوعية لنظم تكنولوجيا المعلومات.

رابعا: آفاق الدراسة

لقد حاولنا في دراستنا معالجة جوانب الموضوع في حدود الإشكالية المطروحة حسب المعلومات التي أمكن الحصول عليها، وقد استوقفتنا بعض المحاور التي يمكن أن تشكّل مواضيع بحث مستقبلية، و التي يمكن طرحها كالآتي:

* أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البحث العلمي الجامعي.
* واقع تبني نظام ل. م. د في الجامعة الجزائرية.
* إحلال التعليم الالكتروني محل التعليم التقليدي في الجامعة – رهانات مستقبلية –.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1. الكتب

1. إبراهيم عامر قندلجي، **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية** ، عمان، دار اليازوري للنشر، 2002.

2. أبو بكر محمود الهوش، **تقنية المعلومات ومكتبة المستقبل**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1996.

3. أبو بكر محمود الهوش، **التقنية الحديثة في المعلومات والمكتبات: نحو استراتيجية عربية لمستقبل مجتمع المعلومات**، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة،2002.

4. أحمد حسين الصغير، **التعليم الجامعي في الوطن العربي: تحديات الواقع ورؤى المستقبل** ،عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى،2005.

5. أحمد عبد الحي رمزي، **التعليم العالي الالكتروني: محدداته، مبرراته ووسائطه** ، دار الوفاء، القاهرة، الطبعة الأولى،2005.

6. أحمد ماهر، **السلوك التنظيمي مدخل بناء المهارات**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 1999.

7. أحمد ماهر، **كيف ترفع مهارتك الإدارية في الاتصال**، الدار الجامعية، مصر ، 2008.

8. الصاوي ياسر، **إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات** ، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1،2007.

9. إيمان فاضل السامرائي، محمد هيثم الزعبي، **نظم المعلومات الإدارية** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004.

10. إيمان فاضل السامرائي، إبراهيم عامر قندلجي، **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002.

11. بوفلجة غياث، **التربية والتكوين في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

12. تركي رابح، **أصول التربية والتعليم**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

13.توفيق عبد المحسن، **تقييم الأداء**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.

14. ثابت عبد الرحمن، **نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2005.

15. جعفر الجاسم، **تكنولوجيا المعلومات**، دار أسامة للنشر، عمان ، الأردن،2005.

16. جمال داود سليمان، **اقتصاد المعرفة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009.

17. حسن عماد مكاوي ، **تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات** ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1997.

18. حسن عماد مكاوي، محمود سليمان علم الدين، **تكنولوجيا المعلومات والاتصال** ، مركز جامعة القاهرة، برنامج بكالوريوس الإعلام، القاهرة،2000.

19. خالد مصطفى مالك، **تكنولوجيا التعليم المفتوح**، القاهرة، عالم الكتب، 2000.

20. ربحي مصطفى عليان و محمد عبد الدبس، **وسائل الاتصال وتكنولوجيا التعليم** ، دار الصفاء للنشر، الأردن، 1999.

21. رشدي أحمد طعمية، محمد بن سليمان البندري، **التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير**، دار الفكر العربي للطبع والنشر، القاهرة، ط1،2004.

22. زاهر اسماعيل الغريب، **تكنولوجيا المعلومات وتحديث التعليم**، عالم الكتب للنشر، القاهرة، 2001.

24. سعد غالب ياسين، **أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات** ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

25. سعيد يس عامر، **الاتصالات الإدارية والمدخل السلوكي لها** ، مركز وايد سيرقيس للاستشارات والتطوير الإداري، مصر، 2000.

26. سليم الحسنية، **نظم المعلومات الإدارية**، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006.

27. سونيا محمد البكري، **نظم المعلومات الإدارية :المفاهيم الأساسية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

28. طارق طه، **نظم المعلومات والحاسبات الآلية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

29. عبد الرزاق محمد القسم، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 1998.

30. عبد الغفار حنفي، **أساسيات إدارة المنظمات**، المكتب العربي الحديث، القاهرة، مصر، 1995.

31. عبد الغفور يونس، **تنظيم وإدارة الأعمال**، دار النهضة العربية، لبنان، 1989.

32. عبد اللطيف محمود مطر، **إدارة المعرفة والمعلومات** ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

33. علي أحمد مدكور، **التعليم العالي في الوطن العربي :الطريق إلى المستقبل**، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1،2000.

34. علي السلمي، **العلوم السلوكية في التطبيق الإداري**، دار المعرفة، مصر، 1971.

35. فتحي درويش عشيبة، **دراسات في تطوير التعليم الجامعي على ضوء التحديات المعاصرة** ، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، ط1،2009.

36. لحسن بو عبد الله، محمد مقداد: **تقييم العملية التكوينية–دراسة ميدانية لجامعات الشرق الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

37. مراد بن اشنهو، ترجمة بامية عائدة أديب : **نحو الجامعة الجزائرية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981.

38. مزهر شعبان العاني، **نظم المعلومات الإدارية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1،2009.

39. **مقدمة ابن خلدون**، مطبعة الشعب، القاهرة، بدون سنة نشر.

40. محمد الصيرفي، **إدارة تكنولوجيا المعلوماتIT**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1،2009.

41. محمد العربي ولد خليفة ، **المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية** ، (مساهمة في تحليل وتقييم نظام والتربية التكوين والبحث العلمي). ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

42. محمد فتحي عبد الهادي، **مجتمع المعلومات بين النظرية والتطبيق** ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، ط1، 2007.

43. محمد منير مرسي، **الاتجاهات الحديثة في التعليم العالي الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه** ، عالم الكتب للنشر والتويع، الطبعة الأولى، 2002.

44. معن عبد المجيد إبراهيم، **أساسيات علم الحاسوب**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

45. منال محمد الكردي، جلال إبراهيم العبد، **نظم المعلومات الإدارية**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2003.

46. نبيل محمد مرسي، **التقنيات الحديثة للمعلومات**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر، 2005.

47. هاشم أحمد عطية، **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2000.

2. رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه

أ. رسائل الماجستير

48. ابتسام دراحي، **التطبيقات الاتصالية لتكنولوجيا المعلومات البطاقة الالكترونية الذكية نموذجا** ، رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008.

49. برعودي يسمينة، **التعليم العالي وعلاقته بالتغيرات التكنولوجية الحديثة: تكنولوجيا المعلومات ، دراسة ميدانية بجامعة باتنة**، رسالة ماجستير ماجستير في علم الاجتماع (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2009.

50. بوداود إبراهيم، **استخدام تكنولوجيا المعلومات في البيئة الأكاديمية: دراسة ميدانية لتفاعل المجتمع الأكاديمي بجامعة "سعد دحلب" مع تكنولوجيا المعلومات** ،رسالة ماجستير في علم المكتبات والتوثيق (غير ماجستير)،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر،2007.

51. بوزكري جيلالي، **شبكات الاتصال كآلية لتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية** ، رسالة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2008.

52. سلمى الإمام، **صنع السياسات العامة في الجزائر دراسة حالة السياسة التعليمية الجامعية**، رسالة ماجستير في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2007.

53. سناء بنت صالح عسكول، **دور تقنيات المعلومات في تطوير التعليم في مؤسسات التعليم العالي بقطاعيه الخاص والعام دراسة تطبيقية على مدينة جـــدة**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2005.

54. سيد علي ذهبية، **تكوين أساتذة التعليم العالي في الخارج وعلاقته بالكفاءة الوظيفية: دراسة لعينة من أساتذة جامعة الجزائر**،رسالة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص التنظيم والديناميات الاجتماعية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، 2011.

56. شوقي شادلي، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية الجزائر** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2008.

57. قادة دليلة، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين أداء الجماعات المحلية في الجزائر دراسة حالة ولاية بومرداس** ، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص التسيير العمومي (غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2011.

58. لرقط علي، **إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بالجزائر: دراسة ميدانية بكلية الأداب والعلوم الانسانية بجامعة الحاج لخضر بباتنة** ، رسالة ماجستير في علوم التربية (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم الانسانية بجامعة الحاج لخضر، 2009.

59. لمين علوطي، **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها على الأداء الاقتصادي للمؤسسة** ، رسالة ماجستير في علوم التسيير فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004.

60. نادية لونيس، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تفعيل الأعمال التجارية للمؤسسات دراسة حالة التذاكر الالكترونية في مؤسسة الخطوط الجوية الجزائرية** ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة العمليات التجارية (غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3،2011.

ب. أطروحات الدكتوراه

61. إبراهيم بختي، **دور الانترنت وتطبيقاته في مجال التسويق**، أطروحة دكتوراه دولة في علوم التسيير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2002.

62. لمين علوطي، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على إدارة الموارد البشرية في المؤسسة** ، أطروحة دكتوراه العلوم في علوم التسيير فرع إدارة الأعمال (غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2008.

3. المجلات والدوريات

63. إبراهيم حسن الشافعي، **تعليم اللغة العربية في الجامعات العربية** ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد 25. السعودية، 1986.

64. الداوي الشيخ، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث، العدد 07، 2010.

65. أحمد علي غنيم، صبرية مسلم اليحيوي، **تقييم الأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس في جامعة الملك عبد العزيز من وجهة نظر الطلاب والطالبات**، بحث منشور في مركز بحوث كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، العدد 224، 2004.

65. العمايرة محمد حسن، **تقدير أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسراء الخاصة بالأردن للمهام التعليمية المناطة بهم من وجهة نظر طلبتهم**، مجلة العلوم التربوية والنفسية، كلية التربية، البحرين، المجلد 7، العدد 3، 2006.

66. الهدلق عبدالله بن عبد العزيز، **استشراف مستقبل تقنية المعلومات في مجال التعليم**، بحث منشور في مجلة رسالة التربية وعلمالنفس، العدد 15، الرياض، 1422.

67. بوبكر بوخريسة، **الجامعة والبحث العلمي في الجزائر** ، مجلة التواصل، العدد6، جامعة عنابة، الجزائر، جوان 2000.

68. بوعناقة جديدي سعاد، **دور الأنترنت في دعم التعليم عن بعد**، مجلة المكتبات والمعلومات ، مجموعة 01، العدد 02،قسنطينة: مخبر تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الوطنية، ديسمبر2002.

69. بيل جيتس، **المعلوماتية عبر الإنترنت (طريق المستقبل)** ، ترجمة: عبد السلام رضوان، مجلة عالم المعرفة، العدد 231، الكويت، مارس 1998.

70. صلاح الدين محمد توفيق، هانى محمد يونس موسى، **دور التعلم الالكتروني في بناء مجتمع المعرفة العربي**، بحث مقدم إلى مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، مصر، العدد 03،2007.

71. عبد المنعم علي الحسني، **دور التعليم العالي في التنمية العربية حتى سنة 2000**، مجلة دراسات عربية، العدد 5، لبنان، 1988.

72. عماد أبو الرب، عيسى قدادة، **تقييم جودة أداء أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي**، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي، المجلد 01، العدد 01، الأردن، 2008.

73. عمر الخرابشة وآخرون، **العوامل المؤثّرة في تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس في كلية الأميرة عالية الجامعية في جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن من وجهة نظر الطالبات**، المجلة الدولية للأبحاث التربوية، جامعة الإمارات العربية المتحدة العدد 31، 2012.

74. فضيل دليو وآخرون ، **إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية** ، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، فيفري 2001.

75. ماجد محمد الزيودي، **دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي في تنمية المهارات الحياتية لطلبة المدارس الحكومية الأردنية**، المجلة العربية لتطوير التفوق، المجلد الثالث، العدد05، 2012.

4. الملتقيات والمؤتمرات

76. إبراهيم بختي، **دور التعليم الافتراضي في إنتاج وتنمية المعرفة البشرية**، الملتقى الدولي حول التنمية البشريـــة وفرص الاندماج في إقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 09-10 مارس 2004.

77. الجنابي عبد الرزاق، **تقويم الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة وانعكاساته في جودة التعليم العالي**، بحث مقدم إلى مؤتمر الجودة في جامعة الكوفة، تشرين الثاني 2009.

78. الفرا إسماعيل صالح، **تقييم الأداء التدريسي اللفظي الصيفي لمعلمي مرحلة التعليم الأساسي**، وثيقة عمل مقدمة لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، جامعة القدس للفترة من 3-2004/7/5.

79. بشير عباس العلاق، **دور القوة التحولية لتقنيات المعلومات والاتصالات في انتشار وتفعيل التعلم الإلكتروني**، الملتقى العربي الثاني التسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات الدوحة ، قطر، 8-6 أكتوبر (تشرين أول) 2003.

80. بوزيان عثمان، اقتصاد المعرفة مفاهيم واتجاهات، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، يومي 09-10مارس 2004.

81. زياد هاشم يحي، ناظم حسن رشيد، **المعرفة التقنية ودورها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية في ظل استخدام تقنيات المعلومات الحديثة**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الخامس حول اقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، 23-25 أفريل 2005.

82. سليمان بن سالم بن ناصر الحسيني، **الثوابت والمتغيرات في مجتمع المعرفة** ، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الإسلام ومجتمع المعرفة، مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية، مسقط، عمان، 2-3 مارس 2009.

83. محمد عبد الله المنيع، **دمج تقنية الحاسب الآلي في مناهج التعليم العام** ، نموذج مقترح في وقائع المؤتمر الوطني السادس عشر للحاسب الآلي- الحاسب والتعليم، 10-13 ذو القعدة 1421هـــ، سجل البحوث العلمية، الرياض: جمعية الحاسبات السعودية، 1421هـــ.

84. محمد محمد الهادي، **نحو توظيف تكنولوجيا المعلومات لتطوير التعليم في مصر** ، أبحاث المؤتمر العالمي الثاني لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات، القاهرة ، مصر، 13-15 ديسمبر 1994.

85. محمد نصر ، **تطوير برامج إعداد المعلم وتدريبه في ضوء مفهوم الأداء** ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الرابع عشر: مفاهيم التعليم في ضوء مفهوم الأداء، المجلد الأول، جامعة عين شمس، القاهرة، 2002.

5. القواميس

86. إبراهيم مذكور، معجم العلوم الاجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مصر، 1975.

87. أحمد العايد وآخرون : المعجم العربي الأساسي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق، 1989.

6. مواقع الانترنت

88. ابراهيم بختي، تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودورها في التعليم ، على الموقع alyaseer.net/vb/showthread.php، تاريخ التحميل: 2013/02/18.

89. إصلاح التعليم: نظام LMD على الموقع www.mesrs.dz، تاريخ التحميل 2013/01/20.

90. الموسى عبد الله عبد العزيز، استخدام خدمات الاتصال في الانترنت بفعالية في التعليم على الموقع: http://www.trabeyah.org/talieem.html تاريخ التحميل: 2013/03/15.

91. تقرير التنمية الانسانية العربية لسنة 2003 على الموقع http://www.un.org/arabic/esa/rbas/ahdr2003/contents.htm تاريخ التحميل:2012/10/14.

92. حسين محمد كشاش القريشي، عبد المحسن جواد عبد الحسين الموسوي، أداء الطالب الجامعي وأثره في تحديد كفاءة مؤسسات التعليم العالي، على الموقع: www.uokufa.edu.iq/qac/qac_1_2/16/kshash.doc تاريخ التحميل: 2012/05/17.

93. شارف نور الدين، بوعمامة علي، استغلال تكنولوجيا التعليم الإلكتروني عبر الإنترنت في الرفع من كفاءة الموارد البشرية للمؤسسة، على الموقع ratoulrecherche.arabblogs.com/charef+bouamama.pdf، تاريخ التحميل: 2013/01/13.

94. عبد الله تركماني، مجتمع المعرفة وأبعاده في العالم العربي، على الموقع http://hem.bredband.net/dccls2/s142.htm تاريخ التحميل: 2012/05/16.

95. عزيزة عبد الرحمن العتيبي، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء الموارد البشرية دراسة ميدانية على الأكاديمية الدولية الأسترالية، على الموقع: www.abahe.co.uk تاريخ التحميل: 2012/03/20.

96. مسلم علاوي السعد، محمد حسين منهل، جودة العملية التعليمية الجامعية ومتطلبات تحسينها : دراسة حالة في جامعة البصرة، على الموقع www.dr-saud-a.com، تاريخ التحميل: 2012/10/15.

97. منصور بن زيد إبراهيم الخثلان، مجتمع المعرفة(مفهومه، خصائصه، أبعاده، ومتطلبات بنائه)، على الموقع *www.hotah-cba.com/**mansour**/books.doc تاريخ التحميل: 2012/05/20.*

98. منير محمود بدوي، دور الجامعة بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل: رؤية نظرية، على الموقع *faculty.ksu.edu.sa، تاريخ التحميل: 2013/01/16.*

99. نادر فرجاني، التعليم عن بعد في خدمة التعليم الأساسي في مصر، مركز المشكاة للبحث بمصر، 1999، على الموقع
http://www.almishkat.org/arbdoc99/disted/disted.htm تاريخ التحميل 2013/02/26.

2013/02/10. www.univ-medea.dz .100

.2013/02/15. http://www.univ-medea.dz/ar/organigramme-fsecg.*101*

.2013/03/27.http://www.univ-ecosetif.com/Article-167.html .102

.2013/03/30.http://www.univ-alger.dz/univ_ar/index.php/org-direction .103

.2013/04/08.http://www.univ-medea.dz/ar/presentation-biblio-fsecg .104

7. الجريدة الرسمية

105. الجريدة الرسمية الصادرة في 24 جمادى الثانية1424 الموافق ل 23 أوت 2003.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Les livres

106. Aubert benoit**, les technologies de l'information et l'organisation**, Gaétan Morin, Canada,1997.

107. David Stewart, Desmond Keeg and Borje Halmberg, **Distance Education and International Perspective**, London, Groom Helm, 1984.

108. Efraim Turban**, Information technology for management**, John Wily and sons, INC, New York,2002.

109. Jean Brilman **, les meilleurs pratiques du management**, Editions d'organisation,2ème édition, Paris, France,2000.

110. Jean Jacques Meyer**, les réseaux**, édition o.e.m, paris,2000.

111. Gille Bessey , Christian Konkuyt, **économie d'entreprise**, Dalloz, Paris,2004.

112. Kennth C. Laudon, **Essencial of Management Information System**, Prentice Hall; New Jerzy,2003.

113. Michel Paquin, **Gestion des technologies de l'information**, Les éditions Agence d'arc, sans place, CANADA, 1990.

2. Dictionnaire

114. Etienne Gillon et autres : petit la rousse, édition SNF, Paris, 1972.

3. **Site Internet**

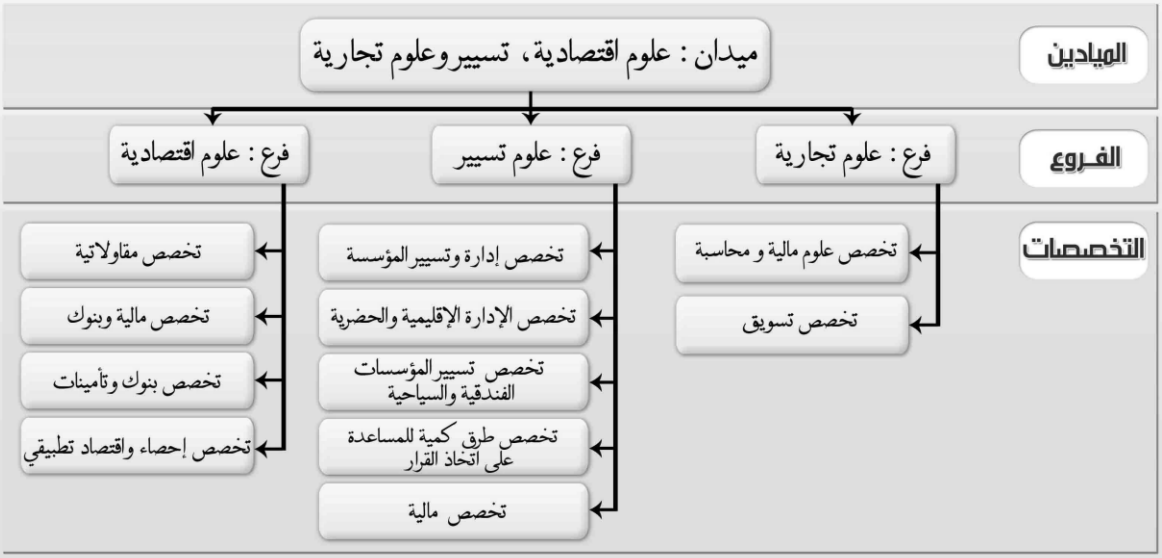
115. Comité Consultatatif pour l'Apprentissage en ligne, L'évolution de l'apprentissage en ligne dans les collèges et les universités : un défi pancanadien. [En ligne]. Ottawa (canada) : centre de diffusion de l'information février 2001. [consulté le: 26.02.2013] disponible sur <http://www.cmec.ca/postsec/evolution.fr.pdf >.

الملاحق

كُلِّيَّةُ العُلُومِ الإقتِصَادِيَّةِ والعُلُومِ التِّجَارِيَّةِ وعُلُومِ التَّسْيِير

الميادين والفروع والتخصصات المفتوحة

المستوى : ليسانس



تطور عدد الأساتذة الدائمين والمؤقتين في الكلية

السنة الجامعية	أستاذ التعليم العالي	أستاذ محاضر	أستاذ مكلف بالدروس	أستاذ مساعد	أساتذة مؤقتين ومشاركين
1999/1998	00	01	00	03	19
2000/1999	00	01	00	05	-
2001/2000	00	01	00	04	33
2002/2001	00	01	01	11	69
2003/2002	00	01	05	16	80
2004/2003	00	01	05	24	67
2005/2004	00	01	05	24	77
2006/2005	00	01	05	30	66
2007/2006	00	02	09	41	57
2007/2008	01	03	20	28	41

السنة الجامعية	نفس الصنف	أستاذ محاضر- أ	أستاذ -م- ب	أستاذ مساعد-أ	أستاذ مساعد- ب-	نفس الصنف أعلاه
2009/2008	01	02	02	17	44	36
2010/2009	2	4	06	22	45	11
2011-2010	2	07	07	36	29	41
2012-2011	02	09	06	40	42	25
2013-2012	02	12	14	37	41	15
2014-2013	04	12	18	62	17	55

جـــامعة الدكتور يحي فارس بالمـــدية

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال والمالية

المـــوضوع: استبيـــان

نضع بين أيديكم هذا الاستبيان (le questionnaire) لإنجاز دراسة ميدانية لبحث علمي، ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علـــوم التسيير. تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة أعمال والمالية، موضوع البحث هو:

دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين مستوى أداء مؤسسات التعليم العالي

من إعداد الطالبة: لكحل محمود مريم **تحت إشراف الدكتور: مكيد علي**

لـــذا نرجو منكم التفضّل بالإجابة على أسئلة هذه الاستبانة متوخين في ذلك الموضوعية و الصراحة، حتى يتسنى لنا اقتراح الحلول الملائمة لإشكالية بحثنا، علما أن كافة البيانات التي سنتحصل عليها سوف تحاط بالسّرية التّـــامة و لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

ملاحظة: ضع علامة (×) في المكان المناسب للإجابة.

و لكم منـــّا خالص التـــقدير و الامتنـــان لحسن تعـــاونكم

الجزء الأول: معلومات شخصية ووظيفية

1 الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2 المؤهل العلمي: ماجستير ☐ دكتوراه علوم ☐ دكتوراه دولة ☐ أخرى ☐

3 الرتبة:

- أستاذ التعليم العالي ☐
- أستاذ محاضر "أ" ☐
- أستاذ محاضر "ب" ☐
- أستاذ مساعد "أ" ☐
- أستاذ مساعد"ب" ☐

الجزء الثاني: توظيف تكنولوجيا المعلومات في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

المحور الأول: مقومات الأداء التعليمي لجامعة المدية

البعد الأول: إنتاج المعرفة

الرقم	محتوى العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تعمل الجامعة على تهيئة بيئة العمل للمساعدة على الإبداع والابتكار					
2	تعمل الجامعة على إعداد آليات تحفيزية لتشجيع الجهود الإبداعية والمعرفية					
3	تشجيع الجامعة المبادرات والاقتراحات الجديدة المقدمة من طرف الأساتذة وتتبناها					
4	تتبنى الإدارة العامة للجامعة منهج إدارة الجودة الشاملة من أجل تحسين مستوى الأداء الوظيفي للجامعة					

البعد الثاني: الحصول على المعرفة ونشرها

الرقم	محتوى العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	تقوم الجامعة بالتعاون والتنسيق مع جامعات أخرى في مجالات البحث العلمي والتعليم بما يتيح تبادل الخبرات والمعلومات الجديدة					
6	الحضور الدائم والمتواصل للجامعة في المحافل العلمية وورشات العمل الوطنية والدولية					
7	تعمل الجامعة على استقطاب الكفاءات من خارج الجامعة للاستفادة من خبراتهم وللمساعدة على نقل الممارسات الجديدة وتطوير المهارات					
8	تهتم الجامعة بالاطلاع على تجارب التعليم الأجنبية الناجحة ومحاولة تبنيها					

البعد الثالث: تطوير وسائل العمل البيداغوجي

9	تخصص الجامعة موارد مالية مناسبة للحصول على الوثائق العلمية وتساعد على نشرها والاطلاع عليها					
10	تسعى الجامعة إلى تجهيز المرافق البيداغوجية والعلمية بأحدث النظم والتقنيات الرقمية من أجل تطوير طرق العمل					

11	تعمل الجامعة على تطوير قدرات هيئة التدريس وذلك من خلال عمل دورات تدريبية وتنظيم تربصات خارج الوطن					
12	تحفيز وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على استخدام وسائل العرض والبرمجيات الحديثة في التدريس					
13	تعمل الجامعة على تمكين الأساتذة من الحصول على النظم والتجهيزات الرقمية الضرورية لممارسة مهامهم العلمية والبيداغوجية					

المحور الثاني: واقع البحث العلمي الجامعي الوطني

البعد الأول: دور البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية

الرقم	محتوى العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
14	يعتبر البحث العلمي محركا أساسيا لحركية التنمية الاقتصادية والاجتماعية					
15	يساهم البحث العلمي في تحسين مؤشرات تنافسية الجامعة الجزائرية					
16	يلعب البحث العلمي دورا كبيرا في تحسين الوضعية التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية					
17	يمكن البحث العلمي من تخفيض مستوى الاعتماد على الخدمات الاستشارة الهندسية والتقنية الأجنبية وتقليل تكاليفها					

18	يعمل البحث العلمي على تسهيل تأقلم التكنولوجيا الأجنبية المستوردة مع الظروف المحلية					
19	يلعب البحث العلمي دورا كبيرا في ترقية قدرات الموارد البشرية الوطنية وتحقيق تطلعاتها نحو الإبداع والتطوير					

البعد الثاني: معوقات نشاط البحث العلمي الجامعي الوطني

20	يعاني البحث العلمي من نقص التمويل وعدم تنوع مصادره					
21	غياب سياسة واضحة لتثمين وتفعيل نتائج البحث العلمي الجامعي					
22	عدم فعالية المعايير والآليات المستخدمة حاليا في قياس وتقييم نتائج البحث العلمي الوطني					
23	عدم ملائمة المنتوج البحثي الجامعي للاحتياجات الحقيقية للمؤسسات الوطنية وضعف قدرته على حل المشكلات المطروحة أمامها					
24	ضعف القدرة التنافسية للمنتوج البحثي الوطني في السوق الوطنية					
25	قلة المخابر على مستوى الجامعات وضعف تجهيزها					
26	عدم تجهيز المكتبات الجامعية بوسائط حديثة تسهل الوصول إلى مصادر المعلومات الحديثة					
27	ضعف الحوافز المادية المقدمة للباحثين					

28	ضعف إمكانيات التعاون والتبادل بين الجامعات					
29	وجود بيئة اجتماعية ومهنية لا تشجع الأستاذ الباحث على التفرغ لنشاط البحث العلمي					

المحور الثالث: الإمكانيات التكنولوجية الرقمية وأداء جامعة المدية

البعد الأول: مستوى التطور التكنولوجي الرقمي للجامعة

الرقم	محتوى العبارة	متوفرة بكثرة	متوفرة	مناسبة	غير متوفرة	غير متوفرة تماما
30	إمكانيات الحصول على المعارف الضرورية من مختلف بنوك المعلومات العالمية					
31	التجهيزات الرقمية والمعلوماتية العصرية الضرورية لممارسة النشاط العلمي والبيداغوجي					
32	الكفاءات البشرية الضرورية لإدارة نوعية لنظم تكنولوجيا المعلومات					

البعد الثاني: استخدام الأستاذ الجامعي للتكنولوجيا الرقمية الحديثة في تحسين أدائه العلمي والبيداغوجي:

الرقم	محتوى العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
33	استخدام الوسائل التكنولوجية كمصدر للمعلومات					

	في غالب الأحيان					
34	تقديم مصادر معلومات رقمية(مواقع الكترونية) للطلبة والاستدلال بها أثناء التدريس					
35	استخدام وسائل العرض والبرمجيات الحديثة أثناء التدريس يزيد من كفاءة الأستاذ التعليمية					
36	يؤثر استخدامي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إيجابا على أدائي التعليمي					
37	يساعدني استخدام التكنولوجيات الرقمية الحديثة في إنجاز البحوث العلمية وتطوير مهاراتي العلمية والتعليمية					

وفي الأخير، الرجاء عدم إغفال أي سؤال وإعادة الاستبيان وشكرا جزيلا لكم

العبارات الخاصة بالمحور الأول للاستبانة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
تعمل الجامعة على تهيئة بيئة العمل للمساعدة على الإبداع والابتكار	45	1	5	2,64	1,300
تعمل الجامعة على إعداد آليات تحفيزية لتشجيع الجهود الإبداعية والمعرفية	45	1	5	2,78	,951
تشجيع الجامعة المبادرات والاقتراحات الجديدة المقدمة من طرف الأساتذة وتتبناها	45	1	5	3,69	,996
تتبنى الإدارة العامة للجامعة منهج إدارة الجودة الشاملة من أجل تحسين مستوى الأداء الوظيفي للجامعة	45	1	5	2,40	,963
تقوم الجامعة بالتعاون والتنسيق مع جامعات أخرى في مجالات البحث العلمي والتعليم بما يتيح تبادل الخبرات والمعلومات الجديدة	45	1	5	3,07	1,195
الحضور الدائم والمتواصل للجامعة في المحافل العلمية وورشات العمل الوطنية والدولية	45	1	5	3,42	1,270
تعمل الجامعة على استقطاب الكفاءات من خارج الجامعة للاستفادة من خبراتهم وللمساعدة على نقل الممارسات الجديدة وتطوير المهارات	45	1	5	3,40	1,232

تهتم الجامعة بالاطلاع على تجارب التعليم الأجنبية الناجحة ومحاولة تبنيها	45	1	5	2,89	1,369
تخصص الجامعة موارد مالية مناسبة للحصول على الوثائق العلمية وتساعد على نشرها والاطلاع عليها	45	1	5	3,00	,953
تسعى الجامعة إلى تجهيز المرافق البيداغوجية والعلمية بأحدث النظم والتقنيات الرقمية من أجل تطوير طرق العمل	45	1	5	3,18	1,336
تعمل الجامعة على تطوير قدرات هيئة التدريس وذلك من خلال عمل دورات تدريبية وتنظيم تربصات خارج الوطن	45	1	5	3,22	1,312
تحفيز وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على استخدام وسائل العرض والبرمجيات الحديثة في التدريس	45	1	5	2,69	1,443
تعمل الجامعة على تمكين الأساتذة من الحصول على النظم والتجهيزات الرقمية الضرورية لممارسة مهامهم العلمية والبيداغوجية	45	1	5	3,33	1,297

العبارات الخاصة بالمحور الثاني للاستبانة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
يعتبر البحث العلمي محركا أساسيا لحركية التنمية الاقتصادية والاجتماعية	45	1	5	3,82	1,248
يساهم البحث العلمي في تحسين مؤشرات تنافسية الجامعة الجزائرية	45	1	5	3,73	1,195
يلعب البحث العلمي دورا كبيرا في تحسين الوضعية التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية	45	1	5	3,47	1,392
يمكن البحث العلمي من تخفيض مستوى الاعتماد على الخدمات الاستشارة الهندسية والتقنية الأجنبية وتقليل تكاليفها	45	1	5	3,16	1,445
يعمل البحث العلمي على تسهيل تأقلم التكنولوجيا الأجنبية المستوردة مع الظروف المحلية	45	1	5	3,42	1,357
يلعب البحث العلمي دورا كبيرا في ترقية قدرات الموارد البشرية الوطنية وتحقيق تطلعاتها نحو الإبداع والتطوير	45	1	5	3,69	1,311
يعاني البحث العلمي من نقص التمويل وعدم تنوع مصادره	45	1	5	3,82	1,211

غياب سياسة واضحة لتثمين وتفعيل نتائج البحث العلمي الجامعي	45	1	5	3,93	1,156
عدم فعالية المعايير والآليات المستخدمة حاليا في قياس وتقييم نتائج البحث العلمي الوطني	45	1	5	3,67	1,314
عدم ملائمة المنتوج البحثي الجامعي للاحتياجات الحقيقية للمؤسسات الوطنية وضعف قدرته على حل المشكلات المطروحة أمامها	45	1	5	3,80	1,120
ضعف القدرة التنافسية للمنتوج البحثي الوطني في السوق الوطنية	45	1	5	3,62	1,353
قلة المخابر على مستوى الجامعات وضعف تجهيزها	45	1	5	3,78	1,259
عدم تجهيز المكتبات الجامعية بوسائط حديثة تسهل الوصول إلى مصادر المعلومات الحديثة	45	1	5	2,82	1,403
ضعف الحوافز المادية المقدمة للباحثين	45	1	5	3,96	1,261
ضعف إمكانيات التعاون والتبادل بين الجامعات	45	1	5	3,73	1,250
وجود بيئة اجتماعية ومهنية لا تشجع الأستاذ الباحث على التفرغ لنشاط البحث العلمي	45	1	5	3,87	1,254

العبارات الخاصة بالمحور الثالث للاستبانة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
إمكانيات الحصول على المعارف الضرورية من مختلف بنوك المعلومات العالمية	45	1	5	2,89	1,210
التجهيزات الرقمية والمعلوماتية العصرية الضرورية لممارسة النشاط العلمي والبيداغوجي	45	1	5	3,47	1,160
الكفاءات البشرية الضرورية لإدارة نوعية لنظم تكنولوجيا المعلومات	45	1	5	3,60	1,116
استخدام الوسائل التكنولوجية كمصدر للمعلومات في غالب الأحيان	45	1	5	3,87	1,014
تقديم مصادر معلومات رقمية(مواقع الكترونية) للطلبة والاستدلال بها أثناء التدريس	45	1	5	2,67	1,128
استخدام وسائل العرض والبرمجيات الحديثة أثناء التدريس يزيد من كفاءة الأستاذ التعليمية	45	1	5	3,07	1,232
يؤثر استخدامي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إيجابا على أدائي التعليمي	45	1	5	3,78	,997
يساعدني استخدام التكنولوجيات الرقمية الحديثة في إنجاز البحوث العلمية وتطوير مهاراتي العلمية والتعليمية	45	1	5	3,84	1,127

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحاور الاستبيان الثلاثة

Frequencies

Statistics

		A1	A2	A3
N	Valid	45	45	45
	Missing	6	6	6
Mean		3,0547	3,6431	3,3972
Std. Deviation		,33515	,40540	,40178

معاملات الارتباط

Correlations

معامل ارتباط بيرسون للفرضية الأولى

Correlations

		A1	A2
A1	Pearson Correlation	1	,131
	Sig. (2-tailed)	.	,363
	N	45	45
A2	Pearson Correlation	,131	1
	Sig. (2-tailed)	,363	.
	N	45	45

معامل الارتباط بيرسون للفرضية الثانية

Correlations

		axe1	axe3
axe1	Pearson Correlation	1	,013
	Sig. (2-tailed)	.	,930
	N	45	45
axe3	Pearson Correlation	,013	1
	Sig. (2-tailed)	,930	.
	N	45	45